

كلمة الشعراء

على الأمة العربية

دكتور عبد الرحمن البيهاني

إهداء 2005

د/ محمد الرحمن المرادي البختاني

الجمهورية العربية اليمنية

نكبة الشعارات

على الأمة العربية

دكتور عبد الرحمن البهنافي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلَا تَقِيلَنَّ لَهُمْ لَا تَفْسُدُوا فِي الْأَرْضِ
قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ .. أَلَا نَحْمَدُ
هُمْ لَمْ يَفْسُدُوا وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ

صدق الله العظيم

إلى
العقلاء

الذين
يكتشفون المسكنة
ولا ينتحرون
بسيوف المستحيل

الذين
يعرفون الطريق
في مفرق الطرق

عبد الرحمن البيضاوي

أخى . .

القيادة الصالحة

تعبّر صادق عن مصالح الجماهير
لإرادة واعية تبني مجدها من خدمة الشعب
ولا تعشق نفسها في مرآة الزعامة
يسعدّها أن تعرف الصواب
ويسعدّها أكثر أن تعرف الخطأ
تهذبها مراجعة من النفس
وتردها محاسبة من الضمير

بغير ذلك

تضل القيادة

وتضلّل الشعب

فالقيادة التي لا تبحث عن الصواب ، ولا تبالي بالخطأ
تفرض نفسها بالظلم والجبروت والطفيزا
وتطلق الشعارات لتخدير الجماهير فتواصل الميثاق والتصفيق
ولا تدرك أنها ترقص على أنغام الفشل والخرمان
والبيأس والإستسلام

وتتري الأغاني المقررة والأناشيد المفروضة
يتبارى الشعراء الحواريون المزايدين
يحللون الحرام
ويحرمون الحلال
وهم
يعلمون
أنهم
يعلقون الزينات
على أعواد المشاقق

ويواصل الشعب مسيرة المأساة
يستيقظ على مآثم وينام على جنازة
ولكن بغير عزاء
فهو الميت ، والنعش ، والمشيعون

هو الجثة والقبر
هو الفصحى والجلاد

بعد أن فقد وعيه
فأمثل بلا تردد
وأطاع بلا مناقشة

أخى . .

هل ذلك ما كنت تمناه . . ؟

ما كنت تصفق له وتضحى من أجله . . ؟

ناديت بالوحدة

فتعمق الانقسام

هتفت للنصر

فحلت الهزيمة

هالكت للتقدم

فهرولت المجاعة

غنيت الحرية

فأسرعت القيود

والسجون

والسوم

وضاع المجد

والأرض

والمال

وكاد يضيع الأمل

والولد والبلد

وتجارب الشعارات
أصحاب الأقلام المأجورة
الحواريون الانتهازيون
هم وخدم أصحاب الحق
أهل الثقة والحل والعقد
يحبون كتوز الحكم

ولا بأس فهم أهل الثقة
يحرصون العهد
يتمسكون بحكته
يتشبثون بأفكاره
لا حياء فيه
ولا وفاء له
ولكن طمعاً في أرثه
ونهباً لأرزاق الضعفاء

والضعفاء
يقدمون أرزاقهم
لن يفضل الطريق
فيضلل معه
الشعب

أخى . .
لست من أسرى الأوهام
لست من كهنة الأصنام
لست تاجراً فى سوق الشعارات

لست ذنباً يتحرك بغير إرادة
ولا بوقاً ينفخ بغير إختيار
أنت المواطن . . أنت الوطن

تعال نستيقظ على صوت الحقيقة المرة
التي ترفضها
نستيقظ على صراخ الواقع المؤلم
الذى لا تريده

أنت تريد المستقبل الأفضل
تعال معي
إلى صفحات هذا الكتاب . .

عبد الحميد البستاني

الانفتاح الاقتصادى بين التخطيط والتنفيذ ودور القطاعين العام والخاص

كلمة ألقاها المؤلف

فى جلسة الاستماع بمجلس الشعب المصرى بدعوة من المجلس
حضرها السيد الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء وعسدد
من الوزراء المصريين ووزراء الاقتصاد والمال السابقين ورؤساء البنوك
ومؤسسات القطاع العام وممثل القطاع الخاص وخبراء الاقتصاد
العرب والاجانب واعضاء مجلس الشعب لمناقشة موفسوع الانفتاح
الاقتصادى ودور القطاعين العام والخاص
(يوم الثلاثاء ١١ مارس سنة ١٩٧٥)

السيد الأستاذ رئيس الجلسة . .

السيد الدكتور رئيس الوزراء .

السادة الوزراء والخبراء . . .

السادة أعضاء مجلس الشعب . .

في تصورى أن مفهوم الإنفتاح الإقتصادى هو انفتاح الدولة على غيرها من الدول ، أى اننى اتصور موضوع الليلة : مناقشة كيف تفتح مصر على الدول العربية والأجنبية ، كيف تستطيع مصر استمالة العرب والأجانب إلى التعاون الإقتصادى معها بعد فترة طويلة سادها فتور العلاقات الإقتصادية ان لم تكن القطيعة الإقتصادية الكاملة .

من ذلك يتضح انه من مقتضيات الدراسة العلمية الجادة التى دعيت إلى الإدلاء برأى حولها الآن تقتضى استعراض جلور الاسباب التى اضعفت الثقة ذات يوم بين مصر وبين المسالم العربى وكثير من الدول الاجنبية ، مما ادى الى ظاهرة تزايد المشاكل الاقتصادية التى يراود الآن علاجها بالانفتاح الاقتصادى .

حضرات السادة :

ان ظاهرة وجود مشاكل إقتصادية فى نظام إقتصادى معين
ظاهرة طبيعية فى ظروف مختلفة فى جميع الأنظمة الإقتصادية :

وتظهر بشكل عنيف بصفة خاصة فى الأنظمة الإقتصادية التى
لا تنبثق ولا تتطور طبيعيا وعلميا ونموذجيا من واقع الشعوب
وتقاليدها ومعتقداتها وانما تفرض عليها كاختيار وحيد ، نهائى
وسريع ، يستهدف التعجيل بتغيير الظروف الموضوعية فى هذه
الشعوب ، على أمل إمكانية رفع مستواها الحضارى ، بالسرعة
المستحيلة .

وظاهرة وجود إرادة مصممة على معالجة هذه المشاكل ظاهرة
صحية تعارف عليها العقلاء فى جميع الأنظمة ، العقلاء الذين يسعون
بصدق إلى التعرف الجاد والصريح على أسباب هذه المشاكل ، من
أجل التعرف الجاد والصريح على وسائل معالجتها تحقيقاً لمصالح
الجماهير التى تعاني من هذه المشاكل .

لذلك . . فان موضوع الحديث الآن موضوع طبيعى من جهة ،
وصحى من جهة أخرى . . ثم يمتاز - فوق ذلك - بدلالة خاصة ،
لأن الإستماع الآن إلى آراء المهتمين بالقضايا العربية الإقتصادية
والسياسية واشراكهم فى دراسة المشاكل الإقتصادية المصرية وإختيار
وسائل معالجتها تعنى بكل وضوح أن مصر تفتح الآن ذراعيها لوجهات
النظر العربية الإقتصادية ، التى تستهدف تهيئة الظروف الملائمة ،

فكرياً وتنفيذياً وإعلامياً ، لوضع حجر الأساس في صرح التكامل الإقتصادي العربي ، الذي هو الركيزة الأساسية للتطور الحضاري العربي ، والسلاح الأعظم في المعركة الحضارية التي تدافع فيها الأمة العربية عن مصالحها الحيوية ، وثبت حقها المشروع في النهضة والتطور ، وتمارس قدرتها المتكاملة القادرة على الإشتراك المؤثر في صنع الحضارة الحديثة .

وهذا ما يستلزم البدء السريع باقامة تكامل إقتصادي عربي ، يكفل استثمار الأموال العربية والموارد الطبيعية العربية والخبرات الفنية العربية التي تصنع حضارة الأمة العربية الحديثة ، لأن دولة عربية واحدة ، مهما بلغت حضارتها وامكانياتها الاقتصادية ، لا تستطيع ان تصدى وحدها للمتغيرات والتطورات السريعة الكبرى الآتية في الطريق .. الأمر الذي يستلزم سرعة العمل على تهيئة المناخ الإقتصادي العربي المناسب ، الذي يمكن أن ينمو من خلاله تكامل الإقتصاد العربي .. وهذا يستلزم بدوره العمل على نشر قدر مناسب من أدراك المبادئ الأساسية التي تحكم الإطار العام للتطور الحضاري العربي ، الذي يحيط بالأمة العربية من الناحية الكلية ، ويمكن أن يختلف في كل جزء من أجزائها من الناحية التفصيلية .

معنى ذلك أنه يلزم الاتفاق على اطار عربي لكل الوطن العربي، وانتباه خاص لقروفي كل جزء من أجزائه .. وبذلك يمكن الانفاق عربيا على نظرية التطور العربي ، التي تشمل الاطار العام وتراعى الانتباه الخاص .

تلك النظرية العربية ، التي تستخلص من الظروف الموضوعية الخاصة في الوطن العربي وتراعى تقاليده الإيجابية ، وفي مقدمتها الإيمان بالله وبالقيم الدينية ، كما تقيس إمكانيات الوطن العربي الحقيقية فلا تتجاوزها ولا تتقاعس دونها .

هذا القدر المشترك من الإنفاق الفكري العربي على نظرية التطور هو نقطة الإنطلاق إلى التكامل الإقتصادي العربي ، إذ ليس من المعقول ان يقوم عمل عربي إقتصادي مشترك انطلاقاً من إختلاف عربي فكري مشترك .

من هذا المفهوم العربي افهم دوى الآن فوق هذه المنصة .
من أعلى منبر سياسي في مصر ، مجلس الشعب المصري . حيث دعت إلى الإدلاء برأي في موضوع الساعة ، موضوع : « الإنفتاح الإقتصادي بين التخطيط والتنفيذ ودور القطاعين العام والخاص في هذا المجال » . لإجراء مناقشة موضوعية وصفها خطاب الدعوة التي تلقيتها بأنها « تستهدف المساهمة منا جميعاً بواجبنا العربي والقوى لخير شعبنا ومستقبل امتنا ، في مرحلة تعتبر من أدق المراحل التي يواجهها جيلنا الذي يتحمل مسؤولية تاريخية » .

كان لي شرف للدعوة إلى الإنفتاح الإقتصادي في سلسلة مقالات نشرتها في صحيفة أخبار اليوم القاهرية ابتداء من ٥ يونيو سنة ١٩٧١ أى بعد عشرين يوماً فقط من نجاح ثورة التصحيح الكبرى التي قادها الرئيس الحكيم محمد أنور السادات في ١٥ مايو

سنة ١٩٧١ بادئاً بها مرحلة حضارية، وطنية وقومية، اتخذت شعارها من العلم والإيمان فهيأت المناخ الصحى للتفكير العلمى الذى ينبغى عليه أن يفحص المحيط بالأمة العربية من أخطار قومية وما يحيط بالشعب المصرى من أعاصير إقتصادية ، الأمر الذى جعل من الممكن تسمية المشاكل الإقتصادية والسياسية بأنها مشاكل إقتصادية وسياسية دون إكراه على السكوت عليها ، أو الإلتزام بوصفها بأنها إنجازات وطنية قومية تاريخية .

ورغم المناخ الصحى الجديد بعد ١٥ مايو كان من الطبيعى ان تتعثر فكرة الانفتاح الاقتصادى ، كدعوة جزئية حادة ومتحفظة ، فى أول لقاء لها مع الظروف الموضوعية التى خلقها النظام الاقتصادى السائد وتوجها على عرش مقوماته الاساسية التى حملت جنين هذه المشاكل ثم ارضعته من ثدى التعصب الابوى لها ، مما ضاعف من آثارها القاتلة .

كان من الطبيعى ان يتعثر العلاج الجزئى لأنه علاج جزئى . . اعتمد على عزل احد أجزاء المرض الكلى المتحكم فى هذا الجزء المعنى بالعلاج . وتجاهل بقية الظروف الموضوعية التى تتكون منها عناصر المشاكل الرئيسية الإقتصادية والسياسية .

ولا شك فى ان دراسة هذه الظروف الموضوعية تحتاج إلى عزل مفرداتها ، ليس بقصد معالجة هذه المفردات وتعيين علاج كل منها على حدة وإنما بقصد تحديد آثارها المتبادلة والمتداخلة لترتيب كيفية البدء فى معالجتها . . وتعيين القدر الذى لا تسفر عنه

مضاعفات غير مقصودة ، قد تؤدي إلى قيام المزيد من المشاكل الاقتصادية والسياسية التي يراد استبدالها بمنطلقات إيجابية وصحية مفيدة ، تحقق فعلا الأهداف الممكنة التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها .

ذلك أن الجزء غالبا ما يتضمن شيئا يختلف عن ذاته عندما يندمج مع كله الذي يتألف منه ، ولهذا قد يؤدي علاج كل جزء على حده إلى خلق ظواهر جديدة لأمراض جديدة ربما تكون أشد خطرا من تلك التي عانيت أصلا بالعلاج .

من هذا المفهوم العلمي يتضح ان الحديث عن الانفتاح الاقتصادي يستدعي البدء بالحديث عن النظام الاقتصادي الذي الفرز المشاكل الاقتصادية التي احتاجت الى العلاج بالانفتاح الاقتصادي .

والحديث عن هذا النظام الاقتصادي يستدعي هو الآخر البدء بالحديث عن التصور السياسي العام للدولة الذي صاغ هذا النظام الاقتصادي .

والحديث عن التصور السياسي العام للدولة يستدعي بدوره البدء بالحديث عن جوهر الفلسفة التي صاغت هذا التصور السياسي .

سلسلة محكمة الحلقات . . تفرض حتمية تتبع آثار الطبيعة انسيبية المعقدة والمتعددة الجوانب ، التي تتكون منها الحقيقة الكاملة .

أما الاكتفاء بالحديث عن الانفتاح الاقتصادي فانه بمثابة

الحديث عن جزء صغير من اجزاء الحقيقة ، وهذا ما ينبغي
الأحتراس منه ، لأن جزء الحقيقة عادة ما يكون من السهولة
والجاذبية بحيث يستوى الذهن أكثر من الحقيقة كلها ، لأنه
يسهل مهمة شرح علل الأشياء وأصولها ، لكنه لا يقود إلى ادراك
الطبيعة السببية المعقدة والمتعددة الجوانب ، التي يلزم التعرف
عليها من أجل التعرف على الحلول الشاملة التي تشفى جسد
المجتمع ، ولا تقتصر على تطمينه بالجرعة المسكنة التي تخفف
الشعور بالألام السطحية تخفيفاً مؤقتاً ، بينما تعمل حقيقة على
تعميق العلل الدائمة ، عندما تتركها بغير علاج .

أيها السادة :

ان امانة البحث العلمى تقتضى الأمانة فى عرض نتائجه التى
قد يؤلنا الآن الإستماع إليها .

واننى اعلم الحكومة المصرية التى تحاول تنفيذ التوجهات
الحكيمة التى كلفها بتنفيذها الرئيس الحكيم محمد انور السادات
للنهوض الإقتصادى بالشعب المصرى وغرس البداية العلمية للتكامل
الإقتصادى العربى ، لأنها تعمل فى ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد ..

ليست صعوبة تشخيص المرض ..

ولا صعوبة لإختيار العلاج ..

وانما صعوبة تطويع الذين يتشبثون بالمرض ، ويعتبرونه صحة

وعافية ، ويسمونه تقديمية ورفاهية ، ثم يصفونه بأنه نهوض .
بالمسئولية التاريخية الملقاة على شعب مصر : كما لو ان هذه المسئولية
التاريخية هى الحفاظ على بقاء المشاكل اليومية التى تعانيها الجماهير
المصرية .

ومن ثم ، فان جهود المفكرين المصريين والعرب ينبغى ان تركز
من الآن فى نشر القناعات العلمية التى تمهد الأرضية الصالحة لنجاح
الجهود الصادقة التى تتجه إلى معالجة المشاكل الاقتصادية بما يحقق
المصالح الحقيقية لهذه الجماهير المصرية : رائدة الحضارة منذ فجر
التاريخ ، وبذلك يمكن توثيق الروابط الاقتصادية العضوية بين
الشعب المصرى وبقية أجزاء الأمة العربية المجيدة التى تضع مصر
فى موقع القلب وفى مركز الصدارة .

من أجل ذلك . . يستلزم البحث الجاد والأمين دراسة الفلسفة
العامة التى أوجدت المشاكل الاقتصادية (الواضحة والخفية) . .
ولا عيب فى ذلك .

فالفلسفة العامة التى تختارها الدولة فى ظروف معينة ليست قرآنا
نزل من السماء لايجسوز نسخ آياته فى غياب جبريل ، وانما هى
اجتهادات خاصة ، فى ظروف محددة ، وبقول معينة لا تفترض ثبات
الظروف . ولا تقطع بجمود المتغيرات ، ولا تستبعد ظهور عقول أخرى
فى اوقات لاحقة تكون اكثر اتصالا واكثر معرفة بأحوال الشعوب
التي تتطور فى اسلوب (ميكانيكى) متحرك وبصفة (ديناميكية)
مستمرة .

وهذا ما يبنى عن فلسفات التطور صفة النظرية المطلقة ، ويحصرها
في إطارها المرحلي ..

والقول بغير ذلك معناه تجهيل للعلم باسم العلم ، وتجميد للتقدم
باسم التقدم ..

وإذا كان المجال الآن لا يتسع في هذه الجلسة لاستعراض تفاصيل
الدروس الإقتصادية التي أمكن استخلاصها مصرياً وعربياً من
صلب المشاكل الإقتصادية المسيطرة ، فلا أقل من التركيز على
بعض المبادئ الأساسية ، التي تغنينا الإشارة إليها عن مشقة الحديث
غير المؤثر على الإنفتاح الإقتصادى . لأن العلاج الكلى يبنى عن
الجهود الضائعة في محاولات العلاج الجزئى .

ومن هذه المبادئ الأساسية ما يلى :

أولاً - ان عدم توفر الموارد المالية في مصر بالقدر اللازم لحجم
الاستثمارات الضرورية يجعل من المتعذر على الجهود الإقتصادية
الوطنية المصرية القيام وحدها باستيعاب الفرص الإستثمارية المتاحة ،
والتي يمكن أن تصبح متاحة في الأفق المرنى بالقدر الذى يعالج
المشاكل الإقتصادية المصرية . الأمر الذى يلقى على الواجب القومى
مسئولية الحفاظ على بقاء مصر . كما كانت دائماً قلعة الإقتصاد العربى
ومصباح الحضارة العربية . ومهدا لخبرات التقنية العربية في شتى المجالات .

وهذا ما يضع أيضاً على أكتاف مصر مسئولية تصحيح المفاهيم

النظرية الاقتصادية التي أساءت الى الاقتصاد المصري ، وذلك حتى يمكن تحقيق الإستفادة الكاملة من فوائض الأموال العربية داخل الساحة العربية . وإذا كانت مصر تحصل حالياً من وقت إلى آخر على بعض الهبات والقروض السخية العربية من بعض الدول العربية ذات النوايا الصادقة ، فإنها لا تستطيع ان تعتمد عليها في حل المشاكل الاقتصادية المصرية ، لان هذه الهبات والقروض لا تخرج عما يمكن ان نسميه بسياسة (سد الرهق) التي بررتها ظروف خاصة ومؤقتة .

أما الذي يمكن الإعتماد عليه كمصادر ثابتة ومتزايدة في حل هذه المشاكل وتمويل سياسة (تحقيق الرخاء) فانه التعاون الإقتصادي العربي والدولي . .

فاذا اتفقنا على مبدأ التعاون الإقتصادي فعلياً ان ندرك طبيعته الأساسية .

حتى نربح ونستريح •

التعاون الإقتصادي في جوهره عملية مبادلة ، مبادلة منافع واشترك في تحقيق منافع مشتركة .

فالدولة التي تريد ان تبادل المنافع مع الغير ، أو تشترك معه في تحقيق منافع مشتركة ، ينبغي عليها ان تقنع الغير بإمكانية حصوله عليها ، وإمكانية الاستمرار في الحصول عليها . .

ذلك ، لان التعاون الإقتصادي لا يخضع للإنفعالات العاطفية ، وإنما يقتضى أثر المصالح الحاضرة والمتوقعة .

فلا يمكن افتراض أن طرفاً من الأطراف يمكن أن « يأخذ ولا يعطي » ،

أو أن طرفاً آخر يمكن أن « يعطي ولا يأخذ » .

وانما تقوم العلاقات الاقتصادية على موازنة كل طرف لما يعطيه
وما يأخذه .

ثم تأتي نتيجة الحساب بعد الجمع والطرح والضرب والقسمة
لتفرض على كل طرف قراره النهائي .

فاما أن يقبل بكل سرور .. أو يرفض بكل ادب ..

ثالثاً : لقد نجحت فلسفة ١٥ مايو سنة ١٩٧١ في إيجاد
التضامن العربي على المستوى العسكري والسياسي ، فنجحت في
تحقيق العبور العظيم في ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، ولا تزال هذه
الفلسفة تحقق النجاح تلو النجاح في الساحة العربية والدولية ،
فكسب العرب الكثير من الأصدقاء ، وعرف العرب الكثير من
الأعداء ، مما يجعل الإنسان المنصف يحكم على الفور بنجاح هذه
السياسة المصرية في الساحة العربية والدولية .

يبقى بعد ذلك نقل النجاح إلى الساحة الاقتصادية المصرية والعربية
والدولية . .

وهنا تكمن الصعوبة ..!

صعوبة نقل النجاح من « المجال السياسي » إلى « المجال الاقتصادي »
لان النجاح السياسي يعتمد على « حكمة البطل » التي تجعله يكسب

المؤيدين لسياسته الحكيمة ، ذلك لان ادراك مزايا السياسة الحكيمة من جانب الغير لا يحتاج إلى (وقفة استيعاب) .

اما النجاح الإقتصادي في مجال إيقاظ الطاقات والموارد المحلية وتشجيع الطاقات والموارد الخارجية فانه أمر مختلف تماماً ، لانه يحتاج إلى (مراجعة حساب) .

فلاستثمار الإقتصادي لا يكتفى بالثقة في حكمة البطل .. وانما يستلزم التأكد من التزام خلفائه بنفس هذه الحكمة .

والسبب في ذلك لا يحتاج إلى برهان . .

فالإرتباطات الإقتصادية لها صفة الإستمرار ، وليس من طبيعتها الحسم بقرار واحد يفصل في قضية معينة ، في وقت معين ، وفي ظروف خاصة ، كما هو الحال في القرارات السياسية .

وهذا ما يستلزم تجسيد فلسفة ١٥ مايو الحكيمة في تصورات سياسية عامة حتى تترجمها تشريعات ولوائح تنفيذية وممارسات عملية . وعندئذ يمكن ان تتكون الظروف الموضوعية الجديدة التي تشجع التعاون الإقتصادي العربي والدولي ، وتضمن إستمراره ، وتدفن النظرية القديمة التي سيطرت على مناخ الضوابط الجديدة التي وهي تستهدف تشجيع الاموال العربية والدولية احاطتها بما يحاط به (الشر الذي لابد منه) لانها لاتزال متأثرة بالرواسب المتخلفة من الفلسفة السابقة التي تمت صياغتها في مزاج الاكتفاء الذاتي المستحيل والمناقض لطبيعة التطور الحضاري ، كما تم الاهتمام اليها

فى مزاج الانفتاح المقتصر على دول معينة ساد الاطمئنان اليها فى ذلك الوقت .

وستظل تشريعات الإنفتاح (القائمة والقادمة) تتأثر بمثل هذه الرواسب ما لم تنفذ جذور الفلسفة الجديدة إلى أعماق التشريع والتنفيذ والممارسة حتى يذوب ما يناقضها من أوهام منتهية .

وعندئذ يسيطر العقل الإقتصادى ، فيرحب بالأموال الوطنية والعربية والدولية ويعتبرها (خيرا مرحبا به) وليست (شرا لابد منه)

ثانيا : لا يتحقق التكامل الإقتصادى العربى عن طريق الإكتفاء بمنح القروض العربية للإقتصاديات الإقليمية ، وانما يتحقق عن طريق الإنفاق على تخطيط إقتصادى قومى ، تنبثق عنه مشروعات استثمارية مشتركة سواء على مستوى كل البلاد العربية (إذا امكن) أو على مستوى بعض هذه البلاد التى تربطها الآن روابط خاصة ، لأن الارتباط « الممكن اليسوم » بين البعض يودى إلى الارتباط « الممكن غدا » بين الكل . وبالتالي يتحقق الارتباط السياسى الذى ينشأ بالضرورة للحفاظ على الارتباط الإقتصادى .

كذلك لا تتحقق النتائج الإقتصادية الكاملة إذا انحصر التعاون الإقتصادى بين هذه الحكومات العربية : لأن مثل هذا التعاون يعتبر بمثابة « تعاون قمة » ملفقه فى الهواء على غير قاعدة أرضية ثابتة .

ولهذا يلزم تشجيع المواطنين في البلاد العربية التي تشترك في هذا التخطيط على القيام بمشروعات مشتركة فيما بينهم حتى تنشأ ارتباطات اقتصادية فردية فتوجد القاعدة الأرضية الجماهيرية التي تحمي « تعاون القمة » وتدفعه إلى المزيد من الارتباط والاندماج ، وتمنعه من التأثير بأي طارئ مشؤم .

رابعاً : الأمم الناهضة تجعل أبناءها يعيشون في الأمل ، ينظرون ببهجة إلى المستقبل ، فالأمم أفراد جمعهم روابط مشتركة في مصالح مشتركة . مصالح يحققها الفرد بنفسه ، ومصالح يحققها الجماعة بأجملها ممثلة في قدرة الدولة ، التي ينبغي ان تستخدم قدرتها في إسالة كل مواطن كي يبذل أقصى جهد اقتصادي يستطيع ان يقوم به ، ذلك الجهد الذي لا يتوقف على إرادته وحده ، وإنما يتوقف أيضاً على مدى الفرص الاقتصادية التي تستدرج إلتباهه إليها . هذه الفرص هي التي تشجع الطموح وبذل الجهد الخلاق إذا لم تقتله الدولة حين تقع في مفاهيم غير علمية فتكبت الغرائز البشرية الطموحة ، مما يؤدي إلى تراخي المنتجين وتزايد المستهلكين فتدخل الدولة في طاحونة المشاكل الاقتصادية المعروفة .

الدولة الناهضة تخلق الروابط العضوية بين العمل والفائدة
التي ترجى منه . حتى ينشأ الباعث على العمل وبلق الجهد وتحصيل مغاير الإبداع والابتكار والنشاط الدائب .

والدولة لا تستطيع ان تخلق الباعث على العمل الخلاق إلا إذا

مهدت بفلسفتها وتشريعاتها وأجهزتها الإدارية والإعلامية لخلق الرغبة في التطور الشخصي والترقى الحضارى .

والدولة لا تمهد لخلق القناعة العامة بالرغبة في التطور والترقى الا عن طريق اتاحة فرص الإنفتاح من عائد العمل في النطاق الذى يغرى الفرد على العمل وعلى زيادة العمل .. فإزداد دخله .. فيرتفع مستواه .. فيشارك في صنع الحضارة المتطورة .. ثم يشارك في (الاستماع بنصيب) في ثمارها كما اشترك في (الإبداع بنصيب) في صنعها .

اما حين تمزق الدولة هذه السلسلة من اية حلقة من حلقاتها الاقتصادية فانها تقتل العملية الحضارية من اولها الى آخرها ..
لذلك يلزم تشجيع المواطنين الطموحين المبدعين الذين هم بناء الحضارات فى كل عصور التاريخ ، والكف عن وصفهم بانهم فئة من الجشعين المستغلين الذين يجب سحقهم او تضيق الخناق عليهم ، على زعم امكانية قيام الدولة بواسطة كوادرها الوظيفية بمهمة المبدعين والملاهمين من المواطنين ..

ذلك الزعم الذى يتجاهل الحقيقة الازلية ، حقيقة ان الإبداع العقل لا يمكن ان يتحقق بالارغام والامور الحكومية ، وانما يتحقق بالالهام والوافع الذاتية ..

تأسيساً على ذلك ينبغي الكف عن وصف عملية استثمار المال الخاص بأنها عملية إبراز لأموال الكادحين المسحوقين حتى لا تكون المحصلة النهائية لهذا الوصف هى :

أما هجرة المواطنين المبدعين الطموحين ليصنعوا الحضارة خارج بلادهم .

وأما بقاؤهم في بلادهم سلبين مستهلكين ، يتحولون بمرور الوقت إلى صفوف الكادحين المسحوقين . .

خامسا - زيادة العدل الإجتماعى (عمليا) لا تتحقق الا من خلال زيادة الإنتاج القومى (ماديا) وإذا لم تتحقق زيادة الإنتاج القومى فان (افتقار الأغنياء) لا يؤدى إلى (اغناء الفقراء) ، انما يؤدى فقط إلى تناقص الإنتاج النسبى وضم القادرين السابقين إلى العاجزين اللاحقين ، وعندئذ يتكون من الجميع جيش من العاطلين السابقين واللاحقين ، الذين يعتمدون على مرتبات الدولة ومعاشاتها إذا كان صدرها يتسع لذلك ، فرداد تكلفة الإنتاج وتذوب (حلاوة) الإستمتاع بالقوانين الحماسية وسط « حرارة » الإرتفاع فى أسعار المواد والخدمات الأساسية ..

ان رفض سلبيات الماضى أمر مطلوب ، وهو عنصر من عناصر التطور الحضارى ومظهر من مظاهره الصحية ، كما انه أمر سهل وميسور يكتفى باصدار قانون على الورق فيتحقق على الفور (فك الارتباط بالماضى) .

أما (وصل الارتباط بالمستقبل) فانه لا يكتفى بمجرد اصدار فرمان بالتطور ثم تنام الدولة ، وانما يستلزم التوفيق فى وضع

الأهداف الحضارية في تخطيط شامل ثم يستلزم السهر ليلا ونهار المتابعة نتائج هذا التخطيط التطبيقية لمعالجة ما يظهر من مشاكل جانبية بعناية متطورة تمارس حقها العلمي في الحذف والإضافة حتى يتلائم التخطيط مع مسار التطبيق .

سادسا - منع استغلال الإنسان لا يتحقق من تسليمه وسيلة إنتاج قد لا يكون مؤهلا لاستثمارها بمقاييس العصر فيؤدى ذلك الى انخفاض الانتاج الكلى للدولة .

إنما يتحقق منع استغلال الإنسان عن طريق الإحترام الكامل لمبدأ تكافؤ الفرص حتى يثبت كل إنسان مواهبه وقدراته ، مع مساعدته على ذلك . . . ومن لا يستفيد من تكافؤ الفرص ولا يصقل مواهبه ولا ينمى طاقاته ولا يتقن عمله ليصعد فى سلم الرفاهية فحسابه على نفسه لأنه هو الذى يتمسك بممارسة حقه فى الكسل .

والقول بغير ذلك معناه تشجيع للكسل والإستهتار والإهمال وعدم الانضباط ، فتختل ضوابط العمل ، وتقل انتاجيته الإقتصادية ، وينصرف المستثمرون ، ويتعثر نمو الإنتاج القومى ، وتزداد أعباء الدولة .

سابعا - تشجيع الإستثمار يؤدى الى تشجيع الإيدخار فيؤدى الى نقص الإستهلاك فيؤدى الى زيادة الدخل القومى فيزداد الإستثمار مرة أخرى » وتواصل الدورة الإقتصادية مسرتها فى حركة

دائرية تصاعدية متبادلة الأسباب والنتائج ، لذلك فإنه بعد تصحيح النظرة إلى المواطنين الطموحين وتصحيح النظرة إلى استثمار المال الخاص ينبغي تنظيم شرايين العملية الاقتصادية بما في ذلك (على سبيل المثال) تنشيط سوق الأوراق المالية ، وتشجيع إنشاء الشركات المساهمة حتى يقبل عليها المدخرون الوطنيون والعرب والأجانب ، صغارهم وكبارهم الذين لا يستطيعون القيام بمشروعات استثمار منفردة ويفضلون استثمار مدخراتهم في صورة أسهم يتداولونها في سوق الأوراق المالية ، وبالتالي يشتركون في إقامة المشروعات الجديدة . بعد أن يتأكدوا من عمق الفلسفة الجديدة التي تضمن عدم تعرض هذه المشروعات الجديدة (في المستقبل) لمثل ما أصاب المشروعات القديمة (في الماضي) .

ثامنا - فتح الصفحة الجديدة لرؤوس الأموال الوطنية والعربية والدولية ، وتنظيم القطاع الخاص المنضبط وفق التخطيط الإقتصادي للدولة وتصوراتها السياسية ، يؤدي بالبحث العلمي الجاد إلى اختيار القطاع الخاص ليكون (الأصل) في الانتاج ، وبالتالي يختص القطاع العام بالمشروعات الاستراتيجية والاساسية .
ولنا في ذلك ملاحظتان :

الملاحظة الأولى :

يقوم القطاع الخاص بالمشروعات الاستراتيجية والاساسية

في معظم الدول المتقدمة ، كصناعة طائرات الميراج في فرنسا وصناعة الأسلحة والصواريخ والمركبات الفضائية والأقمار الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية ، واما في اليابان فليس هناك قطاع عام على الإطلاق وهذا فقط على سبيل المثال .

الملاحظة الثانية :

القطاع العام ليس هو بالقطاع (الأكثر كفاءة) و (والادق ادارة) و (الأقل تكلفة) من القطاع الخاص . وانما قد يكون (عكس) ذلك تماما هو الذي يمكن القطع به .

تاسعا - إذا استقر الرأي على تخصيص مجالات محددة للقطاع العام فانه ينبغي أن تكون إدارتها على أسس إقتصادية ، تضبط حجم العمالة بحجم الإنتاج . في صورة وحدات استثمارية مستقلة عن أجهزة الدولة الإدارية ، وبعيدة عن لوائحها الروتينية البطيئة والمعقدة التي لا تتفق مع الطبيعة الإقتصادية للنشاط الإقتصادي كما تتعارض مع تطور سير برناطيقيا الإدارة الحديثة .

وفي هذه الحالة ينبغي تحديد نطاق انخالات التي تخصص للقطاع العام بحيث لايسمح (منذ البداية) بأن يطرق أبوابها القطاع الخاص وترك بقية المجالات للقطاع الخاص بحيث لايسمح (في النهاية) بنزع ملكيتها أو فرض الحراسة عليها .

أما إذا خرج أحد المستثمرين على القانون فانه يخضع لأحكامه المعلنة مقدماً والتي يطبقها قضاة المحاكم وليس موظفو الدولة .

وفي هذه النقطة ينبغي التركيز على أن مهمة المدعى العام الاشتراكي يمكن ان تتكفل بها العقوبات التبعية بالإضافة الى العقوبات الأصلية التي تصدر بها احكام القضاة ، تطبيقاً لنصوص القانون الذى يكفل عدالة التقاضى ، ويضمن سيادة القانون بغير حاجة إلى إثارة الفزع فى قلوب المستثمرين الوطنيين والعرب والأجانب ، الذين يفزعهم وجود سلطة غير قضائية تستطيع فى لحظة من اللحظات فرض الحراسة على الأموال الخاصة ، مهما أحيطت هذه السلطة بضمانات عدم اساءة استخدامها .

ومن الطبيعى الا يشعر المستثمر العادى بالاطمئنان اليك وانت تشهر فى يدك السكين مهما اقسمت على أنك لن تدبجه .

عاشرا - من المسلم به فى كل العصور ، وفى جميع الأنظمة واجتمعات أنه يوجد عدد من الناس يرفضون تقويم أى مسار سياسى أو إقتصادى ومن هنا ينشأ الخلاف بين الجديد والقديم ، بين الجمود والتطور ، كما يدور النقاش فى الوقت الحاضر خارج هذه القاعة ، حول تشخيص المرض الإقتصادى وجواز علاجه ، وتوّه الجهاير فى دوامة النقاش ، ويضيع العلم فى طاحونة التعصب الذى تعلق به أصوات الناقدين غير الدارسين ، الأمر الذى يجعل الدولة تؤثر السلامة فتتردد فى تحقيق وجهات نظرها العلمية المستفادة من دروس الواقع ؟

وبين همسات رفض العلاج وتردد الدولة يفزع المستثمرون

الوطنيون ، الذين هم معيار ومقاس الثقة في الإستقرار الإقتصادي ،
الذى يتأثر به أصحاب الأموال العرب والأجانب ، فهم الأحق
بإثبات السلامة .

النصيحة في هذه الظروف هي ان تستمر الدولة في طرح وتنفيذ
العلاج الجذري ما دامت تشعر بأنها دولة مسئولة تضطلع بمسئوليات
تاريخية خاصة . .

**ولعمري . . اية مسئولية تاريخية اكبر من مسئولية انقاذ
الجماهير من الاستمرار في الاكتواء بلهيب الازمة الاقتصادية التي
تهدد الاقتصاد الوطني باحتمال الكارثة ؟**

وتستطيع الدولة في هذه الظروف أن تكشف للجماهير أبعاد
مشاكلها الاقتصادية إذ ليس في ذلك سر ولا حرج . فالعالم الخارجي
يعرف كل هذه الأسرار التي لم تعد خافية الا على الجماهير المراد
اقناعها بوجهات النظر المعبرة بصدق عن مصالحها الحقيقية .

وعندما تعرف الجماهير أبعاد هذه المشاكل الاقتصادية الخطيرة
وأسبابها الحقيقية المستمرة فانها لن تتأثر بالانتقادات غير المسئولة ،
ولن تصغى إلى الشعارات التي اشبعت خيالها وطحنت عظامها ،
ولم تحقق أى قدر مما سبق ان روجت له وشدت الإنتباه إليه .

حضرات السادة :

ان فلسفة الحكيم السادات وإخلاص الحكومة في تحقيق أهدافها

الإقتصادية ومحاولاتها فى علاج المشاكل الإقتصادية المصرية بتشجيع التعاون الإقتصادى العربى والأجنى ، كل ذلك لن يحقق الانفتاح الإقتصادى المؤثر .. لأن الانفتاح الخارجى المؤثر لا يتحقق الا بعد تحقيق الانفتاح الداخلى المؤثر ، الذى يوجد القاعدة الصلبة الشائخة والعريضة لمبدأ الإنفتاح .

انفتاح داخلى على الظروف الموضوعية الداخلية التى تحتاج الى معالجة جلية ..

معالجة تعيد صياغة التصورات السياسية ..

فنعيد ترتيب نظامها الإقتصادى ..

وتعيد تقنين تشريعاتها ولوائحها التنفيذية ..

الى جانب ترشيد اقلامها الاعلامية حتى تنسجم مع تطلعاتها الإقتصادية ونظرتها الحضارية .

بغير ذلك ..

سوف يستمر الحديث عن الانفتاح ..

ولكن ..

بغير انفتاح !..

موقع مصر من التكامل الاقتصادى العربى

محاضرة ألقاها المؤلف

فى نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة الإسكندرية ، بدعوة من
مجلس إدارة النادى .

حضرها الأستاذ الدكتور لطفى دويدار رئيس جامعة الإسكندرية
والأساتذة ، الدكاترة عمسداء كليات واعضاء هيئة تدريس
الجامعة وعدد من الشخصيات والمفكرين .

يوم الثلاثاء ٢٧ مايو سنة ١٩٧٥ •

كلمة

الاستاذ الدكتور محمد فخر الدين الصاوى

رئيس مجلس ادارة

نادى اعضاء هيئة التدريس - بجامعة الاسكندرية

أيها السادة :

يسعدنا هذا اليوم أن يشرفنا في نادى اعضاء هيئة التدريس استاذ جليل وعالم فاضل هو الاستاذ الدكتور عبد الرحمن البيضانى وهو غنى عن التعريف في جهاده في سبيل القضية العربية . وهو حائز على ليسانس الحقوق من كلية الحقوق بجامعة القاهرة ودبلوم الدراسات العليا في الشريعة الاسلامية من كلية الحقوق بجامعة القاهرة . ودبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد السياسى من كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، ودبلوم المالية والعلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة بون بألمانيا الغربية ، ودكتوراه في الاقتصاد السياسى من جامعة بون بألمانيا الغربية .

وتلاحظون حضراتكم هذا العدد الكبير من الشهادات العلمية وقد عمل مندوبا لليمن لدى الجامعة العربية من سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٥٤ ثم وزيرا مفوضا لليمن فى ألمانيا الغربية ، ثم

مستشارا اقتصاديا للملك اليمنى السابق ، ثم نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة اليمنية ونائبا لرئيس الجمهورية ورئيساً للوزراء ووزيرا للاقتصاد والخارجية .

وهو الذى أسس البنك اليمنى للانشاء والتعمير . .

ولعلكم الآن تستعجلون الاسماع الى الاستاذ الدكتور عبد الرحمن البيضاى - فيفضل . .

أيها السادة :

يشرفني أن اشكركم جميعا على تفضلكم بحضور هذا اللقاء كما يشرفني أن اشكر الاستاذ الدكتور لطفى دويدار رئيس جامعة الاسكندرية والسادة الاساتذة الدكاترة عمداء واعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، واسمحوا لي أن أخص بالشكر الاستاذة الدكاترة رئيس واعضاء مجلس ادارة نادى اعضاء هيئة التدريس على تفضلهم بتنظيم هذا اللقاء كى اتشرف بأن التى على حضراتكم هذه المحاضرة التى آمل انشاء الله أن أوضع فيها بعض جوانب الاهتمامات العربية التى تستهدف تمكين العرب من استعادة المجد العظيم الخالد الذى كان دائما مقترنا بهم ثم حلت عليهم الهزائم ، فترة من الزمن ، الى أن اجتازوا بعض الصعاب ، فأصبحنا نعيش الآن على مقربة من امجادنا التاريخية العظيمة ، التى نأمل جميعا أن نستزيد منها ، ولا نعيش فقط عليها ، حتى نواصل التقدم نحو مستقبل افضل ، وأعظم رخاء وأكثر رفاهية واكبر توفيقا ونجاحا نصنعه بليل واجيال عربية قادمة تستطيع أن تذكرنا ذات يوم ، بالخير والتقدير .

أيها السادة :

موضوع محاضرة اليوم هو (موقع مصر من التكامل الاقتصادى العربى) ولهذا اتصور أن أحصر الموضوع فى موقع مصر من هذا التكامل ، ولا اتحدث عن وسائل تحقيق هذا التكامل من جانب الدول العربية الأخرى ، لأن هذا موضوع يحتاج الى محاضرة مستقلة ولا أريد أن أقحمه على حساب محاضرة اليوم .

لذلك أرجو أن تنتظروا منى أن أحصر الحديث اليوم فى موقع مصر من هذا التكامل . . أى كيف تسترد مصر دورها الخلاق العظيم فى بناء لبنات التكامل الاقتصادى العربى ؟

وقبل أن انتقل الى موضوع المحاضرة لا يفوتنى أن أشكر الاستاذ الدكتور محمد فخر الدين الصاوى الذى قدمنى الى حضراتكم بتلك الكلمات الكبار التى تجعلنى عاجزا عن التعبير له عن أصدق مشاعر التقدير الذى يستحق الدكتور الصاوى ما هو أكثر منها ، ولعل ما أستطيع أن أورد به على نحيته الطيبة هو أن ادعو الله كى يوفقنى فى أن أكون عند حسن ظنه فأستطيع أن أقدم لحضراتكم محاضرة موضوعية انشاء الله .

أيها السادة :

- التقدم الحضارى حركة الى الامام .
- حركة ظروف موضوعية فى اتجاه مستويات سياسية واقتصادية واجتماعية الفضل .
- ظروف تتأثر بسلوك المجتمع ، وتؤثر فيه .
- وتتحرك بعمل ارادى قيادى .
- يحقق غايته المقصودة بنجاح عندما ينبعث من ادراك ، عاقل يصقله علم .
- وموهبة صادقة يحرسها الهام .
- حتى يصوغ كل طاقات المجتمع الممكنة فى لحن جماعى منسجم .
- يعزف على اوتار الغايات الكبرى .
- التى تنتظم فى ذهن هذه القيادة الواعية الرشيدة التى تمسك بعجلة التقسيم .
- وتزيل العقبات من طريقه .
- ••
- لا يتحقق تقدم سياسى او اقتصادى او اجتماعى بغير قيادة رشيدة واعية .

قيادة تستشف أهداف المجتمع وتطلعاته ، وتستخلص عناصر وطاقات تطوره . . وتستفيد من الظروف الملائمة المتاحة التى تدفع المجتمع الى المزيد من التطور .

والقيادة في جوهرها عبارة عن جهد سياسي منظم ومضببط وملتزم بمصالح المجتمع ، يقوم على دراسات وإجتهادات وتقديرات مبنية على فرضيات محلية وخارجية متداخلة ، ومرتبطة بعوامل بشرية ، حية ومتغيرة ، تتفاعل كلها فتعطي تقديرات وتنبؤات بعضها يدخل تحت حصر ، وأكثرها يستعصى على الحساب ، أو يخفى بعيداً عن دائرة الاحتمالات المرئية .

فالحكم الناجح فن . يستخدم العلوم اللازمة لتقدم المجتمع ، ثم يضيف إليها الإلهام والاخلاص والتجرد من الذات ، مع الصديق في تقدير ظروف المجتمع والدقة في متابعة ما يتحقق من متغيرات في طبيعة الفرضيات السياسية والاقتصادية والإجماعية المتحركة وما يتصل بها من آثار متبادلة مع تفاعل العوامل البشرية الحية والنامية ، في عالم تلاشت فيه أبعاد المسافات الجغرافية فتعرفت الشعوب على المسافات الحضارية التي يسودها ويقودها التغيير المستمر ، الذي لا يعبد الماضي في ركع للحاضر وإنما يصلي ويعمل من أجل مستقبل أفضل ، لا يكاد يصل إليه حتى يعتبره ماضياً متخلفاً مهما تحقق فيه من نجاح فيبحث عن مستقبل جديد أفضل منه .

وهكذا يسير المجتمع في طريق الحضارة ، فلا يقف عند إنجاز معين ويعتبره آخر المطاف ومنتهى الأمل ، إذ ليس للعلم آخر ، ولا للعقل منتهى وكل توالى المنجزات ونسخت ما قبلها من معجزات ، وكلما تقدم العلم وتجاوز ما سبقه من علم ، سيذكر العتلاء دائماً وفي كل العصور قوله تعالى «علم الإنسان ما لم يعلم».

والعلماء الذين يعالجون ظروف المجتمع المتحركة يفترضون مقدما في اجتهاداتهم انها تتضمن عادة قدرا من احتمال الصواب ، وقسروا آخر من احتمال الخطأ ، اى يفترضون مقدماً حتمية استمرار اعادة النظر فى قراراتهم واجتهاداتهم وهى تدور فى عجلة التنفيذ الفعلى .
فالتغيير إلى الأفضل صفة أساسية ملازمة للقرارات والمواقف السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى يراد لها ان تظل ملائمة للظروف المتغيرة التى تتعامل معها .

لكنه ..

من بقايا التخلف فى بعض المجتمعات الا يسلم الجميع بحتمية التغيير الذى يصحح اخطاء التجربة .

وعادة ما يظل عدد من الناس يدافعون عنها .

اما لانهم من خلال هذه الاخطاء يستثمرون مواقع شخصية ثمينة نفرض عليهم الحفاظ عليها .

واما لانهم لا يعرفون غير الاساليب المتخلفة فى العمل ولا يشعرون بالقدرة على ممارسة اساليب أخرى يقتضيها تصحيح مسار التجربة .

وفى الحالتين تفرض عليهم مصالحتهم الشخصية الذاتية ان يستمروا فى الزايدة على القميص الدموى للشعارات التى ضللت الجماهير الطيبة بالبيانات الكاذبة والوعود المستحيلة فعمقت فى وعيها غريزة الرفض الهمدام .

الرفض الهمدام الذى يرفض اى بديل للواقع مهما كان هذا الواقع قبيحا .

وكيس الرفض البناء الذى يرفض الواقع القبيح من اجل ان يفرض البديل الجميل .

وهذا ما يضيف على أعباء القيادة الحكيمة أعباء أخرى اضافية وجسيمة حين ترفض الانزلاق وراء شعبية رخيصة وموقته تضحي في سبيلها بالمصالح الحقيقية للجماهير التي ظلمها الماضي بشعاراته ، وأرقها الحاضر بسليباته .

وهذا قدر القيادة الوطنية ، التي تستعيد للجماهير مجدها ، قبل ان تستعيد هذه الجماهير رشدتها .

أمران متناقضان :

- علمية القرارات تفترض مرونتها
- وشعبية القرارات تفترض جمودها

ويضيق الفاصل بين علمية القرارات وشعبيتها كلما تقدمت المجتمعات لان الشعوب المتقدمة تتابع بادر اكها الواعي حجم المشاكل المؤكدة فتترك بحسب الرشيد حتمية تغيير القرارات والشعارات الفاشلة التي أدت إليها . تساعد على ذلك قياداتها الواعية حين تطرح على الرأي العام كل ما يمكن طرحه من حقائق وتفاصيل وبالقدر الذي يؤدي إلى اشرالك اغلبية الجماهير في التعرف على أسباب مشاكلها القاتلة ومتابعة الظروف المتغيرة التي تحيط بها .

- وأثناء ذلك لافتر من الحوار الطبيعي حول استكشاف مستقبل
- القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي
- ذلك الحوار الذي يكتسب موضوعيته كلما كان المشتركون فيه ملهمين بعناصره الاساسية .

- مترفعين عن مصالحهم الشخصية الدائية •
 - متحررين من قيود العصبية الفلسفية والشللية •
 - متابعين التطورات المحلية والعالمية •
 - يسندهم فى ذلك (الامام عام) يعيط بأرضية الحوار •
 - و (ادراك خاص) يمسك بتفاصيله •
- ثم تدفعهم الى الحوار البناء غيرة وطنية تشددهم الى مصالح المجتمع الحقيقية •
- حتى لا يتوهوا اثناء الانفعال بين اعاصير التعصب •

حضرات السادة :

ارجو فى هذه المحاضرة ان يوفقنى الله عز وجل فى ان اعرض عليكم ، بصفتكم أساتذة الجامعة وقادة الفكر فى مصر والعالم العربى ، شيئاً من مقدمة الحوار الضرورى الذى يجب أن يمتد خارج هذه القاعة لينتشر على مستوى الساحة العربية كلها ، لمناقشة تجارب الماضى ، على الأقل من الناحية الإقتصادية .

- ولكن •• بصراحة يقتضيها جوهر العملية •
- وبغير حساسية •• ترفضها مصلحة الامة العربية الحقيقية •
- وذلك من أجل ان نستخلص جميعاً الدروس المستفادة التى يمكن ان تبدأ بداية حقيقية فى تصحيح مسار التطور المصرى والعربى .
- التصحيح ••!

الذى يبدأ باستعادة العقل المصرى والعربى دوره الخلاق فى صنع

الحضارة بعد غياب طويل ، فى ليل مظلم نامت فيه الخبرة الوطنية والقومية فى اقفاص الاتهام .

ولاشك ان ثورة التصحيح التى قادها الحكيم السادات فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ هى التى قامت بالدور الرئيسى فى تهيئة مناخ الإستجابة العلمية للبدء فى إزالة العقبات التى حالت دون تحقيق المصلحة القومية المصرية والمصلحة القومية العربية ، فبدأت بأفساح المجال لأهل الخبرة كى يستأنفوا نشاطهم المبدع فى العمل الوطنى .

فأهل الخبرة هم الذين يقع عليهم الدور الرئيسى فى عملية التقدم فى جميع العصور لاسيما فى عصرنا التكنولوجى السبرناطيقى ، فهم الذين اذا اتبحت لهم الظروف الملائمة فإنهم فى وسعهم ان يحولوا العلم والثقافة إلى قوة إنتاجية مباشرة ، الأمر الذى لم يعد ضرورياً فقط بالنسبة إلى الأمم المتقدمة حضارياً ، وإنما أصبح أكثر لزوماً بالنسبة إلى الدول النامية التى ينبغى عليها أن تستفيد وفى أسرع وقت ممكن من إقتصاد الوقت الذى ظهر كواحد من الفروع العلمية التى تدرس فى الأكاديميات المتقدمة فى صور علوم عديدة فى مقدمتها علم الإقتصاد السياسى وعلم النفس الفردى والعام وعلم التربية وعلم الفلسفة .

وباستعادة أهل الخبرة فى مصر دورهم الطليعى فى إعادة بناء المجتمع المصرى يمكننا الآن ان ننتظر خطوات إقتصادية وعلمية وفكرية وتكنيكية كبيرة تنجح فى تحقيق خطوات وإنجازات

كبرى في (أقصر) وقت ممكن وبـ (أقل) ما يمكن من التكاليف
الإقتصادية والمادية والطاقات البشرية وبشكل يمكن أن يحقق (أفضل)
نوعية لتلك الخطوات والإنجازات. الأمر الذي يجعل مصر تستطيع
القيام بدورها الرئيسى فى عملية بناء صرح التكامل الإقتصادى
العربى .

ولعل هذا ما أشار إليه الرئيس السادات فى خطابه إلى الأمة
بتاريخ ١٤ ابريل الماضى حين قال (ان الوقت قد حان لتصحيح
مسار الإقتصاد القومى والعدل الإجتماعى واساليب العمل التنفيذى
فأعلن بذلك عن بداية مرحلة وصفها (بحق) السيد رئيس الوزراء
مملوح سالم بأنها (مرحلة جديدة) وذلك فى بيان حكومته الذى
قدمه بتاريخ ١٣ مايو الجارى إلى مجلس الشعب مؤكداً (ان الإنفتاح
ليس مجرد سياسة إقتصادية ، وإنما هو أسلوب حياة يضمن
للشعب المصرى ان يكسر ما بقى من أسوار العزلة والتخلف ،
ويتيح له ان يعيش عصره متفاعلا معه ، مستفيداً من كل
ما يتيح العلم فى هذا العصر من سبيل للرخاء والتقدم) .

وقد حدد السيد رئيس الوزراء طريق حكومته إلى تحقيق ذلك
بقوله ان من أهداف حكومته (تحويل الإنفتاح الإقتصادى إلى
واقع وحقيقة بأزالة العقبات التشريعية والإدارية من طريقه ،
وإعطاء الدفعة التى تعجل بظهور اثاره الإيجابية على الإقتصاد
القومى وبالتالي على المجتمع كله ، حتى يتحول إلى مجتمع للمستجيبين

القادرين على الإرتفاع المستمر بمستوى معيشتهم وعلى الوصول إلى مجتمع يتوافر فيه الأمن والرخاء .. بفضل .. (توسيع قاعدة اشراك الخبرات الوطنية) .

ثم اشار بيان الحكومة إلى بعض المعوقات المصرية التي تحول دون تحقيق التكامل الإقتصادي العربي فقال (لقد اصطدمت سياسة الإفتتاح الإقتصادي بمعوقين خطيرين) هما :
التمسح بشعارات الإشتراكية .
والتعقيدات الإدارية والمكتنية .

ولذلك (لم يشعر كثير من الناس ان واقع الإفتتاح — رغم اعلانه — قد تحقق) إلى ان أوضح السيد رئيس الوزراء ان مصر (في سباق مع الزمن لنحاول تعويض ما فات ، واللاحاق بالعصر في ظل اوضاع عالمية تتطلب ايجابية في العمل وسرعة في الحركة) .

هكذا فتحت مصر في ظل دولة التصحيح ملف العقبات التي تحول دون تصحيح مسار الإقتصاد الوطني المصري كما تحول دون قيام مصر بدورها الطبيعي الرائد في صنع لبنات التكامل الإقتصادي العربي .

وكان مجلس الشعب المصري قد تطلع إلى فتح نفس هذا الملف عن طريق لجنة الإستماع بالمجلس ، التي وجهت الدعوة إلى عدد من الخبراء المصريين والعرب والأجانب للإدلاء بوجهات نظر علمية وعملية تبحث في كيفية نجاح الإفتتاح الإقتصادي ، وبدأت

جلسات البحث ابتداء من يوم ١١ مارس الماضى وحضرها السيد رئيس الوزراء السابق الدكتور : عبد العزيز حجازى مع عدد من وزرائه ، وكان لى شرف الإشتراك فى الإدلاء بوجهات نظر اقترحت فيها ضرورة البدء بالحديث عن النظام الإقتصادى الذى أفرز المشاكل الإقتصادية التى احتاجت إلى العلاج بالإفتتاح الإقتصادى ، وهذا ما يشترط البدء بالحديث عن التطور السياسى الذى صاغ هذا النظام الإقتصادى ، الأمر الذى يحتم بدوره ضرورة البدء بالحديث عن جوهر الفلسفة التى صاغت هذا التطور السياسى ففرضت هذا النظام الإقتصادى ، الذى يستغيث منه الآن المجتمع المصرى مطلباً بالعلاج السريع .

سلسلة محكمة الحلقات ، تفرض حتمية تتبع آثار الطبيعة السببية المعقدة والمتعددة الجوانب التى تتكون منها الحقيقة الكاملة ، والتى يلزم التعرف على كامل ابعادها من أجل النجاح فى اكتشاف الحلول الشاملة التى تشفى جسد المجتمع ، ولا تقتصر على مجرد تطمينه بالجرعة المسكنة التى تخفف الشعور بالآلام السطحية تخفيفاً مؤقتاً بينما تترك العلل الدائمة بغير علاج ، تتمخض كل لحظة عن مشاكل إقتصادية وإجتماعية وسياسية جديدة ومتجددة .

وكان من وجهة نظرى فى تلك الجلسة ان الإفتتاح الإقتصادى فى مصر قد تعثر منذ لحظة ميلاده .. لانه أولاً لم يبدأ بالإفتتاح الداخلى الذى هو نقطة الإنطلاق إلى الإفتتاح الخارجى ، ولانه

ثانياً لم يخرج عن كونه (دعوة جزئية) حذرة ومتحفظة استسلمت كثيراً لعقد الماضي فانحصرت بين آفاق الضلعة والضيقة ، ولم تستلهم « بنفس القدر » آمال المستقبل العريضة ذات الآفاق اللانهائية .

ولذلك كان من الطبيعي ان يصطدم الإنفتاح الإقتصادى المصرى فى أول لقاء موضوعى له مع الظروف الجامدة التى خلقها النظام الإقتصادى السائد ، ووجهها على عرش مقوماته الأساسية ، وجعلها تحمل جنين المشاكل الإقتصاديه والإجتماعية ، ثم أرضعها من ثدى التعصب الابوى لها .

وختمت وجهات نظرى فى تلك الجلسة مشفقاً من استمرار الحديث فى مصر عن الإنفتاح .. ولكن بغير إنفتاح .

والآن .. لا ابالغ أمام حضراتكم .. حين اسجل تفاؤلى بعد أن اعلنت الحكومة المصرية بصراحة واضحة اقتناعها ، ولأول مرة ، بضرورة اتباع (تخطيط قومى سليم ... لا يكتفى فى علاج مشاكل الجماهير بالحلول المسكنة) مع ضرورة (الربط بين الانفتاح الداخلى والانفتاح الخارجى ...) .

وهكذا تقود دولة التصحيح فى مصر تحولا جذرياً ، يتجه بقوة وبسرعة نحو مرحلة جديدة فى مجال تدعيم الإقتصاد العربى القومى ،

مرحلة يسودها العقل المنظم الذى يحسن تقدير المصالح الوطنية الخاصة ، فى حيوية وديناميكية تفاعلها مع القدرات العربية ، التى تحقق معاً ما يصبوا اليه عقلاء العرب من قدرة جماعية تستطيع أن تحافظ بها على مصالح الأمة العربية الحيوية .

وهذا هو الباعث العربى الذى قام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من أجل تحقيقه ، غير أن استمرار بقاء العقبات الرئيسية التى كانت ولا تزال تحول دون التعاون الإقتصادى العربى المطلوب حالت حتى الآن دون تحقيق الهدف العربى الكبير على النحو المطلوب . مما دفع هذا المجلس إلى اصدار قراره رقم ٥٥٨ الذى قضى بتشكيل لجنة لتقييم المرحلة التى وصلت إليها اتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة ، والتعرف على الصعوبات التى واجهت الدول الأعضاء فى تنفيذ الاتفاقية .

فجاء فى تقرير هذه اللجنة ان القراءات التى سبق ان اتخذها المجلس فى هذا الصدد قد تجاوزت الـ ٦٠٠ قراراً دون ان يحقق المجلس انجازاً هاماً فى تحقيق اهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة .

وفى صفحة ١٥ من هذا التقرير أوصت اللجنة بفتح حوار مع مصر لتحديد العقبات التى تعتقد إنها تحول دون وضع إتفاقية

السوق العربية المشتركة موضع التنفيذ بغية تذليلها إلى أقل قدر ممكن .

ومن جهة أخرى أوصى مؤتمر إنحاد الإقتصاديين العرب الثالث الذى إنعقد فى دمشق فى ديسمبر سنة ١٩٧١ بتأليف لجان إقتصادية فنية لتذليل العقبات العملية (الخفيسة) التى تقف فى سبيل التعاون الإقتصادى العربى .

وقد كانت توصيات هذا المؤتمر علمية وبناءة ، باستثناء توصيته الثانية المنشورة فى كتاب أبحاثه ووقائعه فى صفحة (٨٩٥) فأنى شخصياً أعيب عليها أنها أوجرت وأقرت عقبة كبرى ورئيسية تحول دون التعاون الإقتصادى العربى حيث دعت الى (السير بالروابط الإقتصادية بين الدول ذات الاتجاهات الإقتصادية » التقدمية » بخطوات أبعد) .

ولم يحدد ذلك المؤتمر العلمى والفنى الذى يضم خبراء إقتصاديين عرب من هى الدول ذات الاتجاهات الإقتصادية التقدمية على ضوء النتائج العملية التى نحققها فعلاً ؟ ، كما لم يوضح ذلك المؤتمر الذى ضم خبراء الإقتصاد العربى كيف يتمكن من إستمالة الدول العربية ذات الأثر الكبير والمطالوب والأساسى فى المعادلة الإقتصادية الجديدة إلى الجلوس على مائدة الوحدة الإقتصادية العربية وهو يصفها بأنها ليست ذات اتجاهات إقتصادية تقدمية ؟ . ولا أظننى مبتعداً عن المنطق . اذا تصورت على ضوء التجارب

ان التقدمية فى مثل ظروفنا العربية الراهنة هى تلك الافكار والجهود
اللى تسعى الى تحقيق استمرار التضامن السياسى العربى وتحقيق
التكامل الاقتصادى العربى ، لخير العرب جميعا ولا تسمح مطلقاً
بتباعد وتنافر قدراتهم الذاتية المتكاملة ، التى تباعدت ذات يوم
بسبب الشعارات التى لم تجسد أى تطلعات حضارية بقدر ما
فرضت أكبر وأثقل العقبات الوحشية .

أيها السادة :

من هذه النقطة يبدأ الحديث عن العقبات التى تحول دون التكامل
الإقتصادى العربى ، متخذين من مصر « كما هو موضوع المحاضرة »
قاعدة الإنطلاق فى هذا الحديث ، فمصر هى قلب العروبة النابض ،
ومشعل التأثير الفكرى فى الساحة العربية وبمجم تأثيرها الكبير
تحمل الدور الكبير فى تصحيح مسار الإقتصاد القومى الذى يذغى
إعادة الترابط العضوى إلى شرايينه وخلاياه وتوحيد مركزه
العصبى الإدارى . الأمر الذى لا يتحقق مطلقاً إلا إذا عولج
النموذج المصرى من الأمراض القاتلة التى يصفها البعض فى مصر
بأنها منجزات وطنية تاريخية .

ومن هذه العقبات ما يلى : —

اولا : شعار الاشتراكية •

جوهر الاشتراكية كما سبق ان حددده ، ذات يوم ، الرئيس

جمال عبد الناصر فى بداية طرحه للإشتراكية ، هو ما جاء فى خطاب سيادته بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٥ حين قال : « ان الإشتراكية هى عدم استغلال إنسان لإنسان وان أى قرار إقتصادى لا يتضمن استغلال إنسان لإنسان . . يكون قراراً إشتراكياً » . .

معنى ذلك ان أى قرارات أو قوانين أو أنظمة سبق اقرارها فى وقت سابق ، ثم ثبت فشلها فى وقت لاحق ، ينبغى تعديلها أو إستبدالها بغيرها فى حدود عدم استغلال إنسان لإنسان . .

ولوان الأمور قد سارت على هذا النحو العلمى المبسط الفطرى المقبول لما تضمن رفع شعار الإشتراكية فى مصر أى مشاكل مصرية ولا عربية ، لانه لا يعترض أحد على إستغلال إنسان لإنسان . .

لكن . . .

المشاكل التى نجمت عن رفع شعار الاشتراكية ظهرت نتيجة الخروج عن هذا المفهوم السموح للاشتراكية •

كما ظهرت مصاحبة للآراءات التعسفية التى صادرت الاموال

وفرضت الحراسات •

واهملت الكفاءات ••

وعطلت الطاقات الوطنية المبدعة صانعة الحضارات عبر

كل تاريخ •

ثم تفاقم هذه المشاكل عندما لاح فى الافق انه فى الامكان

خلق طبيعة بشرية عربية جديدة على مستوى الساحة العربية .. غير
تلك الّتي خلقها الله عز وجل :

• طبيعة بشرية جديدة •

• تسمع بغير اذن •

• تصدق بغير عقل •

• وتطيع بغير ارادة •

• ولا تناقش امتيازات اصحاب الشعارات •

ولا تبحث عن حسابات الكهنة الجدد الذين يحرقون اموال الشعب

في محراب الدين الجديد •

وكان من الطبيعي أن يستमित الكهنة الجدد في معارضة

أية مناقشة تبحث عن الحلول الضرورية للمشاكل الاقتصادية

الظاهرة والخنيسة . التي تشوى الجماهير المصرية ..

الجماهير التي ابتلعت جرعات متلاحقة من التخسدير النفسي

والعصبى جعلها ذات يوم :

• تستغرب الشمس •

• وتستنكر القمر •

بعد ان عاشت دهرا طويلا كانت فيه الشمس في كسوف والقمر

في خسوف •

ثم فاجأتهم ثورة ١٥ مايو الّتي انطلقت لتصحيح ما لم يكون

قابلا للتصحيح . وبدأت أولا بتصحيح النظرة الى الانسان المصرى

فشهدت له اولاً بأدبيته ، واعترفت له ثانياً بحقوقه .

فكانت ثورة ١٥ مايو (التى لم تأخذ حقها من التقييم الصحيح حتى اليوم) بداية الانفتاح ، الانفتاح على الانسان المصرى ، ذلك الانفتاح الذى يجعله أهلاً لاسترداد دوره الطبيعى التاريخى فى صنع الحضارة ، بادئا بممارسة ارتباطه العضوى بالمجتمع العربى الذى تكامل فيه الطاقات والموارد التى تستطيع أن تضع الامه العربية فى مركزها المؤثر فى الحضارة العالمية .

لكن مصر ، عندما تفتتح على نفسها ، وهذا شرط ضرورى قبل أن تفتتح على غيرها ، فإنها تمر بفترة انتقالية متناقضة ، لأنها وهى تحرص على تطبيق مبدأ سيادة القانون ، فإنها تسمح فى نفس الوقت ، وفى حتمية السماح بسيادة القانون ، بأن ينطق كل لسان . ويكتب كل قلم ، على أمل أن تتأكد المواقف الجديدة بالرأى الحر والافتناع النعال . . .

هذا السلوك الديمقراطى من جانب الدولة الجديدة فى مصر (وهو سلوك ضرورى لتأكيد الحرية السياسية فى مصر) يفتح باباً واسعاً للعناصر التى تعارض التصحيح ، وهى أقرب عهداً بمنافع السياسة الخاطئة القديمة ، وأكثر استفادة من ترديد شعاراتها الفاسدة المستهلكة ، وبالتالي فإنها أشد خطراً على التصحيح لأنها أكثر معرفة بأساليب دفع الجماهير الى تقيض مصالحها .

**الامر الذى يحتم على اهل الخبرة ان يتصدوا لاعداء التصحيح
مستفيدين من نفس الحرية السياسية التى حققتها ثورة التصحيح .**

وعلى سبيل المثال لا الحصر . . .

- واسمحوا لى ان اتكلم بصراحة والحوار اشاء الله بعد المخاضرة وغداً
وبعد غد وسأبقى معكم حتى تنتهى من مناقشة هذا الموضوع .

أقول وعلى سبيل المثال ما كتبه السيد : خالد محي الدين
فى صحيفة الاهرام بتاريخ ١٩ مايو الجارى ، يهاجم فقرة
وردت فى مقال سابق لاحد الكتاب المصريين اتخذ منها السيد
خالد ساحة للقتال على صفحات الاهرام ، وهذه الفقرة تدعو الى
(**الناء كافة القوانين التى تعرقل قيام القطاع الخاص بدوره الرئيسى**)
وهذا ما عارضه وقاتل من أجله السيد : خالد محي الدين بشكل
يكاد يتهم فيه كاتب تلك الفقرة بالخيانة العظمى ، علماً بان هذا
الكاتب كان قد نقل هذه العبارة نقلاً حرفياً من بيان السيد
رئيس الوزراء المصرى الذى قدمه الى مجلس الشعب قبل ذلك
بأقل من اسبوع .

ولم نقرأ حتى الان مقالات ترد على السيد خالد محي الدين .

**ويبدو ان اهل الخبرة وعقلاء المجتمع المصرى لا يزالون مترددين
فى النزول الى ساحة المناظرة السياسية والاقتصادية متأثرين بسلوك
الماضى الذى فرض عليهم القيود الارهابية القديمة .**

وهذا ما يعطى الانطباع لدى المستثمر العربى والاجنبى

بأنه لا تزال في مصر مراكز قوى تستطيع أن تتحدى الدولة
وتعرقل مسيرة التصحيح وتعوق قيام الانفتاح .

لا سيما أن مقال السيد خالد محي الدين المنشور في أهرام
١٩ مايو الجارى يتناقض ويتعارض مع تصريح للرئيس السادات
منشور في نفس اليوم في صحيفة الاخبار يقول فيه الرئيس :
« لابد ان نتطور وان نعيش عصرنا وباسلوب العصر ، فاذا كنا نتبع
اسلوب العصر سياسيا وعسكريا فيجب ان نسير بنفس الاسلوب
اقتصاديا ، ويجب ان نفكر في ان المستثمر صاحب مصلحة ، علينا
ان نمس العصب الحساس لهذا المستثمر ، بمعنى ان نعطي الامان
والعائد ، واضعين في اعتبارنا الرباط القومي بين المستثمر وارض
مصر » .

وقد نشرت صحيفة الاخبار تصريح الرئيس السادات (الذي
يمهد الطريق أمام المسيرة الحضارية العربية) ضمن مقال تضمن
وجهة نظر السيد محمد موافى الخبير المالى لوزارة المالية الكويتية
قال فيها : ولو أننا نظرنا الى كلمة الانفتاح نفسها نجد انها ليست
مجرد كلمة بقدر ما هي عملية تحرير اقتصادى ، والتحرير
الاقتصادى يتخذ جانبيين كالاجاب والقبول في الزواج حتى
يسم العقد . وأضاف الخبير الاقتصادى الكويتى قائلا :
ان العامل القومى ليس العامل الوحيد المؤثر فى تلاقى الطرفين . .

بل يجب أن ننظر الى هذه المسألة نظرة علمية واقعية الى جانب
المشاعر القومية وعواطف الاخوة ، نظرة تعتمد على تبادل
المصالح والمشاركة فيها ، وهذا يتطلب من كل من الطرفين
متطلبات . . . معينة . . . وتهيئة اجواء مناسبة لهذا الربط .

أيها السادة :

أعود فأتساءل كيف يطمئني المستثمر العربي ويثق في قدرة الدولة في مصر على توفير هذه الاجواء المناسبة بينما تتسع المواقف المصرية لوجود تناقض حاد بين وجهتي نظر مبدأين متعارضين كل التعارض .

احدهما ..

تتبناها الدولة وتوجه الى الانفتاح الذي يستخلص نتائج التجربة ويدعو الى فك الارتباط مع اهل الكهف الذين لم يتابعوا تطور شروط التقدم الحضارى .

والاخرى ..

تصر على البقاء داخل الكهف ، وتمسك بقيود الشعارات التى ارهقت المجتمع المعرى .

تلك الشعارات التى عندما عجز حاملوها المتاجرون بها عن اخفاء فشلها راحوا يدافعون عنها باسم المعركة العسكرية التى لاتزال فى الافق ، كما جاء فى مقال خالد محي الدين ..

ولم يعرف هؤلاء ان المعركة العسكرية كانت تستلزم عكس ماجاء به الماركسيون من اجراءات وقيود وتفتيت القوى الوطنية وتمزيق للصف العربى الوطنى ،

الى آخر ماقدموه الى مصر والى الامة العربية على اطباق من ذهب فزفوا اليها هزيمة ١٩٦٧ على بساط من حرير .
لم يعترف هؤلاء بأنه لم يكن فى وسع مصر أن تقود النصر

العسكري والسياسى الذى حققته فى حرب رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ الا بفضل حكمة السادات الذى قاد ثورة مايو التصحيحية المحيطة فعاد بالعملاق المصرى المتحرر الى احضان المارد العربى المنتظر والمتأهب فسحب من تحت أقدام الصهيونية بساط الحرير الذى نامت عليه نوما هادئا مريحا خلال فترة غالية من عمر العرب ساد فيها الصراع بين الاشقاء بفضل الشعارات التى مكنت الصهيونية من ذلك النوم المريح فوق صدر الامة العربية التى كان قد انتفخ بالهواء الفاسد .

فى هذه النقطة أسجل ما سمعته من المغفور له جلالة الملك فيصل أثناء حديث خاص مع جلالته فى رمضان الماضى حيث قال ان الشيوعية توأم الصهيونية ، اذا لم تكن ابنتها البكر ، وانهمما معا تتآمران على الامة العربية كلها بمختلف الوسائل ، وفى مقدمتها الشعارات المضللة التى تثير الاحقاد الاجتماعية لتتشر الاختلاف والنخلف وتمزق الصلات العضوية العربية لتستولى فى النهاية على جميع مقدرات العرب .

ومن يتابع حضراتكم الحركة الشيوعية الصهيونية يتبين مدى صحة رأى جلالته . وتضاف إلى ذلك محاولات الماركسية الجديدة إستدراج الطيبين من العرب عن طريق الإيهام بعدم وجود تناقض بين الإلحاد الماركسى والإيمان بالله وبالدين ، ومن هذه المحاولات ما كتبه السيد خالد محى الدين الذى يمثل الفكر الماركسى فى مصر كما تعلمون ، فقد كتب فى مجلة روز اليوسف بتاريخ ١٧ فبراير هذا العام بعنوان (الماركسية والدين والإشراكية) داعياً

الشعب المصرى والعربى إلى اعتناق الماركسية مع الإحتفاظ بالإيمان بالدين .

(يعنى الإنسان يلحد ولا مانع من أن يؤدى عمره ويحج ويصل ويذكرى إذا كانت الماركسية ستترك في جيبه شيئاً يركى منه) .

والمراد من ذلك ليس فقط نشر الماركسية في مصر مع قتل فرص الإستثمارات الوطنية وإنما إثارة المخاوف العربية من مصر التطور الفكرى في مصر ، وهذا ما ينبغى أن يتنبه إليه المفكرون المصريون ، هذه المحاولات الماركسية التى تستهدف صورياً إزالة التناقض بين الإلحاد والدين تستهدف إثارة المخاوف العربية حتى تغزل مصر عن العالم العربى وبالتالى تمنع هذه المخاوف قيام أى تكامل إقتصادى عربى في غياب الدور القيادى الفكرى المصرى الحضارى الإقتصادى .

ولا بأس أيضاً إذا هربت فوائض الاموال العربية الى اوربا وامريكا ،

فذلك مايساعد الشيوعية على الانتشار في مصر وفي العالم العربى ،

مستغلة مشاكل الجماهير اليومية ..

ومشجرة بفوائض الاموال العربية الهاربة ..

ومتاجرة بالبكاء على الامكانيات العربية الطبيعية المهمة ..

زاعمة ان التطور والرخاء لايمكن تحقيقهما الا بعد سيطرة الشيوعيين على الحكم ..

فتخلق بذلك حالة متزايدة من التلمز والتحقّد تدفع بالمخزون
البشرى العربى الهائل الى الثورة الحمراء .

التي تنتهى محصلتها كلها الى خزائن الامبريالية الشيوعية .

وتشهد على ذلك امثلة كثيرة .

ليست اولها المجر .

ولا آخرها تشيكوسلوفاكيا .

والظاهر أن السيد خالد محيى الدين قد نقل هذه المحاولة أو هذه
السياسة الشيوعية المرسومة من المحاضرة الثانية التى ألقاها المفكر
الشيوعى الفرنسى روجيه جارودى فى قاعة المحاضرات بدار صحيفة
الأهرام بالقاهرة يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٩ نسب فيها إلى الرئيس
الجزائرى السابق أحمد بن بيللا عبارة قال فيها (ان شعبنا
يذهب الى الاشتراكية حاملا القرآن فى يد وكتاب « رأس المال »
لكارل ماركس فى اليد الأخرى

ونحمد الله أن الرئيس هوارى بومدين لم ينسب إليه أحد مثل
هذه العبارات الخاطئة الملحدة .

ولكن .. كيف وصلت هذه العبارات الخاطئة والهدامة
والمملحة إلى مصر ؟

(أعتقد ان صدركم الملى يتسع للصراحة العلمية إذ لا ينفعكم
أن أقول لكم ليس فى الإمكان أبدع مما كان تصفقون وأشكر لكم
تصفيقكم وتظل مصر منتفخة على نفسها غير قادرة على حل مشاكلها الإقتصادية
والإجتماعية وغير قادرة على الاشتراك فى بناء التكاليف الإقتصادى العربى
فهل أنكم بصراحة ؟)

♦ ♦ ♦

إذن حضراتكم توافقون على مبدأ الصراحة ..
كيف وصلت هذه الآراء الملحدة والخطئة والهدامة إلى
مصر ؟

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لم تعلن أكثر من مبادئها
السة المعروفة وكان من بينها شعار تحقيق (العدالة الإجتماعية) ،
وفى خطاب الرئيس عبد الناصر الذى ألقاه فى المؤتمر التعاونى
بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ فسر وسيلة مصر إلى تحقيق العدالة
الإجتماعية قائلا (نريد أن نتخلص من استغلال الإنسان للإنسان
واستغلال المجتمع لبعضه .. نريد أن نوفق بين النشاط الإجتماعى
العام الذى تقوم به الدولة والنشاط الإقتصادى الذى يقوم به
الأفراد على ألا يضر هذا بمصالح المجتمع) .

ثم أكد الرئيس عبد الناصر إحترامه للنشاط الإقتصادى الخاص
والملكية الخاصة فى تصريحات جديدة أدلى بها لمستشار وزراء
الخارجية اليابانية بتاريخ ٦ يناير ١٩٥٨ حدد فيها الرئيس الأساس
الذى تقوم عليه العدالة الإجتماعية فى مصر فقال :

(ان سياسة مصر تقوم على المشروعات الفردية الخاصة ، ولذلك ليس
هناك محل للشيوعية ، وليس هناك خوف من ان تفسزو الشيوعية
مصر) .

معنى ذلك أن الرئيس عبد الناصر كان يرى (فى ذلك الوقت)
أن العدالة الإجتماعية تقوم على المشروعات الفردية والملكية الخاصة ،

كما كان يرى أن المانع الذى يحول دون غزو الشيوعية لمصر هو تشجيع المشروعات الفردية والملكية الخاصة .

ثم أراد الرئيس إيجاد تعريف للنظام المصرى فى حديثه إلى وفد الصحفيين الأمريكين فى ٢٧ يناير سنة ١٩٥٨ فقال (ان إيجاد تعريف للنظام القائم ليس بالسهل وقد قلت فى العام الماضى أن النظام القائم فى مصر نظام تعاونى وقلت هذا العام أنه نظام اشتراكى ديمقراطى ، والعبرة ليست بالتعاريف وإنما بما يحدث ويمارس فعلا .. ولذلك أخذت الحكومة بنظام الإقتصاد الموجه وهو رأسالى موجه) هذه عبارات الرئيس إلى أن قال . . (نظراً لأن الشعب لم يتعود المساهمة فى مشروعات صناعية قامت الحكومة بدراسة بعض المشروعات وبدأت فى تنفيذها فعلا وذلك حتى يحذو الشعب حذوها ويتجه هذا الاتجاه الجديد . .)

ثم عبر الرئيس عن فرحته باقبال الشعب على شراء أسهم المشروعات التى طرحتها الحكومة فقال :

(لقد فوجئنا بالشعب يمول المشروعات كلها ويساهم بنسبة ١٠٠٪ وهذا فى الحقيقة يعتبر تحولاً من الزراعة الى الصناعة) .

وهكذا كان الرئيس عبد الناصر شديد الفرح باقبال الشعب المصرى على الإكتتاب بنسبة ١٠٠٪ من أسهم الشركات التى طرحتها الحكومة المصرية فى ذلك الوقت .

فى هذه المرحلة كان صلب العدالة الإجتماعية فى مصر يتسع

لتشجيع أبناء الشعب على القيام باستثمار طاقاتهم وأموالهم في حماية وتشجيع الرئيس عبد الناصر . وكان ذلك هو جوهر المجتمع الاشتراكي التعاوني الديمقراطي في مفهوم الرئيس الذي عاد فأوضح تمسكه بهذا المفهوم للعدالة الإجتماعية في خطابه الذي ألقاه في اللجنة التنفيذية للإتحاد القومى بمدينة دمشق في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٠ قائلا : (واجبنا أن نعمل على إقامة عدالة إجتماعية وأن نقرب الفوارق بين الطبقات) .

ولم يكن الرئيس قد استختم حتى تلك اللحظة شعار (تلويب الفوارق بين الطبقات) .

وهذا ما سأعود إليه في مرحلة لاحقة من هذه المحاضرة .

وفي خطاب ألقاه في الوفود اللبنانية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٦١ أكد الرئيس أن العدالة الإجتماعية تقوم على أساس الوحدة الوطنية :

حتى ذلك التاريخ لا تشهد الوثائق المصرية بما يشير إلى خروج الرئيس عبد الناصر عن مفهوم العدالة الإجتماعية السمع الذى تدعو إليه كل الأديان ولا يختلف عليه عاقل .

(وطبعاً الآن وأنا أتحدث إلى علماء لا بد ان أنقل المعلومات اليكم من الوثائق الرسمية وان اشير إلى تواريخها حتى يسهل الرجوع إلى مصادرها الرسمية وهى الوثائق التى نشرتها الحكومة المصرية في حياة الرئيس عبد الناصر . حتى ذلك التاريخ لا تشهد الوثائق المصرية عل خروج عبد الناصر عن مفهوم العدالة الإجتماعية الممكن والمقبول دينياً وعلوياً) .

الا أن الرئيس كان في تلك الأيام على خلاف مستحکم مع قادة حزب البعث العربی الاشتراکی الذی اشترک مع الرئيس في إقامة دولة الوحدة بين مصر وسوريا ، وكان الخلاف قد تطور بين قادة حزب البعث والرئيس إلى حد أن اشترک هؤلاء القادة مع الرئيس في إحتفالات بور سعيد بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٥٩ ثم فاجأوه باستقالة جماعية في اليوم التالي في القاهرة أي يوم ٢٤ ديسمبر ، بعد أن (اكلوا مع الرئيس عيش وملح واتعشوا معه في القطار في المساء) كما قال الرئيس متأماً في خطاب لاحق بتاريخ ٢٢ يوليو ١٩٦٣.

ولعل الرئيس اراد ، كرد فعل لما اعتبره اهانة موجهة اليه شخصيا ، ان يجرد حزب البعث من شعاره الاشتراکی فقرر ان يتحول فجأة من العدالة الاجتماعية الى الاشتراكية معتقدا انه بذلك يسحب من حزب البعث ارضيته الفكرية بعد ان تنحى الحزب عن مواقفه الرسمية •

وهذا مجرد استنتاج شخصي قد لا يكون صحيحاً ، لكنني أ طرحه لتأملوا فيه بصفتكم علماء وباحثين لتبحثوا فيه ، لكنه قفز إلى ذهني من متابعة الأحداث ومقارنة تواريخ وقوعها ، ومن استخلاص الخط الدرامي الذی يربط بينهما ، بالرغم من أن وثائق حزب البعث تشهد بأنه الحزب نفسه كان قائما لم يتمكن من تحديد المفهوم الذی يتصور به مدلول الاشتراكية التي رفع الحزب شعارها ، واتخذ منها الاساس الاجتماعي والاقتصادي لنظريته السياسية •

وقد التحص الدكتور سامي الجندى أحد أقطاب البعث في
الحسينيات واحد رؤساء وزرائه السابقين خلاصة النتائج التي
أسفر عنها قيام حزب بغير نظرية في كتابه الذي بعنوان (البعث)
صفحة ٦٧ في معرض شرحه لوقائع مؤتمر حصص على أثر انقلاب
مصطفى حمون ضد حكم أديب الشيشكلي في بداية سنة ١٩٥٤ فقال
« وجدنا نحن البعثيين وعلى وجوهنا ابتسامة النصر العريضة نبعث
عن مكان الصدارة ، كل منا يشرح فكرة البعث على هواه وحسب
مزاجه ، بعضنا اتخذ مظاهر الفيلسوف باشكاليه وتزين بمسحوقه
دون منهج فلسفي » .

إلى أن أضاف رئيس وزراء البعث في كتابه هذا الذي
نشره سنة ١٩٦٩ قائلا (هكذا ظل البعث بلا ايديولوجية
شعارات قلقة لم توضح لمعاته الاولى وبلوره .. وباتت الاجتماعات
الحزبية لاتعدو ان تكون شرحا لمقالات الجريدة والنشرات الداخلية
السياسية الضعلة .. وحافظ بعض منا بصعوبة على نهجه بأن يظل
البعث حركة ثقافية عامة ، مؤملا ان يأتي جيل يصوغ الافكار الشاردة
في عقيلة ثورية) .

(يعني حزب يقوم بثورة بلا نظرية وبلا منهج ويتنظر ان يأتي
جيل ليصوغ لماذا ثار وعلى أي نهج ثار) .

ومع ذلك نقلت مصر (فيما أظن) شعار الاشتراكية من حزب
البعث الذي كان قد سبق الرئيس عبد الناصر إلى رفعه . . وكان
ميشيل عفلق مؤسس حزب البعث يبحث عن مفكر يضع له

أسس الاشتراكية التي رفع الحزب شعارها ولم ينجح في منع
إحتواء الشيوعية لها، والدليل على ذلك ما كتبه ميشيل عفلق في كتابه
الذي بعنوان (في سبيل البعث) صفحة ٦٥ قائلا :

(في بلادنا عدد غير قليل من المثقفين المشوهين الذين غلت الثقافة
في أيديهم أداة ايلاء ٠٠ من هؤلاء اخلت الحركة الشيوعية في بلادنا
عناصرها المثقفة)

وفي صفحة ٧١ يقول ميشيل عفلق (ان قوة الشيوعية في البلاد
العربية ناتجة عن ضعف الفكر بصورة عامة) ثم يقول في صفحة ٧٥
(ان الشيوعية تمنع العرب من التفكير في اشتراكيتهم والاعتسالة
اليها لأنها بادعائها ان الاشتراكية هي الماركسية ، وان لا اشتراكية
الا فيها وبها فقد منعت الاشتراكية الصحيحة التي يحتاجها العرب) .

ولكن لم يتمكن حتى الآن من تعريفنا بالإشتراكية الصحيحة
التي يحتاجها العرب ، وإنما قرد فقط ان العرب في حاجة الى اشتراكية
(والسلام) . ولا يوضح معناها ولا يحدد مداها .

(أي انه أراد أن يقول للعرب أننا في حاجة إلى اشتراكية فكروا فيها
المهم انتم في حاجة إلى اشتراكية وعليكم أن تفكروا فيها يا عرب . . ورفع
حزب البعث شعار الإشتراكية المجهولة التعريف وغير محددة الأبعاد [١]) .

ونقل الرئيس عبد الناصر هذا الشعار على علاته وعلى هذه
الصورة السائمة الذي أراد الرئيس أن يتحدى به حزب البعث متأثرا

فوق ذلك بالهام الحزب الشيوعى المصرى الذى كان قد حل نفسه
صورياً ليندمج بكوادره فى جهاز الحكومة المصرية رسمياً، فى طريقه
إلى الإستيلاء الهادئ على مصادر الإلهام فى إتخاذ القرارات المصرية
الفاصلة فى مصر وكان الرئيس عبد الناصر يستجيب للكثير من
نصائح هذه الكوادر بقدر الكثير من قروض الكتلة الشرقية التى
أملت على مصر سياسة إقتصادية ذات أبعاد سياسية تخدم مصالح
استراتيجية معينة أهمها القضاء على دور مصر القيادى فى بناء
التكامل الإقتصادى العربى فى العالم العربى .

(بطبيعة الحال عندما تسود هذه الأفكار فى مصر فإنه يصبح من
المستحيل أن تضع مصر يدعا مع الدول ذات التقاليد الدينية والموارد
المالية أو الأراضي العربية القابلة للإستثمار فيتمزق الصف العربى ويسهل
على الشيوعية ابتلاع الوطن العربى) .

فى هذا المناخ المتحدى لحزب البعث السورى ، والمستجيب
لإلهام الحزب الشيوعى المصرى صاغ الرئيس جمال عبد الناصر
بصفة مفاجئة قوانين يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ . التى شرح
أبعادها فى خطابه الذى ألقاه فى عيد الثورة التاسع بتاريخ ٢٢
يوليه ١٩٦١ قائلا (لازم نغير المجتمع تغييراً كاملاً من أساسه . .
لازم نبني دولة جديدة لازم نقيم ديمقراطية جديدة لازم نبني
دولة جديدة بنظام سياسى جديد وبنظام إقتصادى جديد وبنظام
إجتماعى جديد . . وطبعاً لابد ان نفهم ان الاشتراكية طريق لانهاية
له . . فيه ناس قالوا لى ماهو المقصود بالاشتراكية . طيب خوصل

**لضايه فين ؟ حديدوا لنا .. نخط .. ما نقرش واحد ماشى فى سكة
مالهاش آخرى .**

ثم طرح الرئيس فى نفس ذلك الخطاب صورة جديدة للعلاقات
الإنتاجية فقال (صاحب العمل يساهم برأسماله بإقامة المصنع . .
للعامل يساهم بعمله فى إقامة المصنع ، صاحب العمل يأخذ فائدة
على الفلوس التى وضعها ، والعامل يأخذ أجر على عمله ، والى
بين يد عن كده ينقسم بين الاثنين . بين صاحب العمل والعمال . .
ولا بد للعامل أن يأخذ ربع الأرباح) .

**ولم يشرح الرئيس مايتحملة العمال من الخسارة اذا حلت
بالمصنع خسارة .**

**وهل (بتقسيم الخسارة بين الاثنين) بين صاحب العمل
والعمال كما ينقسم الربح ؟**

**وهل يستحق صاحب المصنع فائدة فقط على رأس ماله كما لو
كان مجرد دائن للمصنع ؟**

ومن الذى يضمن له استيفاء هذا الدين اذا افلس المصنع ؟

واذا كان صاحب المصنع يتحمل مسئولية اخرى لايتحملها الدين
فينحمل كل الخسارة ، ثم يتحمل ضياع كل الدين ثم فوق ذلك
يتعرض لاشهار افلاسه ، اقلا يستحق نصيبا آخر فى مقابل هذه
الجاذفة التى لاتخلو منها اية عملية استثمار ؟

ثم اين مكافاة الابتاع والاختراع والسهر المضى وارتياح الافاق
الجديدة اذا كنا سنعتبر المستثمر مجرد دائن ، ومن المحتمل فى خطاب

سياسي آخر نعتبره مجرد مرابي وخائن تتسابق الجماهير على سفك
دمه باسم الاشتراكية التي أصبحت (ماشية في سكة ملهاش آخر) .
(أرجو أن تساموا كيف تتكامل لأمة العربية؟ أرجو أن تساموا الموضوع
بصراحة لأنه من غير المعقول أن يأتيكم مستثمر عربي يمرى نفسه بين
أحضانكم في ظل ما تسمنونه بالاشتراكية وفي إطار هذه العلاقة الجديدة
في الإنتاج فهل استمر في الحديث بصراحة) ؟

♦ ♦ ♦

أذن استمر . .

أن الرئيس في نفس ذلك الخطاب كان قد تحول فجأة
من شعار (تقريب) الفوارق بين الطبقات إلى شعار (إزالة
الفوارق بين الطبقات) وهو الشعار الأسامي في النظرية الماركسية .
(أرجو أن نفهم أن شعار إزالة أو اذابة الفوارق بين الطبقات هو شعار
ماركسي وأن أول من نادى به هو كارل ماركس وليس الميثاق المصري ..
أرجو أن نفهم هذه الحقيقة العلمية) .

وهذا ما قضى على إمكانية اشتراك الشعب المصري في أية
مشروعات إقتصادية عربية مشتركة .

هكذا ساد الانطباع لدى المتاملين والمتابعين (وكلهم من الفاهمين)
بأن مصر قد اخلت تتجه ويذا رويدا رويدا نحو الشيوعية مستدلين على
ذلك بأن مصر لم تحدد نظرية إقتصادية معينة ولا منهاج تطسور
واضح المعالم والاسس والمنطلقات ،

وانما تركت مصير تطورها لتراكم القرارات وردود الافعال
والمفاجآت التي تفرض نفسها من حين الى آخر في طريق اشتراكي
وصفه الرئيس بأنه (ماشي في سكة ملهاش آخر) .

وربما اشترك الرئيس في خلق هذا الإنطباع بنفسه أثناء حديثه إلى التلفزيون الأمريكي (كولومبيا) بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٩٦١ حين سأله المذيع بقوله (هل تقفون عند هذا الحد من تأميم الصناعات أم يحتمل أن تجدوا انفسكم في طريق يؤدى إلى نوع من السيطرة الكاملة على كل نشاط ؟) فأجاب الرئيس قائلا (لقد سئلت هذا السؤال عددا من المرات ٠٠ لقد كان رايى دائما انه من المستحيل ان تكون هناك حدود مرسومة ٠٠) .

فعاد المذيع سائلا : (هل يمكن ان تذكروا لى الفارق الرئيسى - فى نظركم - بين نظامكم الاقتصادى بالصورة التى تطور عليها الآن والنظام الاقتصادى الشيوعى ؟) فأجاب الرئيس بقوله (أعتقد ان الإشتراكية ليست مجرد إقتصاد وإنما هى اسلوب فى الحياة كذلك الحال بالنسبة للشيوعية ، فهى ليست مجرد إقتصاد ، وإنما هى اسلوب فى الحياة) وانى لا اجد اختلافات كبيرة بين الاسلوبين (الاسلوب الإشتراكى المصرى والاسلوب الشيوعى الماركسى كما قال الرئيس بنفسه . .

ومن يريد أن يطلع على المزيد من تفاصيل هذه التصريحات فليفضل بقراءة صفحة ٥٠٨ من المجلد الثالث من مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر الذى أصدرته وزارة الإرشاد القومى فى حياة سيادته .

وكانت النتيجة لهذا التحول المفاجئ من العدالة الإجتماعية إلى

الإشتراكية التي يقول الرئيس عبد الناصر عنها أنه لم يجد اختلافات كبيرة بينها وبين الاسلوب الشيوعي استغل قادة الانقلاب السوري الانفصالي هذا التحول المفاجئ بعد شهرين فقط من إعلانه ، فقاموا بانقلابهم في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

ومع أن الاسباب الحقيقية التي أدت إلى ذلك الانقلاب كانت في الأساس أسباباً سياسية وإدارية في الدرجة الأولى إلا أن زعماء الانقلاب أرادوا استمالة الشعب السوري المؤمن بالوحدة حتى يكفر بها ويؤمن بالانفصال فأعلنوا في بيانهم الانقلابي الانفصالي الأول أنهم يرفضون اشتراكية عبد الناصر التي قالوا عنها أن الشعب السوري يرفضها جملة وتفصيلاً .

وهذا ما أكدته الرئيس في بيانه الذي أذاعه في الساعة السابعة من مساء يوم الانقلاب فقال (توالى البيانات ٠٠ فيها هجوم واضح على الاشتراكية) ، وفي خطابه بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٦١ أى بعد أربعة أيام من الانقلاب الانفصالي قال الرئيس أمام الشباب العربي بجامعة القاهرة (يقولون في دمشق أنهم سيقومون اشتراكية حقيقية وهذه الاشتراكية التي اتكلموا عنها قالوا : ليس معنى الاشتراكية التأميم وإن التأميم اثر على الحركة الاقتصادية في سوريا) . هكذا قال الرئيس نقلاً عن إذاعة دمشق .

بعد ذلك ، وكنتيجة حتمية لتنازل الرئيس عن العدالة الإجتماعية وتحوله المفاجئ إلى الإشتراكية اضطر إلى التنازل الحتمي عن

الوحدة الوطنية بعد ان قسم الشعب إلى أبناء شعب وأعداء شعب وهذا ما أوضحه في خطابه أمام الإجماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ حيث قال (هناك خلافات أساسية وخلافات جذرية . أعداء الشعب هم جميع القوى والجماعات التي تناهض هذه الثورة الاشتراكية . هناك أصبح خلاف واضح بين الشعب وأعداء الشعب في هذه المرحلة) .

وكان من الطبيعي ان يتفاقم هذا الخلاف المنطقي على الاقل من جانب صفار المدخرين الذين شجعتهم الدولة بكل الوسائل المرفية • وبلسان الرئيس نفسه .

من اجل ان يستثمروا مدخراتهم في القامة الصناعات الوطنية الجديدة •

ثم بعد ذلك تقوم نفس هذه الدولة وعلى يد نفس القيادة فتقلب على هؤلاء المدخرين الصفار ••

الذين اصبحوا موصوفين بصفة رسمية بانهم مستغلون ••

بينما كانوا في معظمهم من ••

صفار الموظفين ••

والجنسود ••

والعجزة ••

والارامل ••

والايتام ••

الذين كانت المحاكم الشرعية تفرض على اوصيائهم شراء تلك

الاسهم التي تطرحها الدولة على اساس انها استثمار مضمون لايعرض
اموال اليتام للضياع .

وكان هؤلاء المخرون الصغار يعيشون على الدخول البسيطة
التي كانت تدوم تلك الاسهم كما كانوا يظلمون بإمكان زيادتها
في المستقبل .

فوقعوا في مصيدة تشجيع الدولة لهم ثم انقلاب نفس هذه الدولة
عليهم .

وحتى الطبقة العاملة التي رفعت الدولة شعار الدفاع عن حقوقها
ورفع مستواها لم تقبل الدولة تحقيق ذلك عملياً عندما رفضت تشجيع
العمال على الإدخار باستقطاع جزء من أجورهم وأرباحهم على
أقساط مريحة في مقابل حصولهم على أسهم في المصانع التي يعملون
فيها ، وبررت الدولة هذا الرفض بأنها تخشى من أن يتحول العمال
الكادحون إلى طبقة رأسمالية جديدة .

وكان أحد أعضاء الهيئة البرلمانية للإتحاد الاشتراكي يقترح
تمليك العمال والموظفين ٢٥٪ من المصانع التي يعملون بها بتقسيط
ثمها على عشر سنوات مقابل جزء من الأجور والأرباح المخصصة
لهم فرفض الرئيس قاتلاً أن (تمليك العامل الهارده معناه رجوع ،
حخلق طبقة رأسمالية ، وحأقلل بهذا سيطرة الشعب على وسائل
الإنتاج) .

وبصرف النظر عن وجهة نظرنا نحن كاقصاديين في اقتراح
عضو الهيئة البرلمانية المذكور فإن رفض الرئيس عبد الناصر لهذا

الاقتراح معلا رفضه بالخوف من ان يتحول الاسطى محمد (الكادح)
والاسطى ابراهيم (المسحوق) وبقية زملائهم ...

جرجس وصموئيل ..

وعم خليل ..!

الى طبقة جديدة راسمالية ..

يدل على ان سبب تأميم المشروعات القديمة لم يكن مجرد
استرداد للماء الشعب التي امتصها الراسماليون القدامى ..
لأن الراسماليين الجدد لن يصبحوا اصحاب اسهم جديدة
ومحدودة الا بعد قيامهم بامتصاص بعض قطرات من عرق اليوم
لتحسين معيشة الغد .

وهذا ما يرجح أن الدولة كانت ترفض الإستثمار الخاص ،
وتكره الملكية الخاصة ، وان كانت في ذلك الوقت تعرف بهما
في الميثاق من باب الضرورة (الشكلية) وبصفة مؤقتة فانها
وضعت أمامها العراقيل (العملية) في التنفيذ ، مطمئنة إلى
إلغائها تماماً أثناء سير الإستراكية التي (تمشي في سكة ملهاش آخر)
وكان الرئيس عبد الناصر قد لخص اسلوب التطور الإشتراكي
في مصر في عبارة بليغة موجزة منشورة في صفحة ٤٩٢ من كتاب
الناصرية لعبد الله أمام تقديم ضياء الدين داود عضو اللجنة التنفيذية
العليا السابق للإتحاد الإشتراكي المصري فقال - أى الرئيس
(ان ممارستنا للتجربة تقوم فيها بعملية تفتيت مع جمسع ولم) .
نظرية إقتصادية جديدة تقوم على أساس التفتيت مع جمع ولم .

وكان السبب المعلن لتبرير إجراءات تقييد الإستثمار الخاص هو حرص الدولة على مبدأ سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج وهو شعار ماركسي أيضاً . وليس شعاراً عربياً ولا مصرياً ولا إسلامياً ولا علمياً ويلزمنا أن نعرف هذا بصراحة .

ولم توضح الدولة في مصر كيف يمارس الشعب المصري سيطرته على وسائل الإنتاج . .

اذن . .

لا يبقى امام مصر سوى النموذج المعروف في تطبيق هذا الشعار في الممارسة الماركسية صاحبة هذا الشعار . . حيث استولى الحزب الماركسي على السلطة السياسية والاقتصادية باسم الطبقة العاملة . .

ثم استأثر بها الحزب وابتعد عنها الطبقة العاملة . .

ثم احتكرتها قيادة الحزب وابتعدت عنها الحزب . .

ثم انفرد بها زعيم القيادة وابتعد عنها القيادة .

وهذا هو اسلوب سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج :

وفي غياب النموذج المحدد للإشتركية في مصر التي (تمشي في

سكة ملهائش آخر) بدأت نهاية الإستثمارات الخاصة في مصر .

لاسيما أن الرئيس كان قد أعطى لنفسه الحق في التدرج بقيود الاباحة

النسبية إلى أن تصل بالتدرج إلى حد المنع الكامل والتحریم المطلق ،

واستدل على ذلك بتشبيه ظروف نزول قرارات الثورة المصرية

بظروف نزول القرآن الكريم (من حيث تكامل الأحكام) فقال في مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية بتاريخ ٢٥ نوفمبر (ولو طلبتم منى محاضرة يوم ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ لقلت لكم محاضرة فى التكتيك أو أى موضوع عسكرى ، أن ظروفنا قضت بأن يكون تطبيقنا الثورى سابقاً للنظرية الثورية ، والإسلام يعطينا عظه فى حياتنا » وهكذا يقول الرئيس » فقد قال الله بالنسبة للسؤال عن الخمر فيها أثم وفيها منافع ، ولكن انمها أكبر من نفعها . . بعد ذلك قال ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ، بعد ذلك حرم الخمر وقال : إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فأجنبوه) واضاف الرئيس قائلا (٢٣ سنة لغاية تمام القرآن » هكذا قال الرئيس » لماذا فعل الله ذلك ؟ » وهكذا تساءل الرئيس » وأجاب قائلا (فعله حتى يعطينا الفرصة والدليل او الوسيلة التى نقتد ان نعمل بها فى حياتنا وديننا) •

اذن ..

كان من الطبيعى الا يثق المستثمر المصرى فى نصوص الميثاق التى تسمح مؤقتا ببعض الانشطة الخاصة انتظارا لنزول نصوص التحريم المطلق فى ميثاق جديد •

أما الإستثمارات العربية التى وضعتها الدولة فى صف الإستثمارات الأجنبية فقد اغلقت مصر فى ذلك الوقت الأبواب فى وجهها ، ثم دفنت مفاتيح هذه الابواب فى قبضة خوفا العظم تحت صخور الحرم الأكبر حتى لا تدخل هذه الإستثمارات إلى مصر أبداً .

وشرح الرئيس عبد الناصر أسباب وجهة نظره التي عارض بها خبراء الإقتصاد الرسميين المصريين فقال أمام اللجنة التحضيرية بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦١ (يقول الفنون رأس المال الأجنبي ييكش ما تعملش الشئ الفلاني رأس المال جبان ... أما ابتدو يلبشونا من أول يوم ، وأنا جيت في يوم مع الأيام وقدرت ان اقرا اربع ساعات او خمس ساعات علشان اعرف كسل العمليات دي بالتفصيل ، يعنى ما باقتش أقبل للكلام ده ، وأخذ برأى الفنين وأقولهم أيوه طيب حاضر) إلى أن قال (أنا أعلنت بعد كده انى ضد أى استثمار إلا إذا كانت هناك ضرورة ماسة لذلك) وضرب مثلاً ببعض شركات الأدوية التي قال انها تملك معامل للأبحاث ، وأعلن الرئيس أنه يفضل سياسة القروض الدولية .

وفي الحقيقة لم يكن الرئيس في حاجة إلى كل هذه الدراسات المضنية التي أجراها بنفسه وانتهى منها إلى وقوفه ضد الاستثمارات العربية والأجنبية لان الاستثمارات الإقتصادية تعتمد على دراسات علمية لا حصر لها لتتوصل منها في النهاية إلى الدخول في العمليات الإستثمارية في مصر أو الا بتعاد عنها ومن تلقاء نفسها ولا تنتظر حتى يعلن الرئيس رفضها بعد كل هذه الدراسات المضنية التي أجراها بنفسه وعارض بها خبراء حكومته .

فأموال الإستثمار الدولي - كما تعرفون جميعاً - لا تسكع في

طريق الإنتظار الممل تتلف على أقل ابتسامة باهتة يجود بها أى عابر طريق .

(الإستثمارات العربية والدولية يقوم بها أذكيا ، ولا يوجد نموذج المستثمر المغفل ، كل مستثمر يقوم بدراسة مشروعاته وبيوت الخبرة المنتشرة فى انحاء العالم تساعد على القيام بدراسات لا حصر لها حتى يتوصل إلى قرار هل يستثمر أمواله فى مصر أو يعتمد عنها ، ولذلك لم يكن الرئيس عبد الناصر فى حاجة إلى اجتهاد نفسه أربع أو خمس ساعات ليتوصل فى نهاية هذا الاجتهاد إلى قرار برفض الإستثمارات العربية والأجنبية ، فهذه الإستثمارات رفضت وترفض الدخول إلى مصر حتى لا تمشى مع الإستراتيجية فى سكة ملهاش آخر) .

وخلاصة القول أن المحصلة النهائية للممارسة التى وصفت فى مصر بأنها إستراتيجية قد أدت إلى حرمان مصر من الإستفادة من طاقات وموارد المواطنين المصريين كما أدت إلى حرمانها من طاقات وموارد المستثمرين العرب والأجانب ، بعد أن **ادانت مصر مبدأ التعاون الاقتصادى العربى والاجنبى تحت شعار الاشتراكية التى تمشى فى طريق ليس له آخر وتشبه بالتمرج فى نزول آيات**
تحريم الخمر .

لذلك رفضت من جانبى فى اليمن اعلان شعار الاشتراكية عندما أقمنا نظامنا الجديد فى صنعاء سنة ١٩٦٢ مكثفياً بأعلان شعار العدالة الإجتماعية المستمد من القيم الدينية والتقاليد العربية الإيجابية (ومعنا الآن فى هذه القاعة أخوة من اليمن هم الأخ الشيخ محمد النشى من كبار مشايخ اليمن وعضو مجلس الشورى اليمنى وكذلك ابننا العزيز صادق ابن الأخ الشيخ عبد الله الأحمر شيخ مشايخ اليمن ورئيس مجلس الشورى اليمنى) .

حقيقة . . ان مصر الآن في ظل ثورة ١٥ مايو المجيدة قد أخذت تسير بخطوات علمية وعملية وإيجابية نحو التكامل الإقتصادي العربي ، غير أنها مطالبة ، وبأسرع وقت ، باعادة النظر في شعار الاشتراكية الذي أصبح مرتبطاً بالإجراءات والتصرّيات والتفسيرات والقيود التي سبق ذكرها ، والتي تجعلها أكثر قرباً من الشيوعية الماركسية. ولا يغير من ذلك ما قاله الرئيس عبد الناصر في لقائه مع أعضاء المكاتب التنفيذية للقاهرة والجيزة يومي ٨،٧ مارس سنة ١٩٦٨ (أي بعد النكسة) حين أبدى استعداده للصعود إلى مثذنة القلعة ليقسم بالطلاق على ان اشتراكيته ليست شيوعية ، فقد جاء هذا القسم متأخراً كثيراً ، ومختلفاً بقدر أكثر مع الصور اليومية التي لا تخطوها العين فلا تصدق غيرها الاذن .

علاوة على ان الاشتراكية قد أصبحت بتكرار الخطأ الشائع مرادفة للشيوعية الماركسية وذلك بعد نجاح الثورة الماركسية في روسيا سنة ١٩١٧ وهزيمة المانيا النازية سنة ١٩٤٥ والتواجد العسكري السوفيتي في أوروبا الشرقية الذي أقام أنظمة ماركسية في دولها وسماها بالكتلة الاشتراكية وبالتالي أصبحت الاشتراكية إصطلاحاً شاع إستخدامه للدلالة على البلاد التي تقوم على أساس النظرية الماركسية . كاصطلاح الشرق أو الغرب الذي يسود الان إستخدامهما للدلالة على مذهب الدولة الإقتصادي وموقعها السياسي ، وليس للدلالة على موقعها الجغرافي ، فيقال أن كوريا الجنوبية

دولة غربية رغم أنها في أقصى الشرق، ويقال أن كوابدولة شرقية رغم أنها في أقصى الغرب .

فشعار الاشتراكية كان ولا يزال عقبة في مصر تحول دون استكمال الثقة في وعى المواطن المصرى ، كما تحول دون اطمئنان المستثمر العربى والاجنبى الى مستقبل تطور الاحداث في مصر الامر الذى يحول في النهاية دون قيام انفتاح اقتصادى مؤثر في مصر يمكن ان يقود الى اشتراك مصر المؤثر في بناء التكامل الاقتصادى العربى .

فطالمابقى شعار الإشتراكية في مصر فلسوف يبقى في مصر من يتمسحون فيه لمعارضة أى تطور إقتصادى حضارى في مصر ، وهذا ما ذكره السيد رئيس الوزراء في بيان حكومته أمام مجلس الشعب معلناً أن التمسح بالإشتراكية يمثل العقبة الأولى التى تعوق الإنفتاح الإقتصادى . ولذلك اقترح وباخلاص ان تعود مصر الى شعار العدالة الاجتماعية التى تقرأها الاديان ولايختلف عليها منصف فيجتمع عليها شمل العرب ويبدا تحقيق التكامل الاقتصادى العربى وتقوم مصر بدور القيادة الرائدة .

ثانيا - التشريعات العمالية :

ليس معنى إعادة النظر في شعار الإشتراكية وإستبداله بشعار العدالة الإجتماعية أن يكون هناك أى مساس بالمكاسب الحقيقية الإقتصادية الإيجابية البناءة التى تحققت فعلا للعالم ، لان العدالة

الاجتماعية تحقق العدل الاجتماعى ولا تعوق الإنتاج الإقتصادى الذى يعود بالنفع العام على كل أبناء المجتمع باعتبارهم أعضاء فى أسرة إقتصادية واجتماعية واحدة يسهم كل عضو فيها بدور خلاق يحقق هذا النفع العام ، وما دمنا قد سلمنا بأن زيادة الإنتاج الإقتصادى هى التى تجعل من الممكن تحقيق زيادة العدل الاجتماعى فأنتنا يمكننا أن نسلم بضرورة إلغاء كافة القوانين التى تعوق المزيد من الإنتاج الإقتصادى تحقيقاً للمزيد من العدل الاجتماعى .

وإذا كانت الدولة فى مصر قد تبيننت أن بعض التشريعات العمالية ينبغى عدم سريانها على الإستثمارات العربية والأجنبية لتمكين هذه الإستثمارات من اسلوب الإدارة الإقتصادية الحديثة فلماذا لا تلغى هذه التشريعات أيضاً بالنسبة إلى الإستثمارات الوطنية تمكيناً لها من نفس الاسلوب العصرى وتشجيعاً لها على المزيد من الإستثمارات ثم التوسع فيها، الأمر الذى يحقق المزيد من الإنتاج فرداد المكاسب العمالية الحقيقية التى ترفع أجورهم ودخولهم الحقيقية الفعلية ، فترفع مستوى معيشتهم المادى والمعنوى .

ولا تتركهم على ما هم فيه الآن من امتيازات شكلية لاتغنى من جوع وانما تزعزع ثقة المستثمر العربى والاجنبى من ظاهرة وجود قوانين تنطبق على الاستثمارات المصرية ولا تنطبق على غيرها من الاستثمارات العربية والدولية كما لو ان مصر قد عادت الى نظام المحاكم المختلطة . مما يؤدى الى احقاد اجتماعية تؤدى فى النهاية الى اضطرابات عمالية فى المستقبل .

ثالثاً - القطاع العام :

بمتابعة المناقشات العلنية التي دارت وتدور الآن حول موضوع القطاع العام يتبين أنه في مصر يكاد يكون هدفاً وطنياً تاريخياً لذاته ، وليس مجرد وسيلة إقتصادية تملحها ظروف خاصة من أجل تحقيق أهداف إقتصادية ووطنية يتعذر تحقيقها في هذه الظروف الخاصة بغير وسيلة الا وسيلة القطاع العام .

الذين اعتبروه هدفاً لذاته تشبثوا بعدم جواز مناقشته أو تقييمه ، واتخذوه موضوعاً للمزايدة السياسية ضمن الإنجازات الثورية . ويبدو أن هؤلاء هم الأغلبية ، أو ان أصواتهم العالية قد صورتهم في حجم الأغلبية ، الأمر الذي أدى إلى ضياع فرصة أصحاب الرأي في مناقشتهم مناقشة إقتصادية علمية بغير حساسية ثورية . واكتفى هؤلاء (الذين هم المتخصصون الفاهمون) بطرح اهتمامات متواضعة ومحدودة تنحصر فيما اسموه بترشيد القطاع العام ، وعرض بعض مشروعاته غير الناجحة على البيع لجمهور المستثمرين .

ويعاب على ذلك أمران . :

الامر الاول :

يتمثل في إظهار الدولة بعدم الشجاعة على الالتزام بالاسلوب الإقتصادي العلمي الذي هو اسلوب التفاهم الوحيد بين الدولة وبين المستثمرين سواء كانوا مصريين او غير مصريين .

الامر الثانى :

يتمثل فى افتراض الدولة غباء المواطنين الذين تريد الدولة ان تباع لهم مشروعاتها غير الناجحة •

ويقابل ذلك مثال من اليابان ، وأيضاً على سبيل المثال لا الحصر ، لأن دولاً أخرى قد طبقت نفس هذا المثال :

فى منتصف القرن التاسع عشر اشترت الحكومة اليابانية حقوق القطاع والنبلاء وحرمتهم من مزاوله نشاطهم الإدارى ، وفى نفس الوقت اعفهم من ديونهم ، فوجدوا انفسهم وجهاً لوجه أمام ثروة نقدية طائلة أو سندات حكومية بغير ديون ، وأقامت الحكومة فى نفس الوقت مصانع حكومية أى قطاع عام ، ثم قررت بيع هذه المصانع الناجحة الرائدة على الجمهور سنة ١٨٨٠ ، فوجدت هذه المصانع الجديدة أصحاب تلك الأموال مستعدين لشراؤها فى صورة أسهم ، واخذت الحكومة اليابانية تبني مصانع جديدة . وكلما تنجح تبيعها بالكامل للجمهور ، وتحمات الحكومة مسئولية ارتياد الآفاق الإقتصادية الجديدة حتى تمكنت من تحويل المجتمع اليابانى من مجتمع إقطاعى متخلف إلى مجتمع صناعى متقدم ، وارتفع مستوى الدخول الصغيرة والمتوسطة نسبياً وتزايد ميلها نحو الإدخار سعيًا وراء المشاركة فى الإستثمار وتحسين ظروف المعيشة عن طريق زيادة الدخل الفردى .

وهذا ما يشترك فى تفسير ظاهرة ارتفاع نسبة مدخرات أصحاب

الدخول الصغيرة والمتوسطة في اليابان ، والتي تتراوح حالياً ما بين ٨ و ١٠٪ من الدخل القوي بينما لا تزيد هذه النسبة عن ٤٪ في البلاد الأخرى المتقدمة صناعياً ، والمعروف أنها لا تزيد في البلاد النامية من ١ ٪ فقط .

هذا مجرد مثال اطرحه للدراسة أثناء إعادة النظر في منهاج التطور الحضارى في مصر على ضوء التجربة الماضية وإحتياجات التجربة المقبلة . لان التكامل الإقتصادى العربى النموذجى الذى يودى إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية هو ذلك الذى ينمو من بذور المشروعات الفردية المشتركة التى يقوم بها أبناء الأمة العربية جميعاً وفى مقدمتهم أبناء مصر مخزن الكفاءات والخبرات العربية .

رابعاً - الاصلاح الزراعى :

يشكو الإنسان في الدول النامية من صعوبة في حصوله على نصيب كاف من الموارد الغذائية حيث لا يزيد نصيب الفرد من الحبوب في هذه الدول عن ٤٠٠ رطلا يأكلها مباشرة ، بينما يبلغ نصيب الفرد من هذه الحبوب في الولايات المتحدة والمانيا الغربية مثلاً ١٦٠٠ رطلا يعطى أكثرها للدواجن والماشية ليحولها إلى بروتين حيوانى بينما لا يزيد متوسط استهلاك الفرد في الوطن العربى من اللحم عن ١٨ جراماً .

وتدل الإحصائيات على ان سكان العالم يزيدون ٧٥ مليوناً كل

عام ، مع ما يجب ادخاله في هذا الرقم الدولي من آثار المتوالية الهندسية ، وأكثر هذه الزيادة السكانية تحدث في البلاد النامية التي أصبحت تعاني من صعوبة أخرى نتجت عن استمرار الإرتفاع في أسعار هذه الحبوب .

فمثلا ارتفع سعر القمح من يناير سنة ١٩٧٣ إلى يولييه ١٩٧٤ من ٦٠ دولاراً للطن إلى ١٩٦ دولاراً ، وارتفع الأرز من ١٣١ دولاراً للطن إلى ٥١٧ دولاراً ، والذرة من ٥١ دولاراً إلى ١٣٥ دولاراً ، في نفس هذه الفترة ، مع تناقص معونات الغذاء من الدول المتقدمة إلى الدول النامية إلى ٨,٥ مليون طن ، وهو أقل رقم في العشر سنوات الأخيرة ، كما انخفض مخزون القمح في الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا إلى ١٠٠ مليون طن وهو أقل مخزون خلال العشرين سنة الأخيرة ، والمعروف أنها الدولتان المصدرتان الرئيسيتان للحبوب في العالم .

لذلك لم يعد هناك أمام الدول النامية أي وقت تضييعه في الخلافات النظرية والإجتهادات الفلسفية البيزنطية (مع الإعتذار لأهل بيزنطة) ، لقد أصبح عليها واجب الإسراع في إنتاج المزيد من الغذاء فوق أرضها ، واضعة في الإعتبار أن نسبة إنتاجية الفدان في هذه البلاد النامية لايزيد حتى الآن عن رقم يتراوح ما بين ٢٠، ٢٥ ٪ بالنسبة إلى إنتاج الفدان في الدول المتقدمة ، الأمر الذي يصرخ بحتمية الإستفادة من الأساليب العصرية، ليس فقط في (تكتيكية)

الإنتاج الزراعى ، وإنما أيضاً فى (ملكية) الإنتاج الزراعى
و (إدارته) . وإن كانت هذه العناصر كلها تدخل ضمن إطار
اقتصادية الإنتاج الزراعى .

وبالنسبة إلى الأمة العربية فإنه قد أصبح من المحتمل أن تشهد
أوسع قاعدة إنتاجية فى هيكل التكامل الإقتصادى العربى إذا
دخل الإنتاج الزراعى ضمن مفردات وعناصر هذا التكامل ،
وهو أمر حيوى ومصرى بالنسبة إلى مستقبل الأمة العربية كلها .

ذلك لأن الرقعة الزراعية العربية المزروعة الآن فعلاً لا تمثل
سوى نسبة ضئيلة جداً من مساحة الأراضى القابلة للإستصلاح
والزراعة فى العالم العربى والتى تبلغ حالياً حوالى ٢٥٠ مليون فداناً
لم تستلح ولم تزرع حتى الآن كما ورد فى أبحاث لمؤتمر العربى
الأول للتنمية الزراعية الذى إنعقد فى القاهرة بتاريخ ١٢ مايو
الجارى .

معنى ذلك أنه فى الوقت الذى تشكو فيه الأمة العربية بشكل عام
من أزمات حادة فى المواد الغذائية التى تستهلك قدراً كبيراً من
العملات الأجنبية فتعوق خططها الإنمائية فإنها تنام فوق ثروة
طائلة مهمة إذا إستثمرتها إستثماراً إقتصادياً فإنها تستطيع أن تحل
مشاكلها الغذائية وتصدر الفائض من إنتاجها الزراعى وتحصل على
دخل يفوق دخل البترول العربى كله .

فقد جاء في تقدير البنك الدولي ان عائدات البترول المتوقعة سنة ١٩٧٥ بالنسبة إلى الدول العربية البترولية جميعها تقدر بـ ٦٢,٦ مليار دولاراً ، بينما يمكننا ان نتوقع من دخل الـ ٢٥٠ مليون فداناً الممكن إستصلاحها وزراعتها عائدات تزيد على ٧٥ مليار دولاراً ، وهذا فضلاً عن إمتيازات عائدات الزراعة عن عائدات البترول بأنها ذات طبيعة مستقرة وشمولية ، بمعنى ان خيراتها نعم ملايين المشتغلين فيها ، علاوة على إمكانية إقامة الصناعات الزراعية التي تزيد من دخل الأمة العربية ، إلى جانب ما تحدثه ميكنة الزراعة الحديثة واساليبها المتطورة من اثار حضارية على اسلوب معيشة المشتغلين في هذا الحقل ، وهم أغلبية المجتمع في البلاد النامية .

من هنا تبدو أهمية النموذج الزراعي المصري سواء في الملكية أو في الإنتاج أو في الإدارة ، باعتباره تجربة عربية يمكن أخذها في الإعتبار أثناء التحضير لنموذج الإنتاج العربي في مجال التكامل الزراعي العربي .

(تقول الأمة العربية ان مصر هي قلب العروبة النابض ، وهي النموذج ، وهي القيادة الرائدة ، إذن يجب ان تكون رائدة في كل النماذج السياسية والعسكرية والاقتصادية . فاذا أردنا ان نوسع زراعياً وان نستثمر ٢٥٠ مليون فداناً صالحة للإستصلاح وللزراعة في الوطن العربي حتى يمكننا ان نحل مشاكلنا الغذائية ونصدر الفائض من حاصلات الزراعة الجديدة ، وان نحصل على دخل ٧٥ مليار دولاراً كل عام . أي أكثر من عائدات البترول العربي ، فملينا إذن أن نناقش النموذج الزراعي

المصرى ونحاول تقييمه على أمل ان يكون نموذجاً قابلاً للاستفادة المصرية
عندما يكون القنوة الزراعية الصالحة للإنتشار على مستوى الأمة
المصرية كلها) .

ولنبداً فى مناقشة هذا النموذج المصرى بما شرحه السيد المهندس
سيد مرعى رئيس مجلس الشعب المصرى وهو أحد خبراء
الزراعة المصريين والعالمين ، فقد ذكر فى لقائه يوم ١١ مايو
الجارى مع طلبة كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية قائلاً
(ان مشروعات استصلاح الاراضى قد كلفت الدولة حتى الآن ٦٢٥
مليون جنيه ، بمعدل ٥٢٥ جنيهاً للفدان الواحد ، فى حين لم يتمدد
عائد استصلاح الاراضى ١٢ مليون جنيهاً) أى ان مصر صرفت
على الإستصلاح الزراعى ٦٢٥ مليون جنيهاً وحصلت
من ذلك فقط على ١٢ مليون جنيهاً ، هذا ما يقوله السيد المهندس
سيد مرعى وكلامه صادق . وأضاف قائلاً وبشجاعة (اننى يجب
ان اعلنها صريحة ، نحن لازلنا بعد ٢٠ سنة نصرف على مديونية
التحرير دون ان نأخذ منها أى عائد وهو خطأ يجب ان نعترف به)

بعد ذلك التصريح العلمى والشجاع الذى صرح به رئيس مجلس
الشعب بهدف إنقاذ الزراعة المصرية أعلن السيد رئيس الوزراء
فى بيان حكومته الذى قدمه إلى مجلس الشعب يوم ١٣ مايو الجارى
أى بعد تصريح خبير الزراعة المصرى والعالمى بيومين اثنين فقال
رئيس الوزراء (ان الزراعة لم تلق حظها من الرعاية والتطوير
وعلىنا ان نعوض ما فات ، وان نقدم لارضنا ذات الشهرة العريقة

في الخصوبة والنماء كل ما تحتاج إليه لتحقيق زيادة سريعة في
الإنتاج) •

وفي رأيي ان أهم ما نحتاج إليه الزراعة المصرية حتى تكون قدوة
في التكامل الإقتصادي العربي هو إعادة النظر في نظام وقيود
الملكية الزراعية بقصد معالجة ما ترتب على ذلك من اثار التفتت
في الإنتاج الزراعي وما أدى إليه من نقص الإنتاج مع غير ذلك من
المشاكل التي لا تحصى على أحد .

ويبدأ هذا التقييم بمناقشة ما يسمى في مصر بقانون الإصلاح
الزراعي الذي اعترف امامكم مرة اخرى بأنني رفضت تطبيقه في
اليمن عندما اقمنا نظامنا الجديد سنة ١٩٦٢ •

وقد شاعت تسمية هذا القانون تسمية خاطئة علمياً عندما وصفوه
بأنه قانون الإصلاح الزراعي ، لان عبارة الإصلاح الزراعي
تعني علمياً إصلاح الإنتاج الزراعي وحضراتكم كعلماء وخبراء
تعرفون ان الإصلاح الزراعي يعني تنفيذ مخططات إقتصادية وفنية
وزراعية تستهدف إصلاح ظروف الإنتاج الزراعي وتطويرها ،
بينما المراد من هذا القانون امر مختلف كل الاختلاف ، فهو يستهدف
فقط مجرد رفع سيطرة أصحاب الملكيات الكبيرة عن العمال الزراعيين
وذلك لأهداف سياسية لا علاقه لها بالإصلاح الزراعي أو بإصلاح
الإنتاج الزراعي . علاوة على انها تتناقض مع إحتياجات التكامل
الإقتصادي الزراعي العربي الذي سوف يصبح أهم مجالات هذا

التكامل والمفروض علينا كعلميين وخبراء إقتصاديين أن نميز بين أمرين :

الأمر الاول :

تثمية الانتاج الزراعى ، وهذا لا يتحقق من مجرد اصدار قانون يصادر الملكيات الزراعية الكبيرة ويوزعها على المصممين ، وانما يتوقف على النجاح فى اكتشاف وتنفيذ مخططات اقتصادية وتكنيكية زراعية تستهدف زيادة الانتاج الزراعى القومى .

الأمر الثانى :

تجميد الملاك الزراعيين الكبار ، وهذا ما يمكن ان يتحقق فى اقل من لح البصر بمجرد اصدار قانون يصادر املاكهم .

بعد ذلك ، أى بعد أن نميز ، نسأل انفسنا : ماذا نريد ؟ الأمر الأول وحده ؟ أو الأمر الثانى وحده ؟ أو نريد نموذجاً جديداً يحقق إيجابيات كل من الأمرين السابقين وهذا ما أتصور اننا فى حاجة إليه ، واضعين فى الاعتبار أهمية تشجيع المستثمرين الذين يقبلون القيام على مسئوليتهم الخاصة باستصلاح الأراضى الجديدة لتضيف إلى الدخل القومى زيادة جديدة ، وهذا ما لا يستطيعون تحقيقه الا إذا مارسوا نشاطهم الاستصلاحى على مساحات ذات أحجام إقتصادية :

(من غير المعقول ان نقول المستصلح الجديد - ٣٠ أو ٥٠ فداناً من الأراضي البور وإستصلحها ، هات خبراء من الخارج ، هات جرارات ، هات ماكينات زراعية ، هذا المستصلح لن يصنى إلى كلامنا لانه كلام غير علمي لاننا نطلب منه أن يستصلح بالأساليب المصرية ولكن على مساحات غير إقتصادية .

ان احتياجات المشروعات الإستصلاحية لا تتوقف على مزاج الحاكم و إنما تعتمد على مزاج الخبراء . خبراء الزراعة وخبراء الإقتصاد الذين يحددون الحجم الإقتصادى لكل مشروع . فنلا يقولون أن هذا المشروع فى هذه الظروف المعينة يحتاج إلى مساحة لا تقل عن كذا فدان ، و ذلك المشروع بسبب عوامل أخرى يحتاج إلى مساحة لا تقل عن كذا فدان .

و اذا احتكنا إلى العقل واحتكنا إلى العلم ، فاننا نهتدى إلى النموذج الإقتصادى الذى يحقق الغايات الإقتصادية المقصودة) .

والمستصلحون لا يقبلون الإستصلاح معرضين أنفسهم للخضوع فيما بعد لقانون الإصلاح الزراعى الذى يصادر ملكياتهم عندما تزيد عن الحد الذى يسمح به هذا القانون ، ولا يغير من ذلك أن يصدر قانون جديد يرفع الحد الأقصى للملكية الأراضى الجديدة التى يستصلحها المستثمرون الجدد ، لأنه ليس من المنطقى أن يتعايش فى بلد واحد قانونان متعارضان ينظمان الملكية الزراعية ،

علما بأن عددا من الملاك الزراعيين القدامى من الذين صودرت املاكهم كانوا فى زمانهم مستصلحين لأراضى بور ثم وصفتهم الدولة فى زمان آخر بأنهم اقطاعيون يستحقون العذاب بما كانوا يستصلحون .

فما الذى يضمن الا تحل اللعنة الجديدة على المستصلحين الجدد فى المستقبل ما دام فى البلد قانونان احدهما ينظم الملكية الزراعية

القديمه ، ويمكن ان يمتد سيفه الى رقاب الملكيات المستصلحة الجديدة
التي سوف تصبح ذات يوم وبمرور الوقت ملكيات قديمة عندنا
ينسى الناس ، لو تنسى الدولة انها كانت ارضا يورا مهجورة •

بهذه المناسبة أعرض نموذجاً سبق أن طرحته في اليمن عندما
أقمنا نظامنا الجديد ، وهذا النموذج قد تناول فقط الأراضي التي
كانت مملوكة اصلا للدولة والاراضي التي كانت مهجورة
وكان من الممكن إستصلاحها .

قام هذا النموذج على اساس إنشاء شركات زراعية ذات مساحة
كبيرة يكون نصيب الدولة في رأسمال هذه الشركات بحسب ثمن
الأرض التي تقدمها الى كل شركة ، ويكون نصيب المساهمين من
المستثمرين بحسب رأس المال النقدي الذي يقدمونه الى الشركة
لتكحلة رأس المال الكلي عن طريق الاكتتاب العام . وهذا ما أعود
فاقرحه على الأمة العربية وهي في سبيل إستصلاح وزراعة ٢٥٠
مليون فداناً على مستوى الساحة العربية كلها وذلك حتى تتمكن
من تحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التالية :

- ١ - تتمكن الدولة من تحقيق السياسة الرشيدة في احوال الزراعي
عن طريق توجيه سياسة الشركات الزراعية من حيث إختيار
المحاصيل واساليب الإنتاج وتوقيته وتصريفه .
- ٢ - الإنتفاع من مزايا الإنتاج الزراعي الكبير والكتيف على
مساحات شاسعة •

٣ - تحديد حد ادنى للأجور الزراعية بحيث يتمكن العامل الزراعى من الحصول على ما يوازى دخله المحتمل من الملكية الزراعية الصغيرة التى كان سيحصل عليها طبقاً لقانون ما يسمى بالإصلاح الزراعى ، ولكن فى صورة أجر زراعى ثابت ومضمون .

بهذه المناسبة :

(تحضرنى فى هذه اللحظة قصة رفضى لتفويت الملكية فى اليمن . . عندما بدأنا نضع خطة التنمية الإقتصادية فى اليمن طلبت من سيادة الرئيس عبد الناصر وفداً اقتصادياً يساعدنا على وضع هذه الخطة فجاء الوفد المصرى برئاسة الدكتور حسين خلاف وزير التجارة الخارجية وطلب الوفد مقابلتى فى اليوم التالى لوصوله فظننت انه جاء ليقدّم التهنئة بنجاح قيام النظام الجديد فى صنعاء ، الا أنه فاجأنى مع جميع أعضاء الوفد المصرى بتقديم مجلد كبير مطبوع يحوى على الخطة الإقتصادية التى قالوا عنها انها تصلح للتطبيق فى اليمن فطلعت على ذلك بقول اننى أتصور انكم لم تفكروا فى هذه الخطة أمس فقط فى صنعاء بعد وصولكم لىمن وإنما جئتم بها مطبوعة من مصر ومفصلة جاهزة وبالتالي فإنى لا أقبلها لأننى لو كنت فى حاجة إلى خطة مطبوعة لطلبتها من الرئيس جمال ليرسلها إلى اليمن بالحقيبة الدبلوماسية لكننى طلبت وفداً اقتصادياً ليدرس معنا هنا فى اليمن تفاصيل المخطط الإقتصادى الذى يصلح لليمن عندما يتفق مع ظروفها الموضوعية وامكانياتها الطبيعية والبشرية إلى غير ذلك من عناصر التخطيط الإقتصادى والإجتماعى ولا ينقل إليها خطة جاهزة من الخارج من بلد آخر ظروفها تختلف كل الاختلاف عن ظروف اليمن .

وقدلا وزعت أعضاء الوفد المصرى على الإدارات الحكومية وعلى الأسواق اليمنية وعلى كل المواقع الإقتصادية التى يمكن أن تعطى الوفد المصرى المعلومات الضرورية لمساعدتنا على صياغة الخطة الإقتصادية .

ومع ذلك فاجأتني الوفد مرة أخرى بعد أسبوعين وطلب منى توزيع الأراضي الزراعية بواقع خسة أفدنة على المعدمين اليمنيين فرفضت هذا الإقتراح وسألت الدكتور خلاف كم يبلغ الدخل السنوى الصافى للفدان فى مصر ؟ فقال حوالى عشرة جنيها . فقلت اذن يكون صافى دخل الحمة افدنة حوالى مائة جنيه بواقع ثمانية جنيها ونصف شهريا فاذا وضعت الحد الأدنى لأجرة العامل الزراعى فى اليمن بما لا يقل عن ثمانية جنيها ونصف شهريا أكون قد حققت الفكرة الإجتماعية التى تمنع تفتيت الملكية الزراعية بينما تحقق الهدف الاقتصادى من خلال الأنتاج الكبير عن طريق الشركات الزراعية ، الأمر الذى يحقق المزايا الإجتماعية للعامل الزراعى ، مع مايجب وضعه فى الاعتبار من فوارق الأسعار وصافى دخل الفدان بين مصر واليمن واذكر ايضا أنه عندما عاد إلى مصر قال للرئيس أن الدكتور البيضاى عبر متجاوب معنا . . . وانى اسكى فقط هذه القصة الآن لأنها قفزت إلى ذهنى وأنا استعرض امامكم هذا النموذج اليمنى .

والآن أعود إلى المزايا التى يمكن تحقيقها من خلال انشاء الشركات الزراعية بالنسبة إلى الأراضي الجديدة التى يراد استصلاحها وبالنسبة إلى الأراضي المملوكة للدولة) .

٤ - تحرير الزراع المعدمين من مسئولية زراعة الملكيات الطارئة التى من الممكن ان يسيئوا استثمارها مما يصيبهم بخسائر لاتعفيهم من سداد قيمة البذور والسماد والقروض التى يحصلون عليها من الجمعيات الزراعية وبنوك التسليف الزراعية الأمر الذى يضع الدولة بين أمرين أحلاهما أمر من الآخر : أما أن تهرق المالك الصغير الجليلد بالزامه بتسديد ديونه فيبيع ملبسه ان كان قد بقى له شئ منها ، أو تتنازل عن حقوقها عليه

فتسقط هذه الديون وبصفة متكررة ، كما فعلت الحكومات المتعاقبة في ظل هذا القانون فأصاب الإقتصاد الوطنى بأعباء إضافية ، علاوة على نقص الإنتاج الزراعى الوطنى الذى نتج عن فشل هذا المالك الصغير الحديد الذى لا يلتزم بأصول الإنتاج أو أنه لا يعرفها أصلا .

٥ - انشاء ناد رياضى ومركز ثقافى فى كل شركة زراعية ، وهذا ما يعطى لعامل الزراعة فرصة ترفيهية وثقافية فى وقت الفراغ الذى لم يكن فى وسعه ان يستمتع به فى حالة إنشغاله العصبى بمشاكل ملكيته الصغيرة الطارئة التى هبطت عليه من السماء وهى محملة بمسئوليات لم يتعود على تحملها .

٦ - انشاء مركز تدريب مهنى وحرفى فى كل شركة زراعية للإرتفاع بمستوى إنتاجية العمال الزراعيين سعياً وراء زيادة دخولهم ، وبذلك تتمكن الدولة من خلق كوادر فنية تواصل تقدمها المهنى والحرفى بما يتلائم مع شروط التقدم العلمى والتكنيكى فى الإنتاج الزراعى العصرى .

٧ - إتباع مبدأ الحافز المادى فى الإنتاج الزراعى حيث يستطيع كل عامل زراعى أن يحصل على أجر أكثر كلما بذل جهداً أكثر من الحد الأدنى المحدد فى خطة الشركة الاقتصادية .

٨ - توزيع مكافآت تشجيعية سنوية على العاملين بالشركة الزراعية إذا تجاوزت ارباحها السنوية الحد المقرر فى خطتها الاقتصادية .

٩ - تحصل الدولة باعتبارها (مالك) لنصيب في رأس مال الشركة على نصيب من أرباحها .

١٠ - تحصل الدولة باعتبارها (دولة) على ما تنص عليه تشريعات الضرائب التي تخضع لها كل الشركات الزراعية .

بذلك تتمكن من رفع سيطرة ما يسمى بسيطرة كبار الملاك على الفلاحين المعدمين كما تتمكن أيضاً من استبعاد الآثار السلبية والفسادة الناتجة عن تفتيت الملكيات الزراعية على ان يكون الأصل في نظام الملكية الزراعية هو تشجيع المستصلحين على استصلاح الأراضي بغير قيود على الملكية الزراعية ولا خوف مطلقاً من اساءة سيطرتهم السياسية على العمال الزراعيين لانه لا محل لهذا الخوف مع تطور وظيفة الدولة وتزايد نفوذها ونشاطها الحضارى في المجتمع ، الأمر الذى يحقق التوازن بين مقتضيات الحكم السياسى ومقتضيات الإنتاج الإقتصادى ، ذلك التوازن الذى هو وحده الذى يحقق مصلحة المجتمع ويدفع تطوره باستمرار نحو الرخاء والرفاهية والعدل .

(واننى أطرح هذا النموذج الآن مقترحاً إعادة النظر في السياسة المصرية الزراعية حتى تصبح نموذجاً يمكن ان يتولى دور القيادة الزراعية في مجال التكامل الزراعى العربى .

لانه يا حضرات السادة لا يتصور عاقل ان تقبل الدول العربية ذات الموارد المالية الترحيب بقيادة نموذج زراعى فاشل فتخسر (مالها) أو تقبل الدول العربية ذات الأراضي القابلة للإستصلاح والزراعة قيادة نموذج فاشل فتخسر (أرضها) .

أو تقبل الدول الأجنبية ذات التكنولوجيا العلمية المصرية المطلوبة
للعمل ضمن نموذج فاشل فتخسر (علمها) .

ولذلك يقع عليكم اتم ايها العلماء والأساتذة والخبراء وقادة الفكر ان
تجاهروا كعلماء وخبراء بوجهات نظركم كما اعلن المهندس سيد مرعى
من أجل تصحيح هذا النموذج حتى تقوموا بدوركم الحضارى فى قيادة التكامل
الاقتصادى العربى .

ومن حظ الأمة العربية ان ثورة ١٥ مايو فتحت صدرها للنصيحة واتم
أهل النصيحة .)

خامسا - التعقيدات الادارية والمكتبية :

لاشك فى أن القوانين واللوائح والنشرات الإدارية المصرية التى
ليس لها حصر تقوم بدور قاتل فى عرقلة النشاط الإقتصادى المصرى
ومطاردة المستثمرين العرب والأجانب ، لكن هذه القوانين
واللوائح :

والحق يقال :

ليست السبب الوحيد الذى يقيد الموظف المصرى ويمنعه من
المبادرات المنة الايجابية ..

لانه الى جانب هذه القوانين ..

فان الارتفاع الجنونى فى اسعار السلع والخدمات ..

وصعوبة حصول الاغلبية الساحقة من الجماهير المصرية على
حاجاتها الضرورية اليومية ..

وضياع معظم وقتها في البحث وانتظار اليسر النادر منها ..
مع اغلاق اوجه النشاط الخاص في الماضي باسم الاشتراكية ..
فتعذر حصول موظفي الدولة على اعمال اخرى مجزية خاسرج
نطاق العمل الحكومي مما ادى الى التزام الدولة بتعيين كل العاطلين
وكل الخريجين في اعمال اكثرها في غنى عنهم ..
مما حصر الموظف في وظيفة الدولة ..

وحصر وظيفة الدولة في البحث عن توفير مرتب الموظف ..
وحصر الموظف والدولة معا بين قضبان المعادلة الصعبة التي
خلقتها ضعف الانتاج وجعلها تعجز عن التسويق بين مرتب الموظف
وبين حاجاته اليومية الضرورية ..

كل ذلك الى جانب الطلاق البائن بين (الكفاية) و (المكافاة) .
ذلك الطلاق الذي اقسام عليه الماضي حين اقرب من اهل الثقة .
وابتعد عن اهل الخبرة ..
الى جانب عوامل اخرى كثيرة ..

انتهت في تفاعلها الى ميلاد مزاج عام لا ينتظر (الافضل) ..
ولا يتوقع (الاسواء) ، فالكل سواء .

واذا اردنا تقليد اصحاب الشعارات الثورية وسمينا الطيف
الجديد الذي كان سائدا في مصر ولفترة طويلة بـ (الظلام المنير) ، او
(النور المظلم) ، حسب التقسيمات والشعارات الثورية . فان المحصلة
النهائية من النور المظلم او الظلام المنير هي ميلاد السلبية واللامبالاة .
وميلاد الحقود ..

واليسل الى التخريب ..

والتعقيد ..

وفي القوانين واللوائح والتعليمات ما يصوغ التخريب والتعقيد
في القوالب القانونية والتعليمات الادارية .

(يعنى تمقيد قانونى وتخريب شرعى)

فاذا أضفنا إلى ما تقدم سلسلة محكمة الحلقات من المحظورات
والممنوعات التى تحرسها الرقابة الإدارية والنيابة الإدارية لفهمنا
ببساطة كيف أصبح الممنوع هو القاعدة العامة العريضة والمباح
هو الإستثناء الخاص الضيق مما خلق لدى الموظف نمط الرفض
والخوف من تحمل المسئولية والإمتناع عن اتخاذ المبادرة الإيجابية .
وبخضرتى مثال فى هذا الموضوع . ولكن هذه المرة من
المانيا الغربية :

المعروف فى المانيا الغربية أن الإضراب محظور على موظفى
الحكومة ، لكنهم عندما يقررون القيام باضراب عام وشامل يكتنف
الدولة فأنهم يتفقون فيما بينهم على الإلتزام الحرفى بتطبيق القوانين
واللوائح ، فتتوقف أعمال الدولة ولا يستطيع أن ينتقدهم أحد
إنتقاداً قانونياً لأنهم ، والحق يقال ايضاً ، لم يفعلوا أكثر من
تطبيق القانون .

ولذلك نتبين ان الموظفين فى معظم البلاد العربية فى حالة اضراب

عام ومستمر ، ولا يستطيع أحد أن يؤاخذهم على ذلك لأنهم لا يفعلون أكثر من تطبيق القانون .

ولهذا أرى انه ليس بتغيير القوانين واللوائح فقط يمكن أن تنتهى التعقيدات الإدارية والمكتبية ، وإنما إلى جانب ذلك يلزم تحسين أحوال الموظفين المعيشية وإزالة العقبات النفسية التى خلقت السلبية واللامبالاة حتى يمكنهم ان يثقوا فى الدولة وفى انفسهم وعندئذ يمكنهم ان يتخذوا المبادرات ويتحملوا المسؤوليات .

إلا ان ذلك يتوقف من جهة أخرى على إعادة تقييم الدولة لأسلوبها الاقتصادى حتى تتمكن من زيادة الإنتاج القومى وتصريف البطالة المقنعة فى الإدارات الحكومية وتوزيعها على المشروعات الجديده فتمكن عندئذ من معالجة المعادلة الصعبة وبالتالي تتمكن من التأثير فى الوعى العام الذى يؤثر بدوره فى السلوك العام .

**وإذا كانت الدولة فى الماضى قد تجاهلت بشرية المواطن المصرى .
فقد حان الآن الوقت حيث يجب عليها ان تعترف له بأنه اغل ما تملك
فى هذه الدنيا .. وهكذا تفعل كل الدول المتحضرة فى العالم .**

ان تنمية ثقة الدولة فى الإنسان المصرى ، وتنمية وعيه ، ورفع معنوياته ، واشعاره بكرامته وكيانه وحرية ، مع تحسين أحوال معيشته ، كل ذلك يجعله قادراً على العطاء ، وتذليل كل العقبات الإدارية والمكتبية ، التى حالت دون تحقيق المزيد من المرونة

الضرورية في الأعمال الادارية مما اعاق النجاح المنتظر للتطور
الاقتصادي والحضارى في مصر ، وأخر قيامها بالتقاط دورها
القيادى في عملية التكامل الاقتصادى العربى ..

سادسا - اذابة الفوارق بين الطبقات :

من الشعارات التى لم تقدم أى علاج حقيقى لمشكلة الفقر في
مصر أو في غير مصر ، بل أضعفت دور مصر في المجال الإقتصادى
العربى ، شعار إذابة الفوارق بين الطبقات :

وكان الأصح من ذلك هو الإستمرار على شعار تقريب الفوارق
بين الطبقات . فالإذابة مستحيلة .

(ولم تتمكن الممارسة الماركسية صاحبة هذا الشعار من تحقيق شعارها إذابة
الفوارق بين الطبقات في أى بقعة احتلتها في العالم)

الذى يحل مشكلة الفقر ، ويحقق العدل الإجتماعى هو النجاح
في التنمية الإقتصادية في إطار عدالة اجتماعية تقرب المسافات بين
الأغنياء والفقراء ، ثم تحويلها إلى مسافات بين أغنياء وأغنياء ،
فتجعل الاختلاف ينحصر في أحجام الثروة .

فاذا كان المجتمع مجتمعا من الاغنياء فلا ضرر من ان يكون هذا
الغنى اكثر ثروة من ذلك الغنى بحسب نشاط وانتاج كل منهما .
وبحسب الفرص المشروعة التى استفاد منها كل منهما .. لا ضرر
في ذلك ..

بمعنى آخر :

أن مخططات التنمية الناجحة لا تخلق مجتمعنا من طبقة واحدة وإنما ترفع الحد الأدنى لمستوى المعيشة ، بصفة تصاعدية مستمرة ، تناسب مع تزايد الإنتاج القومى وفى إطار تكافؤ الفرص .

• **قريب المسافات بين الطبقات مطلوب وليست فيه مشكلة .**

المشكلة ان النولة ترفع شعار مستحيل التطبيق كشعار ازالة الفوارق بين الطبقات فتسرع الاستقرار والازدهار وتمنع المستثمرين العرب من النزول بثقلهم الى الاستثمار فى مصر ابتعادا عن هذا الشعار وما يترتب عليه من احقاد اجتماعية ودعوية .

اذن ..

لقد أدى رفع شعار إزالة أو اذابة الفوارق بين الطبقات فى مصر إلى قيام فوضى واحقاد فى العلاقات الإنتاجية ، كما أدى إلى إبتعاد المستثمرين العرب حتى الآن عن النزول بثقلهم الكبير فى ساحة الإستثمار فى مصر إبتعاداً عن ألسنة الأحقاد الإجتماعية التى هى أحد نتائج رفع هذا الشعار فى مصر .

ولا أدرى هل يحتاج العقل إلى أدلة اضافية تقنعه بأنه مادام هناك فى الحياة عمل فلا يمكن أن تستقيم الحياة مع اقراض المساواة الكاملة بين الناس أجمعين فى الكفاءة والمهارة ونوع العمل الذى يقوم به كل منهم عن طريق التكرار النمطى وفى مجال واحد .

لا يمكن أن تقوم الحياة ولا تستمر على هذا النحو مطلقاً لابد أن تتنوع الكفاءات وتتكامل من خلال طاقات متنوعة وأنواع لا حصر لها وأحجام لا حدود لها لتخلق الإنتاج في صورته النهائية والحياة قد قامت على تنوع الكفاءات واختلاف المواهب واختلاف درجات النشاط والكسل والرغبة في العمل والرغبة في النوم ، ولقد تحقق التطور ثم تطور نتيجة للمحاولات المستمرة في الترقى في سلم التقدم والمنافسة البناء .

ومادامت هذه ظروف العمل في الحياة منذ أن خلق الله الأرض والإنسان فلا بد ان يكون هناك المهندس والعامل ، ولا بد أن تكون احتياجات المهندس أكبر من إحتياجات العامل ، ولا بد أن يكون دخل كل منها مختلفاً عن الآخر حسب حجم إنتاج كل منها ونوعية وقيمة هذا الإنتاج ، حتى يظل حافز الترقى مستمراً وقائماً ومنطقاً فيتطلع العامل ليكون مهندساً ، ويتطلع المهندس ليكون مستشاراً هندسياً .

وبالتالى لا بد أن يكون المهندسون طبقة تضم عدة طبقات لان المهندسين لا يمكن أن يكونوا ايضاً متساوين في المهارة والكفاءة والنشاط والكسل وبذلك تنشأ من بين طبقتهم عدة طبقات تبعاً لطبيعة النتائج التى يحققها كل منهم ، وان يكون العمال طبقة تشمل عدة طبقات ولنفس هذه الأسباب ويمكننا تقريب القوارق بين هذه الطبقات بتطبيق ، مبدأ العدالة الإجتماعية في حدود التدرج الذى

يبقى على الحوافز المتطلعة نحو الترقى الإجتماعى عن طريق زيادة الكفاءة والمهارة والنشاط ، التى تميز بين العامل والحامل ، وبين النشيط والكسول .

ولو اردنا ان نتجاهل هذه الحقيقة الازلية الفعلية وصممنا على ازالة الفوارق بين الطبقات كما قال الميثاق المصرى وكما قال كارل ماركس .. و اردنا ان نسوى بين الجميع فى كل شىء وجعلنا المهندسين يتساوون مع العمال ، اذن فلسوف يختار الجميع ان يكونوا عمالا ، كى يوفروا على انفسهم مشقة المراسه واستيعاب نظريات الهندسة والسهر المفضى فى متابعة تطور العلم ..

ولا داعى لتفسيح الوقت فى الاختراع والابداع ..

والراحة لذينة !!

والكسل اكثر لذة !!

ما دام العمل اليدوى البدائى يستوى مع العمىـــــــــــــــــل الذهنى المتطور .

والجاهل يستوى مع العالم .

وماسح الاحذية يستوى مع استاذ الجامعة ..

فلا داعى للاجتهاد .

وبذلك تنتهى الحياة !!

وهذا مستحيل .. فالحياة باقية الى يوم القيامة والله يقول :

« ولكل درجات مما عملوا وليوفهم احوالهم وهم لا يظلمون » .

(الأصح من كل هذه الأفكار غير العلمية وغير العملية انه عندما يتجه التفكير إلى التطور الإقتصادى الخلاق فى إطار العدل الاجتماعى الممكن (والممكن هنا صفة ضرورية) حتى لا نجري وراء المستحيل ، العدل الاجتماعى الممكن هو الذى لا يلقى المنافسة المشروعة ، عندئذ لا تصبح القضية قضية بحث من وقود (لأشغال الصراع الحلقى) لخدمة بعض الإغراض السياسية ، وإنما بحث عن وقود (لتحريك كل الطبقات) لخدمة التنمية الإقتصادية والحضارية التى تحقق الرخاء والعدالة الاجتماعية .

ان القضية ليست قضية رومانية ، وإنما قضية إقتصادية اجتماعية تسمى إلى تحسين معيشة الإنسان .

المسألة مسألة إقتصاد . علم تحريك المجتمع من مستوى معيشة إلى مستوى آخر أفضل ، ثم الانتقال إلى ما هو أفضل منه بصفة ديناميكية مستمرة لا تتوقف ومتصاعدة لا تنتهى ، الأمر الذى يشترط افتتاح المجتمع بقيادته وسياسته الداخلية والخارجية وتشريعاته ورعايته صدره الاجتماعى والإهتمام بالمناطق الفقيرة الفريضة الذى لا يصطدم مع الحقائق الأزلية البشرية) .

ولعل الرئيس السادات قد تحضر أسلوب التقلم الإقتصادى فى عبارته المشهورة التى تقول (دع الناس تكسب وخذ منهم حق الدولة) .. وكان ذلك ضمن توجيهات سيادته للسيد رئيس وزرائه

هذا المبدأ يدفع الى المزيد من النشاط الإقتصادى ويحقق فى نفس الوقت مزيد من العدل الاجتماعى .

ويحرر الإقتصاد المصرى من القيود التى عطلت تطوره الحضارى وحرقت الجماهير فى لهيب الشعارات الاشتراكية الملتهبة ..
كما اعاققت اشتراك المجتمع المصرى فى موكب التكامل الإقتصادى المصرى ..

أيها السادة :

إذا أردنا الاسراع بخطوات التكامل الاقتصادي العربي فلنبذل المزيد من الجهد من أجل قيام المشروعات الفردية المشتركة التي ينبغي أن يشترك فيها مواطنون من مختلف البلاد العربية ، فذلك ما يقوم بدور المحرك الأساسي الذي يخلق المصلحة الاقتصادية العربية المشتركة فيرسي دعائم استمرار التضامن العربي السياسي .

وإذا تعذر قيام اشتراك اقتصادي عربي بين (الكل) اليوم ، فليبدأ من الان اشتراك اقتصادي بين (البعض) وليأت الآخرون غداً . . .

وليكن شعارنا الجديد :

• العمل العقل المشترك من اجل الصالح العمل المشترك •

وبذلك . . .

ندفن ما عداه من شعارات •

دمرت مقومات النجاح الممكن ••

اثناء قيامها بفرض الخيال المستحيل •

وطريقنا الى دفن هذه الشعارات هو :

• عدم الاصغاء الى الكهنة المتاجرين بها ••

السذين :

• اما ان يكونوا مشغولين اليها (غير مستفيدين) من دروسها •

- واما ان يكونوا مستفيدين منها (غير مبالين) بدروسها .
- ولذلك فانهم لا يقبلون مناقشتها . .

ولعلنا نلتمس لهم بعض العذر في هذا التعصب المتحجر على اعتبار انه تخلف في بعض النفوس كبقية من بقايا العادات الجاهلية حيث كان اجدادنا يصنعون الأصنام بأيديهم ثم يركعون تحت أقدامها يسألونها الخير والبركة ، لا يقبلون مناقشتها ان هي لم تسمع دعائهم وتركهم بغير خير ولا بركة ساجدين تحت أقدامها الحجرية يقدمون اليها القرابين فيستولى عليها الكهنة .

(ربما كان قدماء المصريين اذكى من قدماء العرب ولو أنهم جميعا عرب ، فكان قدماء المصريين يقدرون العجل حسب بعض الروايات التاريخية وأنى تصور أنهم كانوا يذبحونه أيام المجاعات لان العجل الذى يستولى على طعام أصحابه جدير بأن يحد نفسه ذات يوم في بطون الجياع من مريدبه) .

• على كل حال . .

كهنة الاصنام لا يقبلون تعطيمها ابدا حتى لا تنقطع قرايبها
مطلقا .

- ولعل هذه ظاهرة وبائية سائدة في البلاد النامية .
- ولنقل بصراحة البلاد المتخلفة .
- لان التخلف وليس النماء هو الذى يسوق الى :
- التقليد الاكثر والاجتهاد الاقل .
- فالتعصب الاعمى اسهل على الكسالى من التفكير البصير .

ولهذا :

• لا نجد في البلاد المتقدمة اية شعارات مقدسة

• ولا زعامات اسطورية خالصة

• الزعيم الوحيد هناك

• هو العقل

• العقل الذي يهلب العاطفة ولا ينساق وراءها

• اما نحن العرب بصفة عامة فنكاد نكون تأثرين بين العاطفة

والعقل

• تشدنا العاطفة دائما الى الماضي

• ويدفعنا العقل احيانا الى المستقبل

وعليكم أنتم كعلماء واساتذة وخبراء وقادة فكر ان تعملوا على
تهيئة مناخ الموازنة المنطقية والعلمية والإيجابية بين العاطفة العربية
والعقل العربي ، حتى تتخلص الجماهير العربية من عاداتها السلبية
التي يسهوها التقليد ويفزعها التجديد ، مما جعلها حتى الان تخشى
المستقبل ، فعاشت حتى الآن مثقلة بمخلفات وقيود الماضي .

ان تاريخ الأمة العربية القديم يشهد لمصر بدورها القيادي الفكري
والسياسي والعسكري ويشهد تاريخها الحديث بأن مصر عندما
تجاهلت منطق العقل ، وإنساق ذات يوم وراء العاطفة الساذجة
التي تخاطب عواطف الجماهير السطحية ، فقدت مصر دورها
القيادي وعرضت مستقبل الأمة العربية للخطر .

كما يشهد هذا التاريخ انه عندما عادت مصر الى منطق العقل يوم ١٥ مايو استأنفت دورها القيادي العربي الذي رجب به الانشقاع العرب فحققت القيادة المصرية في إطار التضامن العربي تلك المعجزة السياسية والعسكرية السياسية والعسكرية التي أعادت إلى العرب مركزهم الدولي الذي ينمو كل يوم بفضل هذا التضامن العربي الذي بدأ بعودة مصر إلى مقتضيات العقل الذي هذب العاطفة .

بقى بعد ذلك أن تمارس مصر مقتضيات العقل في المجال الاقتصادي حتى تقوم بنفس الدور القيادي في هذا المجال الذي هو المحصلة الحقيقية للإنتصار العربي السيامي والعسكري .

وفي تصوري انه حتى تمارس مصر مقتضيات العقل الإقتصادي الذي يمكنها من قيامها بالدور القيادي الإقتصادي العربي ، ينبغي عليها ما يأتي :-

أولاً : ان تستبدل بصراحة شعارها الاشتراكي غير المحدد ولا المقبول • بل المقيد والمزق للصف العربي ، شعار العدالة الاجتماعية التي تدعو اليه الأديسان ولا يختلف عليه منصف •• ويجمع كل الشعوب العربية •

ثانياً : ان تستبقي من التشريعات العمالية ما يحقق المكاسب الحقيقية للعمال ولا يكتفى بالسخرية من عقولهم بمكاسب شكلية لا تفنيهم من جوع •• وانما تعزل التقدم الاقتصادي والحضاري ، ذلك التقدم الذي يزيد من دخولهم الحقيقية •

ثالثاً : ان تعتبر القطاع العام مجرد وسيلة لتحقيق أهداف

اقتصادية ، بحيث اذا امكن تحقيق نفس هذه الاهداف بوسائل
اخرى اكثر كفاءة واقل تكلفة فعليها ان تتجه الى هذه الوسائل
الجديدة وبصراحة علمية كاملة •

رابعا : ان تصحح تجربتها الزراعية وتعيد صياغة النموذج
الزراعى المصرى بما يجعله اهلا للاستفادة منه فى صنع التكامل
العربى الزراعى ولا يجعله محصورا منفيا بين الصحراء الشرقية
والصحراء الغربية المصرية •

خامسا : ان تستبدل القوانين واللوائح والنشرات التى لاحصر لها
بتشريعات اخرى تتفق مع منطق التطور الحضارى ، وذلك الى جانب
تحرير الموظف المصرى من (ضيق ذات اليد) حتى يتحرر من (ضيق
ذات القلم) •

سادسا : استبدال شعار (تلويب) او (ازالة) الفوارق بين
الطبقات وهو شعار ماركسى معروف ومستحيل بشعار (تقريب)
الفوارق بين الطبقات وهو شعار دينى علمانى ممكن ..

أيها السادة :

أنا معشر العرب إذا أدركنا ضرورة إستخدام عقلنا فلسوف
نفهم على الفور مصلحتنا فنهتدى فى الحان إلى إكتشاف العمل
القومى الذى يحقق مصلحتنا القومية :

وإذا كان الفكر ، كقاعدة عامة يسبق الإرادة : فإن الفكر
القومى يسبق الإرادة القومية ، إذ لا يتصور عاقل إمكانية قيام عمل
هريك مشترك انطلاقاً من اختلاف فكرى مشترك، ونظال نسخر من

أنفسنا في مجالسنا الخاصة نقول اتفق العرب على ألا يتفقوا .

لذلك علينا أن نبدأ باختيار المبادئ الأساسية التي تصوغ (ليس فقط الفكر المحلى) وإنما تصوغ الفكر العربى القومى الذى يحكم الإطار العام المحيط بالامة العربية من الناحية الكلية ويختلف في أجزائها من الناحية التفصيلية ، حتى يترقى بظروفها الموضوعية التي تختلف في بعض تفاصيلها من بلد عربى إلى بلد عربى آخر ، وبذلك يستطيع هذا الترفق ادخال هذه الظروف كلها ضمن الكيان العربى الكبير المراد النهوض باقتصادياته في إطار التكامل الإقتصادى العربى .

معنى ذلك ..

إطار فكرى عام لكل الوطن العربى ..

وانتباه فكرى خاص لظروف كل جزء من أجزائه ..

ثم نظرية فكرية عربية عامة ..

تشمل الاطار العام ..

وتراعى والانتباه الخاص ..

نستخلصها بالعلم الحديث ..

من الظروف الموضوعية للوطن العربى ..

فلا تتجاوزها ولا تتقاعس دونها ..

فلا استيراد فكرى ...

ولا جمود فكسى ..

وانما اعان فكرى ..

- ايمان في واقع كل جزء من اجزاء الوطن العربي •
- ايمان في اختيار الحلول العلمية الملائمة •
- الوطنية •
- والقومية •
- ايمان في التنسيق والتكامل بين مصالحنا الوطنية الخاصة •
- ومصالحتنا القومية العامة •
- فلا يمين •
- ولا يسار •
- ولا يمين اليمين •
- ولا يسار اليسار •
- ولنهدم سوق الشعارات العربية •
- فالعمل العربي في حاجة ماسة الى علم اكثر •
- وحماس افضل •
- فبالعلم يمكن ادراك الواقع •
- ثم ادراك العلاج الذي يناسبه •
- وادراك الواقع يستلزم العلم بتشخيصه •
- والتشخيص والعلاج طب •
- في مجال الصحة والمرض • • طب بشري •
- وفي مجال التقدم والتخلف • • طب اجتماعي •
- لكنه كله طب •

تشخيص وعلاج ..

كله عسلم

دراسة وخبرة ..

(اللهم انى اعوذ بك من علم لا ينفع ..)

« صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته »

كلمة الختام

القاهما الأستاذ : الدكتور محمد فخر الدين الصاوى
رئيس مجلس ادارة نادى اعضاء هيئة تدريس
جامعة الاسكندرية

ايها الاخوة الزملاء :

بعد سماع هذا الحديث العلمى العميق .. المدعم بالاسانيد ..
لا يسعنى الا ان اشكر محاضرنا الكبير الذى نفهم من محاضراته انه
ليس فقط محبا للعروبة , وانما محب لبلادنا العزيزة ..

ولا اجد الا ان اتقدم اليكم برجاء ان تكون التعليقات او
النساؤلات قصيرة حتى نستزيد مما وهب الله اخانا المحاضر من
علم عميق واسع ..

ويحضرنى الآن ما ذكره سيادته عن سلوك الماضى من تقريب
اهل الثقة وابعاد اهل الخبرة فاقول ان اهل الخبرة نعرفهم جميعا
اما اهل الثقة فانهم غالبا من المنافقين .

وقد ساد على سطح هذه الامة كثيرا من اهل النفاق نتيجة لهذا
الشمسار .

اما استشهاد الحاكم بالقرآن فى تحريم الخمر فيحضرنى قسول

الله تعالى في وصف فرعون « فاستخف قومه فطاعوه » وبقية الآية
تصف هؤلاء القوم الذين يتخلعوا بالحكم وصفاتهم •

نسأل الله لنا ولكم السلامة فقد مرونا بخبرة تاريخية نسأل
الله ان نتخذ منها دوسا ينير لنا الطريق كما ينيره للأجيال المقبلة
ولاولادنا •

ونحن الآن في انتظار التساؤلات ، وحضرة الأستاذ الدكتور
للعاضد قد قال لي :

انه سيجلس معنا حتى الصباح ولن يخرج من هذه القاعة قبل
ان يجيب على آخر سؤال •

والآن فليبدأ الحسوار :

المناقشات

استاذ: لي رجاء ، هذا التحقيق العلمي العظيم الذي تناول ما مرت به مصر خلال ٢٣ سنة ، كلنا نعلمه ، والسيد المحاضر جاء ليقوله لنا مفسرا الكثير الذي قد يخفى على البعض ، ويقول أن في هذه القاعة أهل الفكر والعلم والعقل والقادة والمفكرون والخبراء هذا صحيح ، وانما لي رجاء حتى يكون دعوة الدكتور اليبضاني أكثر نفعاً ، كما هي وظيفة كل الدعاة ، أن يقوم سيادته بوضع الخطوط الرئيسية لهذه المحاضرة ويقدمها رسمياً من واقع فكره كعالم عربي إلى الحكومة المصرية وإلى أعضاء مجلس الشعب وإلى الجميع للاستشارة بها .

وبطبيعة الحال عندما تطبع هذه المحاضرة وتنتشر وتقدم إلى للرأى العام ستجد ترحيباً شعبياً كبيراً .

وهذا مجرد رجاء اقدمه الى السيد الدكتور المحاضر .

المحاضر : اشكر الاستاذ الدكتور على هذه التحية وهذا التعليق واعده انشاء الله ، ليس فقط بتقديم هذه المحاضرة الى الحكومة المصرية الرشيدة واعضاء مجلس الشعب ، وانما اعهده فوق ذلك

بطبيعتها مع ما يمكن أن يتلوها الآن من مناقشات في كتاب حتى يمكن أن يتم توزيعه في انحاء العالم العربي ، أملا في فتح حوار على مستوى الامة العربية حول هذا الموضوع :

استاذ آخر : اشكر الدكتور المحاضر ، ولكن في الواقع اجد قلقا يساورني في عبارات وردت في سياق المحاضرة ، لانه في اثناء الحديث ذكر ما يفيد بأن هذه المرحلة تفتح الباب امام المعارضين والرافضين الذين تدرجوا من قبل على نظم لا تعجبه ، ومهما يكن امر الاقتصاد ، فهو في نظري على الاقل ، امر ثانوي لا يوجد الا بعد الحرية السياسية .

وكون اننا نرى خالد محي الدين أو غير خالد محي الدين يتحدث أو يتكلم فلولا الحرية السياسية ما استطاع خالد أن يتكلم أو يتحدث ، وما استطاع المحاضر أن ينتقد ، وما استطعنا نحن أن نناقش . كل المسائل التي ذكرها السيد المحاضر مسائل قابلة للمناقشة والجدل ، ولا يمكن أن يكون العلاج أن نستبدل عبارة بعبارة أخرى ، كأن نقول (بلاش) لفظ الاشتراكية لان لفظ الاشتراكية يقربنا من الشيوعية .

فع احترامى للسيد المحاضر ، الاسلام نفسه يتضمن الاشتراكية والاشتراكية أمر ختمى حتى في الدول الرأسمالية ، ولما نقول (بلاش) نعلن شعار (تذويب الفوارق بين الطبقات) ونستبدله بشعار (تقريب الفوارق) ، هذه مسائل كلها عبارات .

نحن نتكلم عن واقع حياة عملية ملموسة معينة ، لما نتكلم عن التشريعات العمالية ونقول ايضا التشريعات عموما كثرت عندنا ويجب أن نقتل منها ، ثم نأتى للقطاع العام الذى أخذ المناقشة الطويلة ولا يزال وسوف يأخذ مناقشات طويلة ، ولما نتكلم عن الاصلاح الزراعى ، كل هذا يقتضى أن تكون هناك حرية كاملة ، وبعد ذلك لا نخشى اطلاقا من الحرية السياسية .

ان الحرية السياسية هي التى سوف تصل بالمجتمع الى احسن الحلول الاقتصادية ملائمة لمجتمعنا ، والا لو اننا اصررنا على الا نعطي الحرية الا لآراء معينة فاننا نخشى ان تعود الدوامة الى ما كانت عليه .

اننا ونحن فى مجال فكرى معين فالمفروض أن تكون هناك حرية سياسية اولا ، وأقول ايضا انه لا يتصور ان تكون هناك حرية سياسية الا اذا كانت هناك جماعات فكرية مختلفة تتنازع فيما بينها الفكر ، وتناقش بلا حدود وبلا أى تعصبات معينة ، وأن الجامعات هي أولى الهيئات التى تقود الفكر الحر دون حرج .

لا ننظر إلى الماضى إطلاقا ، ولا يمكن أن نصف هذا الماضى بأنه كان عاطفة كما يقول السيد المحاضر .

انه يقول لقد عادت مصر الى منطق العقل ، لكننى اقول للحضراتكم ان الشعب الذى كان مغلوبا على امره ، والذي كان

يلاقى العذاب اشكالا وألوانا لم يكن اطلاقا بعيدا عن العقل ،
لقد كان في العقل ومع العقل ، ولكن كانت سطوة الحاكم
الشديدة وجبروته فوق الوصف ، ليس فقط على افراد الشعب
العاديين وانما على جميع الطبقات أيا كانت ، حتى هذه الجامعات
كانت ترسف تحت الاغلال والتنكيل والتشريد والفصل ، ونقطة
البداية في نظرى هي الحرية . حتى في الاسلام نقطة البداية هي
الحرية ، التي جعلت عربيا يقول لسيدنا عمر ان اخطأت قومناك
بسيوفنا .

**هذه هي الحرية . يجب ان نستمع الى الآراء الحرة ثم نناقش
الاقتصاد ، لان الاقتصاد ليس الا وسيلة للعيش ، اما الحرية فهي
الوسيلة الى الكيان الفردي .**

ولا كيان لمولة الا بكيان الفرد .

المحاضر : اشكر السيد الاستاذ على أنه اتاح لي فرصة اخرى
لا ستزيد من شرح موضوعي ، وارجو قبل ذلك أن أؤكد
لسيادته انني لم اعترض على مبدأ حرية خالد محي الدين في الكتابة
والتعبير عن وجهات نظره ، والمحاضرة مطبوعة ، وما اضفت
عليها ارجالا اثناء القاها مسجل في جهاز تسجيل لدى ادارة
نادي اعضاء هيئة التدريس ، وفي وسع الاستاذ المعقب أن يقرأ
للمحاضرة من جديد ويستمع الى أشرطة التسجيل بدقة حتى يتأكد
بنفسه انني لم اعترض على مبدأ حرية خالد محي الدين في التعبير
عن وجهات نظره .

ولا شك أن الاستاذ المعقب يتذكر أن المحاضرة من اولها الى آخرها ، لم تترك فرصة الا اشادت فيها بثورة ١٥ مايو لانها بدأت بحماية الحرية وسيادة القانون .

اننى عندما ناقشت الموضوع من منطلق منح الحرية للجميع نبت فقط الى أن التجربة الديمقراطية بمنح الحرية للجميع سوف تسمح لأعداء التصحيح بأن يضربوا التصحيح . وهم اطول لسانا واكثر قدرة على جلب الجماهير ودفعها الى الوقوف ضد مصالحها الحقيقية .

ومع ذلك لم ادع الى اغلاق الباب في وجه اعداء التصحيح ، وانما قلت اننا كمفكرين يجب علينا ان نأخذ دورنا ، لان اعداء التصحيح هم الاكثر كلاما والاعلى صوتا ، اما انصار التصحيح والمستفيسون من نتائجه الايجابية فانهم رغم كونهم الاغلبية الساحقة الا انهم الاغلبية النائمة ، الاغلبية التى تتكلم فى المجالس الخاصة ، ثم لاترفع اصواتها فى المجالس العامة والمنابر العالية .

اننى مع الحرية ولايمكن ان اكون ضدها ، حضراتكم تشهدون بالنى استند الى ماضى معروف يشهد باننى وضعت راسى على يسدى دفاعا عن حرية شعب مظلوم انتهى اليه ، ومن يتدبر المحاضرة سوف يجد فيها كل قطرة حبر تهتف بالحرية .

حقيقة ، اننى لم أكتف فى هذه المحاضرة بالهتاف للحرية لان

حضراتكم لم تدعوني لآلتي عليكم محاضرة من جملة واحدة
أقول لحضراتكم فيها (تحيا الحرية) ثم انصرف :

لقد دعوتوني لآلتي محاضرة عن موضوع (موقع مصر من
التكامل الاقتصادي العربي) ولذلك كان لازماً على أن اشرح من
وجهة نظري كيف يمكن أن يكون لمصر موقع إيجابي من هذا
التكامل ، ولهذا قلت ما قلت لحضراتكم ،

أما بالنسبة الى رأى الأستاذ العقب الذى يتول ان المسألة ليست
مسألة شعارات والفاظ ، فأننى استسمحه فى ان اعارضه فى ذلك ،
فأقول ان رفع الشعارات يتضمن جانباً كبيراً من الأهمية لانه يحدد
مضمون الهدف الذى يسعى اليه رافع هذا الشعار أو ذلك ،
ويحدد مضمون العقيدة التى يؤمن بها ويدافع عنها والاسلام الذى
استشهد به سيادته بدأ هو الآخر برفع شعار (لا اله الا الله محمد
رسول الله) وجعل هذا الشعار ركناً من أركانه الخمسة ،
ومن لا ينطق بهذا الشعار لا يكون مسلماً ، لان هذا الشعار يحدد
مضمون الايمان فى قلب المؤمن الذى ينطق به .

فاذا رفعنا شعار الاشتراكية أو شعار اذابة الفوارق بين الطبقات
وغير ذلك من الشعارات فانا لا نستعين برفعها لاننا مطالبون
بتحقيقها بينما نحن نعلم مقدماً انها غير محددة وان اذابة الفوارق
هدف مستحيل التحقيق .

وعندما نرفعها على هذا النحو ونستمر فى ترديدها فانا لا نفعل

أكثر من بلبله الشباب والجهل منوسطة الثقافة وتحريضها على التمسك بتطبيقها تطبيقاً يتفق مع منطوقها ومضمونها وبالتالي نحلق بأنفسنا مزاج الرفض العام لدى الشباب ولدى هذه الجماهير نتيجة لعدم وجود تطبيق عملي للشعارات التي جعلنا الناس يحملون بها بينما هي مستحيلة التطبيق ، ونحن نعلم ذلك مقدماً .

اذن ..

عندما اقترح تغيير الشعارات المستحيلة التطبيق واستبدالها بشعارات ممكنة التنفيذ فأننى ادعو بذلك الى تصحيح مناخ سياسى واجتماعى مضطرب بمناخ اخر مستقر ، يستمد استقراره من الربط الواقعى بين الشعارات السياسية العلنة واحتمالاتها التنفيذية الممكنة .

عندما نسير فى الطريق ونشاهد مئات من الناس يقفون فى طوابير امام الجمعيات التعاونية ينتظرون قطعة من الصابون أو عوداً من الكبريت ، هذا المشهد يمكن ان يثير ردود افعال مختلفة :

بعضنا يمكن ان يفرح ويصفق ويقول أن هذه هى المعاناة اليومية الحقيقية للجماهير الكادحة والمسحوقة التي تعلمها الثورة الاجتماعية والسياسية على طريق بناء مجتمع الكفاية والعدل ، ثم ينال هذا البعض بسيل من العبارات الكبيرة التي لا تشبع ولا تغنى من جوع ، وانما تؤدى فقط الى الاستمرار فى الاكتواء بالمعاناة اليومية مع رفع تلك الشعارات الجوفاء :

وبعضنا الآخر يمكن أن يتألم من هذا المشهد وينادى بضرورة
اعادة النظر في النظام الاقتصادى الذى أدى الى وقوف هذه
الجمهير في هذه الطواير ، ولا يعلق سليات هذا النظام على
ظروفه المرحلية الخاصة ، وانما يرفع شعار التصحيح الجلى .

وفى يتعلق بانتقاد السيد المعقب لقولى في المحاضرة أن ثورة
١٥ مايو عادت الى مقتضيات العقل فأننى لا أدرى لماذا يعارضنى
في هذا القول ؟ بينما يقول الاستاذ بلسانه في تعقيبه ان الشعب المصرى
كان مضغوطا عليه بالجبروت والظلم والطغيان .

**اثن اين العقل الذى وضع لادارة شئون الشعب المصرى
بالجبروت والطغيان ثم وضع لمحاولات فرض علاقات مصر العربية
والدولية بنفس هذا الاسلوب ؟ .**

**ثم اين العقل الذى كان مستسلما لصفط الجبروت والظلم
والطغيان ويهتف له فى كل الاوقات ويصلى فى كل المناسبات ؟ .**

لم يثر هذا العقل ، فى رأى ، الا بثورة ١٥ مايو وبفضل قيادتها
التي نجحت فى تحقيق هذه الثورة . وبذلك عادت مصر الى مقتضيات
العقل .

اننى لم أقل ان العقل لم يكن موجودا ، قلت ان العقل كان
نائما ، وقلت « العقل العربى » ولم أقل « العقل المصرى » ولقد
اخترت الفاظى بمنهى الدقة ، لا سيما فى هذه النقطة بالذات .

وقلت ان العقل العربي نام في ليل مظلم طويل في القساص
الاتهام •

قلت ان اهل الخبرة كانوا متهمين بالخيانة الوطنية ، وكان
العقل متوهما بالخيانة الوطنية ، وكان الذي يصفق بالعاطفة او
بالمصلحة هو الذي يصل اعلى المناصب والقيادات •

وكانت الجماهير مغبوعة بالاثارة العاطفية تصفق بغير وعي
وتهتف بلا ادراك ، ثم تنام بعد ذلك جائعة •

كانت هذه العاطفة متغلبة فعلا على العقل ، وقلت لحضراتكم
أن ثورة ١٥ مايو جعلت العقل يتغلب على العاطفة بادثة بالتصحيح
الذي بدأ هو الآخر باعادة الحرية واحياء سيادة القانون فأعطاني
واعطاك واعطى خالد محي الدين فرصة التعبير عن الرأى فى مناخ
ديمقراطى نشد عليه جميعا بالنواجز حتى يسود ويستمر فى
مصر ويكون قدوة صالحة للعالم العربى .

فاننى مع السيد الاستاذ العقرب فى التمسك بالحرية •

أما التشريعات العمالية فاننى لم أدع الى الغائها كلها ، قلت
أن الدولة فى مصر قررت فى قانون استثمار الأموال العربية
والأجنبية ولوائحه التنفيذية عدم تطبيق بعض هذه التشريعات
للعالية على هذه الاستثمارات ، فلماذا نصت الدولة على ذلك بالنسبة
الى الاستثمارات العربية والأجنبية ؟ الجواب لانها وجدت أن
هذه التشريعات تمنع من قيام استثمارات عربية واجنبية فى مصر ،

لأنها تؤدي الى كذا . . وكذا . . من السليبات التي يعرفها الاستاذ
المعقب باعتباره استاذ قانون كما يعرفها الجميع ايضا ، ولا أريد
الخوض فيها لأنها معروفة ولا داعي لاستغراق الوقت في شرحها .

فقلت في المحاضرة لماذا بعد أن أقرت الدولة بعدم اقتصادية
هذه التشريعات بالنسبة الى الاستثمارات العربية والأجنبية ، لماذا
لا تلغى السلي منها ايضا بالنسبة الى الاستثمارات المصرية .

مثلا . . الحد الأدنى للاجور ، والحد الأقصى لساعات العمل
والضمانات والخدمات الإجتماعية وما إلى ذلك من الامتيازات
الحقيقية التي تفيد العمال ولا تعرقل الادارة والانتاج يمكن أن
تبقى كلها .

أما اشتراك العمال في مجالس الادارة وكذا . . وكذا . . فأننى
اعتقد ان هذه مجرد مكاسب شكلية صورية وسطحية وساذجة لا
تفيد العمال فائدة حقيقية بقدر ما تعرقل الانتاج ، بينما زيادة الانتاج
هى التي تعود بالخير على الجميع مستثمرين وعمالا وكل المجتمع
بكل طبقاته .

اذن لم ادع الى الغاء كل التشريعات العمالية ، وانما اقترحت الغاء
السلبى منها ، الغاء الذى لا يحقق أى فوائد حقيقة للعمال وانما
يلغى كفالة المديرين ومنع استمالة المستثمرين .

ثم لماذا يكون فى مصر قانون للمصريين وقانون لغير المصريين؟

لماذا يجب أن يكون في مصر (فلاح) و (خواجه) كما كان الحال أيام المحاكم المختلطة ، فإذا اختلف هذا العامل مع مستثمر مصرى فإنه يذهب الى المحكمة الوطنية ، وإذا اختلف مع مستثمر غير مصرى فإنه يذهب الى المحكمة المختلطة ، وسوف تكون مختلطة مهما حرصنا على تسميتها بأنها محكمة وطنية ، لان احساس العامل سوف يكون مختلطا وهو يختصم صاحب العمل ، مرة يخضع لتانون معين اذا كان الاخير مصرى ، ومرة يخضع لقانون آخر اذا لم يكن الاخير مصرى ، وكذلك احساس القاضى سوف يكون مختلطا عندما يطبق قانونين مختلفين فى موضوع واحد بحسب اختلاف جنسية احد طرفى الخصومة .

لذلك اقترحت أن يكون فى مصر قانون واحد يحفظ حقوق العمال ، وفى نفس الوقت ، يشجع المستثمرين .

وعلى كل حال فان الاراء والافكار الإجتماعية والاقتصادية والسياسية ليست من قبيل قواعد الضرب والطرح والقسمة بحيث يمكن ان يتفق الناس جميعا على ان واحدا وواحدا يساويان اثنين .

المسائل الاجتماعية والافكار السياسية والاقتصادية من الامور الخلافية التى يمكن ان يختلف الناس عليها . ولكن بشرط ان يكون هذا الاختلاف داخل اطار المصلحة الوطنية .

وقد ذكرت ذلك في صلب المحاضرة ، وهي الان في متناول السيد الاستاذ المعقب ، لتشهد بأننى قلت ان الحوار ضرورى ولكن بشرط أن يكون هناك المام عام يحيط بأرضية الحوار وادراك خاص يمسك بتفاصيله ، وغيرة وطنية تشد الجميع الى المصلحة الوطنية العامة .

هذه هي القيود التى اقترحت وضعها على حرية الحوار .
بمعنى الا يكون الحوار حوارا مطلقا ، حوارا هداما ، وانما يكون حواراً منضبطا ، حوارا بناء يحيط بأرضيته العامة ويمسك بتفاصيله الجزئية ، وينطلق من باعث تحقيق المصالح الوطنية العامة .

واننى أشكر السيد الاستاذ المعقب على اتاحته لى فرصة الاستراحة من شرح وجهات نظرى فى النقاط التى عقب مبادته عليها والتى لعلنى أوجزت شرحها فى صلب المحاضرة ايجازا ربما اخل بمعناها .
استاذ آخر : ارجو ان استوضح السيد الدكتور المحاضر مجرد استيضاح بصدد التشريعات العالية وقانون الاصلاح الزراعى .
سيادتكم على ما أظن تنتظرون باستمرار الى الجانب الاقتصادى فقط بينما أى تشريع أو قانون لا ينبغي ان ننظر فيه الى الجانب الاقتصادى فقط ، وانما توجد عوامل سياسية وعوامل اجتماعية وعوامل اقتصادية وعوامل دينية فى كل قانون :

فتلا قانون الاصلاح الزراعى الذى صدر بعد اندلاع الثورة

المصرية بشهور سنة ١٩٥٢ كانت له اهداف اجتماعية : لا شك في ذلك .

فلو عرف السيد المحاضر انه سنة ١٩٥٢ كانت في مصر بضع عائلات تسيطر على كل اراضي مصر بينما كان ملايين الفلاحين لا يملكون شيئا ، فكان الفلاح المصري في حاجة الى اعتبار اجتماعي وليس فقط الى اعتبار اقتصادي من أجل بناء الانسان المصري الذي هو الاساس لكل اصلاح .

كذلك نفس الشيء بالنسبة الى التشريعات العالية . عندي انطباع ان الاستاذ الدكتور المحاضر يركز فيها على الجانب الاقتصادي بينما جزء من هذه التشريعات ليس له اهداف اقتصادية وانما اهداف اجتماعية .

فمثلا بعض الحقوق ، بعض المساواة ، بعض الأجر يدفع للعامل ، هذا مجرد استيضاح من سيادتكم .

المحاضر : اشكر الاستاذ المعقب على استيضاحه ، وفي الحقيقة انني لا أهمل الجانب الاجتماعي من أي تشريع ، لكنني اخشى أن أتوه مع الحوار القديم فيما اذا كانت الدجاجة قد خلقت أولا أم البيضة هي التي خلقت قبلها .

هل الاقتصاد يؤثر في الاجتماع ؟ ام الاجتماع هو الذي يؤثر في الاقتصاد ؟

الذى أعرفه انه كلما زاد التقدم الاقتصادى ، اى كلما ارتفع مستوى المعيشة الاقتصادى للانسان كلما ارتفع مستواه الاجتماعى .

حقيقة توجد علاقة عضوية وسببية بين المستوى الاقتصادى والمستوى الاجتماعى ، ولكننا لا يمكن ان نهتم بالناحية الاجتماعى وحدها وبالأسلوب الذى يدمر الناحية الاقتصادية فيدمر من جديد الناحية الاجتماعى .

بمعنى اننا لا يمكننا مطلقا ان نفكر فى دراسة اجتماعية لمجرد تحسين احوال اجتماعية لمواطن ما تكون وسيلتنا الى ذلك همس اقتصاد كان يفل دخل على هذا المواطن الذى نريد تحسين حالته الاجتماعى ، فتكون النتيجة اننا نعطي المزيد من المتاعب الاجتماعى .

حقيقة يوجد ارتباط بين الاقتصاد والاجتماع ، ولكن توجد أولوية فى تأثير كل منهما فى الآخر ، ونظرا المنطقية بدأ تأثير الاقتصاد فى الاجتماع سموا هذا الفرع من العلوم الاجتماعى (الاقتصاد الاجتماعى) ، ولم يسموه (الاجتماع الاقتصادى) :

والذين اصدروا قانون الاصلاح الزراعى فى مصر سنة ١٩٥٢ قد اصدره لاسباب سياسية بحتة ، ولم ينظروا فى هذا القانون لاي الاقتصاد ولا الاجتماع ، وقبل أن اجب اليكم فى هذا اللقاء قرأت أكثر من ٢٥ الف صفحة من الوثائق المصرية المتعلقة بهذا ولم اتمكن من اقتضاء أثر حقيقى لاي نظرة اقتصادية أو اجتماعية كانت وراء هذا القانون :

**كانت النظرة الوحيدة والمسيطره هي النظرة السياسية ، التي
حطمت الناحية الاقتصادية وحطمت معها الناحية الاجتماعية .**

والآن يستحيل أن تقنعني أو تقنع أحداً غيري بأن الفلاح المصرى
قد ارتفع مستواه الحقيقى عما كان قبل صدوره هذا القانون .

من الجائز أنه ارتفع بشكل ظاهرى ، أو سياسى ، ولكن بشكل
اقتصادى ثم اجتماعى فان ذلك لم يتحقق ، وعلى فرض انه تحقق
بقدر ما فقلد كان فى وضع مصر أن تنهض بمستوى الفلاح المصرى
اقتصاديا واجتماعيا بقدر أكبر كثيرا إذا كانت قد نفذت برامج
التطوير الزراعى التى تقتضها الأساليب العصرية المتطورة التى
تضاعفت حجم الإنتاج الزراعى نوعيا واثقيا ورأسيا فيزداد الدخل
الزراعى جنبا الى جنب مع التشريعات الاقتصادية والاجتماعية التى
تضمن للفلاح عائداً اقتصاديا مجزيا ومتصاعدا فتتحقق له نهوضا
اجتماعيا مطردا .

من ذلك يتضح أننا لو وضعنا فى مقدمة البحث (امكانية العمل)
فى مجال زيادة الانتاج الاقتصادى فاننا نستطيع أن نضع فى نفس
الوقت (امكانية التصور) فى مجال زيادة المستوى الاجتماعى .

الحياة كلها اقتصاد : بمعنى أنها تعتمد اساساً على المجهود الاقتصادى
والإنسان منذ بدء الخليقة يبذل جهدا اقتصاديا حتى يستمر فى
الحياة ، وكلما بذل جهدا أكثر ثمرة كلما وصل الى مستوى
اجتماعى أكبر درجة ، والجهد الأكثر ثمارا هو الجهد الأكثر اقتصادا

واننى لا أقول ذلك لاننى محسوب على رجال الاقتصاد ، وانما اقول ذلك لاننى مع غيرى من المتأملين لاحظ ان العمل ، أى عمل وفى أى مهنة ، وفى أى مجال ، هو محاولة من جانب انسان عاقل يستهدف تحسين حالته والحفاظ على إمكانية اطراد ذلك .

• هذه المحاولة العاقلة عمل اقتصادى •

وعندما كان فى الحياة انسان واحد ، كان يسعى الى قطف ثمرة اقرب اليه من غيرها ، أو أكثر نفعاً له من غيرها فكان بذلك يقوم بعمل اقتصادى وكان فى وسعه ان يفعل ما يشاء . ولما تطورت ظروفه واصبح يعيش فوق ارض يعيش معه عليها خليل وابراهيم وجرجس وصمويل وخديجة ، بدأ التفكير يتجه الى كيفية تنظيم علاقات هذه الجماعة المتعاونة والمنافسة ، وإلى كيفية تحسين علاقاتهم الانتاجية بعد أن تحولت الخلية البشرية من الخلية الفردية الى الخلية المتعددة الافراد التى تجمع بين القوى والضعيف ، والنشيط والحامل ، والذكى والغبي .

هكذا بدأ اجدادنا يفكرون فى كيفية ضبط العلاقات التى تكفل احسن استمرار لهذه الجماعات المتطورة ، كما تكفل لهم احسن ازدهار لانتاجيتهم الاقتصادية المستمرة . واولجوا من خلال ذلك ضوابط اخلاقية ووجدانية صقلتها الادبان فيما دعت اليه من تعاون وتكافل .

اذن فالانظمة التى تنظم العلاقات الاجتماعية ينبغى ان تتطور مع تطور القوى والعلاقات الاقتصادية حتى تتسجم مع منطق نشوئها الذى ظهر مع ظهور القوى والعلاقات الاقتصادية •

أما أن تطور هذه القوى والعلاقات الاقتصادية وتتجسد الانظمة
التي تنظم العلاقات الاجتماعية الناشئة عنها فإن ذلك من قبيل
القيود الفكرية والعملية التي يضعها المجتمع ليعرقل نشاطه
الاقتصادي ويمنع تطوره الحضارى .

وهذا لا يحدث الا فى المجتمعات التي تسيطر فيها السياسة على
الاقتصاد فتدمر الاقتصاد ولا تبنى الاجتماع .

وفى الحقيقة لقد ورثنا مفاهيم ونظريات سياسية واجتماعية ربما
كانت ملائمة لظروف قديمة لكنها لم تتطور مع هذه الظروف
حتى تحتفظ بشروط الملائمة لها .

فبالرغم من التطور الحضارى المستمر فى الظروف الموضوعية
العامة فإن الشعارات القديمة التي سادت فيها مضى لا تزال تتردد
بنفسها على ألسنة الكثير من المفكرين الذين لم يفتنوا الى التغيير
المائل فى طبيعة الموضوعات التي ارادت تلك الشعارات تنظيمها .

وعلى سبيل المثال كان الانتاج العالمى للسلع والخدمات خلال
الرف السنين قبل الثورة الصناعية التي بدأت فى القرن الثامن عشر
كان هذا الانتاج العالمى يزيد بنسبة ٤ ٪ على الاكثر كل مائة عام
أى يزيد بنسبة ٤ ٪ فقط فى كل قرن كامل . وبعد أن قامت
هذه الثورة الصناعية زاد الانتاج العالمى من السلع والخدمات
بنسبة لا تزيد عن ٣٠ ٪ كل مائة عام ، وحتى بعد هذه
الثورة الصناعية كان نابليون يتقل من مكان الى آخر بنفس سرعة

الحيول التي كان يستغل عليها فراعنة مصر منذ أكثر من خمسة
الاف سنة .

في ذلك المناخ تمت صياغة تلك الشعارات التي لا يزال يتمسك
بها البعض الذي لم يتابع تطور الحضارة التي قفزت في النصف
الاخير من القرن العشرين الذي نعيش فيه بفضل التقدم العلمي
والتكنولوجي الذي جعل الانتاج العالمي من السلع والمنتجات يزيد
بنسبة ١٠٠ ٪ مرة كل خمسة عشر عاما في البلاد المتطورة .

وفي تقرير لليونسكو قرأته في العام الماضي يقول ان ٩٠ من
العلماء الذين عاشوا منذ بداية الحضارة الحديثة هم أحياء حتى الآن ،
وكتب أحد الخبراء العالميين في البرامج المدرسية موضحاً أن جملة
معارف البشرية ستكون أكبر اربع مرات حين يتخرج من الجامعة
الطفل الذي يولد اليوم ، وحين يبلغ الخمسين من عمره سيكون
٩٧ مما سيعرفه قد تم اكتشافه بعد ولادته .

لاحظوا حضراتكم هذه السرعة الهائلة في تطور الحضارة العالمية
بما تتأثر به وتؤثر فيه من ظروف موضوعية هي صلب الموضوع
الاجتماعي الذي تنصب عليه الشعارات السياسية .

لقد ادخلت الثورة العلمية والتكنولوجية تغييراً كبيراً جذرياً
أكسب الانسان القدرة على أن يغير طبيعته وبالتالي طبيعة علاقاته
الاجتماعية ، وذلك بعد ان أصبح العلم أكثر فأكثر في الثلث الأخير
من قرننا الحالي قوة انتاجية مباشرة مما جعل العمل الذهني يحتل
مكانه تزايد أهمية في إطار العمل الإنتاجي ككل .

لقد انتقل الدور القيادى فى الإنتاج من طبقة العمل اليدوى إلى طبقات المخترعين والمكتشفين والمبتكرين والمديرين والفنيين ، وأصبح الذكاء المنظم مع التحول العلمى والتكنولوجى هو القوة الرئيسية الإنتاجية ، ولذلك يتغير التركيب الهيكلى للأيدى العاملة التى يتطلبها النظام الإقتصادى المتغير المتطور .

وما دامت التغيرات الحضارية قد احدثت تغيرات إقتصادية واجتماعية جسيمة فان الشعارات السياسية القديمة يجب ان تتغير لتلائم مع ما قد تثير فى طبيعة الظروف الموضوعية المعنية بالعلاج .

ينبغى ان نستيقظ على التغيرات التى نواجهها كل يوم بل كل لحظة ، كما ينبغى ان نبذى اهتماما كبيرا بالنتائج العملية التى تؤدى اليها التجارب فعلا ، وهذا ما حاولت الاشارة اليه فى حديثى عن قانون اصلاح الزراعى فى مصر ، لان هذا القانون تمسح فى شعارات اجتماعية مستهلكة قد تجاوزتها شروط الحضارة الحديثة من جهة ، كما انه قد فشل فى تلبية حاجات الفلاح المصرى الملحة والتى فى مقدمتها او فى بدايتها الاساسية النهوض بمستواه الاقتصادى . الامر الذى كان من الممكن تحقيقه بنجاح اذا كانت البولة قد فكرت باسلوب اقتصادى علمى عندما اصدرت هذا القانون لانها كانت حتما سوف تهبط الى برامج وسياسات اقتصادية زراعية تحقق هذا الهدف الذى تحقق فعلا خارج مصر فى البلاد التى فكرت بعقلية اقتصادية ، وليس بعقلية سياسية .

إلى جانب ذلك قال السيد المهندس سيد مرعى ان مصر صرفت ٦٢٥ مليون جنياً على استصلاح الأراضي ولم تحصل من انتاجها إلا على ١٢ مليون جنياً فقط .

فهل يفضل نظام مصر الزراعى ويقل تصديرها من حاصلاتها الزراعية ويقل استيرادها للغذاء من حصيدلة فائضها الزراعى الذى لم يتحقق ، ويضيق الشعب المصرى بمشكلة الغذاء ، ثم أدعى اننى أحسن حالة الفلاح الإجتماعية بينما لا أكاد أوفر له لقمة العيش ؟
غير معقول ..

أذن لا بد من إيجاد توازن بين الإقتصاد والإجتماع ، لا بد ان أبدأ بزيادة الإنتاج الإقتصادى حتى أتمكن من رفع المستوى الإجتماعى . ولا أكتفى فقط برفع الشعارات الإجتماعية .

ومرة أخرى أعود إلى الجواب على موضوع التشريعات العمالية ، فاعود مرة أخرى إلى تأكيد اننى لم أقل فى المحاضرة ابدأ باهمال الجانب الإجتماعى من التشريعات العمالية ، والمحاضرة موجودة وتسجيلها موجود .

**يوجد حد اجتماعى فى التشريعات العمالية لا يمكن ان نناقشه .
ويجب ان يبقى .**

اما الحد الاقتصادى الذى يعرفه الإنتاج الاقتصادى فيعوق النمو الاجتماعى فان هذا هو الذى ادعوا الى القائه .

ويجب ان نعيد النظر باستمرار في العلاقات الإنتاجية لنطورها دائماً بما يتلاءم مع مقتضيات زيادة الإنتاج الإقتصادي التي تمكنتنا من زيادة العدل الإجتماعي ولا يعقل ان نتمسك بان نحمل فوق ظهورنا شعارات اجتماعية تمت صياغتها في ظروف ليس فيها ما يمت بصلة إلى ظروفنا ، وبعقول لم تشهد قط ما تشهده عقولنا .

وانني أدعو السيد - الأستاذ المعقب إلى التأمل في مدى المفارقة التي تنشأ من معاملة عامل مصري يعمل في شركة مصرية بطريقة خاصة ، وزميله يعامل بطريقة أخرى لانه يعمل لدى شركة عربية أو أجنبية ، علما بأنني أستطيع أن أوكد لخضراتكم انه عندما تبدأ الإستثمارات العربية والأجنبية عملها في مصر فلسوف يهرع إليها العمال المصريون لانها سوف تعطيهم دخلا أكبر ، وإمتيازات أكثر ، ومكاسب حقيقية لا تكفلها خم الشعارات والقوانين العمالية الحالية ، لان اصحاب الإستثمارات العربية يبحثون عن كل وسيلة تؤدي إلى زيادة انتاجهم ، وفي مقدمة هذه الوسائل للعمل على رفع معنوية الأيدي العاملة التي تعمل معهم .

العامل الآن أصبح لا يأكل من شعارات يحيا كذا ويسقط كذا وغير ذلك من الشعارات الطنانة ثم يكتفى بجُلوس زميله فوق مقعد مريح من مقاعد مجلس الادارة ، وينام جائعا .

العامل الآن يضج من الجوع ، ويفيق من الحرمان ، واصبح لا يطيق الصبر على الشقاء ۝

لا ينفعه ان تزخرف له الشعارات والقوانين ، وإنما يلزمه أن نعطيه لقمة العيش الكافية ، والملبس النظيف ، والمسكن الصحي ، والمستشفى والمدرسة ، وقبل ان نعطيه المدرسة يلزمنا أن نوفر له العمل المناسب والمنتج الذي سوف يتولاه بعد ان يتخرج من المدرسة ، حتى لا تنجح فقط في تخريج جيوش من المتعلمين العاطلين الذين يترفعون فيما بعد عن الأعمال الحرفية ويطالبون الدولة بأجور ومرتبات ومعاشات البطالة الظاهرة والمقنعة.

قصة طويلة عريضة . . لو واصلت الكلام في تفاصيلها يمكن أن يستمر الحديث أياماً وشهوراً ، ثم نكتب فيها بعد ذلك مجلدات ومجلدات ولا ننتهي منها . . لاننا أثناء الحديث وأثناء الكتابة سوف نكتشف باستمرار جوانب جديدة وافكاراً جديدة نجعلنا نواصل الحديث ونستمر في الكتابة .

وهذه طبيعة التطور .

الخلاصة المبسطة المفيدة يمكن اختصارها في اننا يجب علينا ان نحافظ على التوازن بين الإقتصاد والإجتماع . واعتقد ان هذا ما اراده السيد الأستاذ المعقب ، واننى أشكره على تعقيبه .

استاذ آخر : في الواقع اننا قد سررنا جميعاً بهذه النظرة الواسعة والشاملة للإقتصاد العربى ، ولست خبيراً في الإقتصاد ، لكننى أستاذ في الفلسفة ، والذي لاحظته فى سيادته تكلم عن العدل

الاجتماعى الممكن والعدل الاجتماعى الممكن لا ينبع من فراغ ،
لا بد من ايدولوجية أو فكر ، أو لابد من نظرية ، لا بد من اتجاه
اقتصادى تنبع منه فكرة العدل الاجتماعى الممكن .

اثن ٠٠

لاحظت أن المنطق الأول والأخير لهذه الاتجاهات التى عرضتها
سيادتك أنك تريد أن تعود بنا الى النظرة الرأسمالية الخاصة ٠٠

العدالة الاجتماعية فى ظل الرأسمالية ، حيث يمكن أن يحدد
توزيع المنتج القومى ، فكيف نضمن عدالة التوزيع فى ظل الرأسمالية
التي تقوم أساساً على التنافس أصلاً ، وعلى أساس اقتصاديات
السوق ، كما يقول أخواننا الإقتصاديين .

وفى التشريع الإقتصادى الضرائبى . . الضريبة التصاعدية
ثبت أن هذا لا يصلح فى بلاد مثل بلادنا ، يمكن أن يصلح بالنسبة
للإشتراكية البريطانية ، فطبعاً هناك وعى كامل ، لكن عندنا
يقول المثل ان سرقة الحكومة ليست سرقة ، الشطارة ان الإنسان
يتهرب من الضريبة .

معنى ذلك أننا لا يمكن فى يوم من الأيام سوف نحصل على الحق
الشعبى من نظام الضرائب التصاعدية .

ولهذا جاءت الإشتراكية .

والإشتراكية ضرورة فى البلاد النامية لان المنتج القومى مخلود ،

وكما تقول سيادتكم أننا سنلجأ في حلقة مفرغة ، هل نبدأ بالإقتصاد
أو نبدأ بالإجتماع ، الواقع أنه من الممكن البدء بالنتيجة الإجتماعية
عن طريق الإستناد على عمليات الإثبات الخارجية مثلما يفعل الكثير
من الدول النامية . بعد ذلك عمليات التنمية الإجتماعية تصاحبها
عمليات تنمية إقتصادية .

ومن هنا الف وقفة عتسب .

نحن قد بلدنا كثيرا من أجل العمل العربي ، ومات شبابنا من
اجل هذا .

ولا نمن ٠٠ ونحن يأتي وقت الحساب يتقدم اليها خبراء الإقتصاد
في العالم العربي ولا يعطوننا رأس المال الى بحساب معلوم .
ولكننا ارقنا دماء ابنائنا بدون حساب ٠٠

انني اريد ان أقول ان هذا التخریب الذي حدث في الإقتصاد
المصري هو نتيجة الحروب المتلاحقة العربية التي خاضها الشعب
المصري . لقد بدأنا بتخطيط أول وتخطيط ثان ، كلها ضاعت
في سبيل العمل العربي الموحد . لم يقدم شعب عربي واحد مثل ما
قلنا من التضحيات من أجل فلسطين . ومع ذلك يراد بنا الآن
ان تقدم كشف حساب للإفتتاح ، ولا يعطى لنا رأس مال الا إذا
أعطى لم ١٠٪ أو ١٢٪ .

مكنا يتعاملون معنا بعد ان ارقنا دماءنا من أجل العمل العربي .
لم تعط لنا الدول العربية جزءاً مما اتفقناه كما تعطى امريكا اسرائيل

بلون حساب ، والعلاقة بيننا وبين أشقاتنا العرب علاقة عضوية أقوى من العلاقة بين أمريكا وإسرائيل .

كنت أنتظر ان يأتى اصحاب رؤوس الاموال العرب ينفقون اموالهم هنا ولا يسألوننا الحساب . اسمع ان رأس المال جبان ، ولكنه جبان حينما يكون التعامل على اساس مصلحتى ومصلحتك . لكننى قدمت البرهان على اننى الذى اعمل من اجل القضية العربية ، وانا قدمت شبابى ، وقدمت رأسمالى ، وخربت الاقتصادى كله ؛ من اجل العمل العربى .

والآن انتظر ما يثلج صدرى ويعطينى الأمل فى المستقبل ، انا الذى أجهزت على مصانعى حتى أصبحت كلها (خردة) أجهزت على كل ما أملك من أجل العمل العربى .

والآن يقال لى اننا نريد ان نفتح إقتصادياً ، وان تغيروا كل قوانينكم . . . كيف أغير كل قوانينى ؟ كيف أغير كل تشريعات العمال ، ومكاسب العمال التى أخذوها الآن ؟ كيف أعيد البلاد الى برائن الأقطاع ثانية ؟ كيف أعيد أقطاع رأس المال ثانية ؟

فى بلدنا ٧٠٪ منها جهلاء ، يعنى (الشطار) من أصحاب المال يستطيعون الضحك على الشعب كله بين يوم وليلة ، ويستطيعون الإستثمار بكل رأس المال وبكل الأراضى ثانية ، وتضيق مكاسب الشعب . انا لا أستطيع ان أنفذ هذا الا إذا كان لدى ١٠٠٪ متعلمين

فى الشعب ، وكان هناك وعى فى الشعب ، عندئذ استطاع ان أقول ان لديه حصانة فى أن يقف أمام رؤوس الأموال .

أما ان أترك المسألة (دعه يعمل ، دعه يمر) كما يقولون فهذا أمر لا أستطيع السكوت عليه لانه سيعطى كل مكاسب الشعب فى أفواه المستثمرين .

هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى مسألة إزالة الفوارق بين الطبقات أو التقريب من الفوارق بين الطبقات ، . هذه مسألة لم يقل بها لا ماركسيون ولا غير ماركسيين ، نحن الذين قلنا بها ، لان تعبير فوارق عند الماركسيين غير موجود ، لا يوجد عند الماركسيين الا طبقة واحدة . طبقة البروليتاريا . أما القضاء على الطبقات الأخرى عند الماركسيين فقضاء دمنى ، لا تنويب ولا تقريب .

مسألة التقريب والتنويب هى أساس التحالف الذى نتكلم عنه اليوم . فاذا لم يحصل التنويب فلا يتم تحالف فى جو صحى .

لكن لا حصل لا تنويب ولا تقريب ، ولا شئ ، لان العجلة واقفة ، كلها موجات صرف بالف مليون جنيه تصرف فى البحر وتذهب هنا وتذهب هنا وتصرف على كل العمل العربى ونترك أبناءنا جوعاً ..

لهذا أنا اعتقد ان الحل المثالى هو ان تعطى الدول العربية لمصر بدون حساب . . من خلال جهاز عربى لا يقف وراءه تجار المال بل يقف وراءه الوطنيون المخلصون .. لا يعطوننا بسعر ١٢٪ و ١٥٪ بل بسعر ٣ أو ٢٪ أو بسعر رمزى ، ولتضمن لهم رأس المال .

وهذا هو ما تقابلنا به البلاد العربية وشكراً .

الحاضر : عاب علىَّ استاذ الفلسفة اننى دعيت إلى تحقيق العدل الإجتماعى « الممكن » ، وصفة الممكن هذه محل العيب هى التى لازلت احرص عليها .

لاننى لا استطيع أن أدعو إلى تحقيق العدل الإجتماعى المستحيل
قضية فلسفية :

كان المفروض ان يعرفها استاذ الفلسفة اكثر من استاذ الاقتصاد

اننى لم أدع إلى نظرية رأسمالية أو غير رأسمالية ، دعيت فى صلب المحاضرة إلى صياغة نظرية عربية تحيط بالإطار العربى العام من الناحية الكلية ، وتراعى الإلتباه المحلى الخاص بالنسبة إلى كل إقليم عربى من الناحية التفصيلية .

لقد عشت فى موضوع التكامل الإقتصادى العربى خمسة وعشرين عاماً داخل نطاق جلسات ونشاط جامعة الدول العربية وخارجها ، وكل إقليم عربى له ظروفه التى تحدد وجهة نظره ، وتعددت

وجهات النظر ، أذن كيف يمكن التوصل إلى التكامل الإقتصادي
العربي رغم اختلاف وجهات النظر العربية المنبثقة من اختلاف
عناصر الظروف العربية ؟

لا بد ان تستخلص نظرية اقتصادية عربية تحيط بهذه الظروف
العربية (باكر) قدر ممكن وتراعى التفاصيل الجزئية الإقليمية
(باكر) قدر ممكن أيضا حتى يمكن إيجاد إطار اقتصادي
عربي تتكامل فيه الطاقات العربية الاقتصادية .

ولم اسم هذه النظرية بنظرية رأسمالية او غير رأسمالية . ولا
تهمنى ولا تهم الاقتصاد العربي اية تسمية ، اللهم هو إيجاد قدر
مشترك للتكامل الاقتصادي العربي ، ولك ان تسمى هذا القدر
المشترك بأي اسم .

لا يهم .

لقد اوضحت في المعاصرة ان المهم هو استخلاص نظرية عربية
تنبع من ظروف المجتمع العربي .
• فلا استيراد فكري
• ولا جمود فكري
• وانما ايمان فكري في افضل الحلول العربية الممكنة ..

هذا كلام ثابت في المحاضرة ولا زلت اتمسك به واكرره :

الاستاذ المعقب يقول ان الاشتراكية ضرورية في البلاد النامية ، وقد سمعنا هذا الكلام كثيرا جداً ولم نسمع حتى الان شيئاً عن تحديد قاطع للاشتراكية ، وفي مصر لا زلنا نسمع كثيراً عنها ولم نسمع شيئاً عن تحديدها . الاستاذ المعقب لو وقف الان بيننا يحدثنا عن الاشتراكية فانه لن يأت بتحديد قاطع لها ، ولو طلب منه اللقاء محاضرة يحدد معالم الاشتراكية وابعادها ونظريتها فانه لن يستطيع .

ماهى الاشتراكية ؟ للاحد يعرف ..

انت تطلب من الحكومة المصرية الحالية ان تحدد لك مفهوم وابعاد الاشتراكية ، سيادتك استاذ فلسفة ، تفضل الان حدثنا عن الاشتراكية وحدد لنا ابعادها وشرح لنا نظريتها .

نفس الاستاذ مقاطعاً : أحيط سيادة المحاضر علماً بأننى أصدرت كتاباً سنة ١٩٦٦ عن النظم الاشتراكية ويمكن ان يقرأ فيه عن الاشتراكية .

المحاضر : قال الأستاذ المعقب ان تعبير (فوارق) عند الماركسيين غير موجود ، وأن مصر هى التى ابتكرت مسألة ازالة الفوارق بين الطبقات .

هذا الكلام غير صحيح ، واذا كان الاستاذ المعقب قد أصلر كتاباً عن النظم الاشتراكية سنة ١٩٦٦ فلقد أصلرت كتاباً عن الماركسية سنة ١٩٧٤ ٥

الماركسية نادت بإزالة الفوارق بين الطبقات ، ومع ذلك أفرزت الممارسة الماركسية عدة طبقات جديدة في البلاد التي اعتنقت النظرية الماركسية ، ولقد أدرك كارل ماركس نفسه استحالة إزالة كل الفوارق بين الطبقات واستحالة إقامة مجتمع من طبقة واحدة ، فقال في كتابه الذي بعنوان (نقد برامج جوته) من صفحة ٢٣ إلى صفحة ٤٠ :

تتميز مرحلة الانتقال من الناحية السياسية بانها مرحلة لاتزول فيها الطبقات تماما ويوزع فيها الناتج القومي حسب العمل ، وهذه هي المرحلة الاولى من الشيوعية تميزا لها عن مرحلة اعلى ينعدم فيها التمايز الطبقي كلية ، وتقرض فيها الدولة ، ويتم توزيع الناتج القومي بين الافراد بحسب الحاجة . وسمى ماركس هذه المرحلة الاولى من الشيوعية بدكتاتورية البروليتاريا ، أى ديككتاتورية الطبقة العاملة على بقية الطبقات المنتجة الأخرى .

ولما وجد لينين أن هذا الكلام غير مقنع ، وأن العقلاء لا يقبلون من النظرية الماركسية هذا التناقض الفكري ، لأنها وهى تقوم على أساس إزالة الفوارق بين الطبقات وإنشاء مجتمع من طبقة واحدة فأنها في نفس الوقت تقر استمرار الطبقة وتكتفى فقط

ببساطة طبقة واحدة على بقية هذه الطبقات ، وتعتذر مبررة
هذا التناقض بان الطبقة ستبقى فقط أثناء فترة الانتقال إلى أن تأتي
المرحلة العليا حيث تنقرض الدولة ويتم توزيع الناتج القومي
بحسب حاجة كل فرد من أفرادها ، لما اكتشف لينين هذا التناقض
أراد أن يبرره في كتابه الذي بعنوان (الثورة البروليتارية والاحاد)
صفحة ٣٤ فقال :

(بالرغم من ان الهدف النهائي من ديكتاتورية البروليتاريا هو الغاء
التمييز الطبقي . فان المرحلة الاولى تشبه ديكتاتورية البورجوازية في
انها هي الاخرى ديكتاتورية طبقة ضد اخرى ، ولكن ذلك لا يشينها
فهي ديكتاتورية الاغلبية ضد الاقلية . . . ولذلك لا يعدها اي قانون
ولا تكف عن اتباع اقصى اساليب العنف وبغير رحمة) .
اخذ . . .

توجه طبقية في الممارسة الماركسية وتقرها النظرية الماركسية .
اما القول بأنها مستمر فقط اثناء المرحلة الأولى (الانتقالية)
فالسؤال المهم هنا هو : متى ميصل المجتمع (اي مجتمع) الى المرحلة
العليا من الشيوعية انشاء الله ؟

أجاب كارل ماركس عن ذلك بقوله انه عندما ينمو المجتمع
وتستقر الممارسة وتنقرض الدولة ويصبح الانتاج على اساس (من
كل حسب طاقته) ويكون التوزيع على اساس (لكل حسب
حاجته) عندئذ يصبح المجتمع في المرحلة العليا من الشيوعية .

ولكن كارل ماركس لم يوضح لنا كيف يمكن تنفيذ ذلك. كيف يمكن ان يعطى الفرد حسب طاقته ، ثم يأخذ حسب حاجته ؟ ان الاجتهاد النظرى حول من يعطى ، أى من ينتج ، وحول من يأخذ ، أى من يستهلك ، فى مجتمع بغير دولة ، ان هذا الاجتهاد يتضمن جوابه الفطرى . فالكل يفضل ان يأخذ ويفضل الا يعطى .

وعندما يكون الاخذ (سهلا) يصبح العطاء (متعلرا) •

وعندما يصبح العطاء (متعلرا) فانه ينقرض حتى يصبح الاخذ (مستحيلا) • وبذلك ينهار الاجتهاد النظرى على راس النظرية الماركسية •

بتعبير آخر . .

فى غياب الدولة اى التنظيم الذى ينظم الطاقة اى الانتاج وينظم الحاجة اى التوزيع ، فى غياب الدولة التى تردع الاسترخاء البشرى الغريزى ستتناقص الطاقة وستزايد الحاجة .

وعندما تتناقص الطاقة ولا تتناسب مع تزايد الحاجة سيحدث صراع دموى على الانتاج المتناقص وعندئذ يسود الاقوى ويعود المجتمع الى شريعة الغاب . وهذا هو مال التجربة الماركسية اذا افترضنا امكانية وصولها الى المرحلة العليا من الشيوعية •

وهذا لا يهمنى الان . وانما الذى يهمنى الان هو ان المرحلة الاولى من الشيوعية تسلم بوجود طبقات داخل المجتمع ، وكل ما تفعله

هو أنها تسلط طبقة تقول عنها أنها طبقة الأغلبية وتعطيها سلطة اتباع أقصى أساليب العنف وبغير رحمة ضد من عداها من فئات المجتمع .

أما ما ذكره الاستاذ المعقب قائلا ان مصر قد فقدت الكثير من أجل القضية العربية فأننى لا أنكر ذلك ، ولا أحد فى العالم العربى ينكر ذلك ، وأننى أريد ان أوضح لسيادته ما يلى حتى لا يخطئ فهمى :

اولا - انا رجل لا املك سوى معاشى ،

وليس عندى مال أريد أن أقرضه أو استثمره وأريد أن أحمى نفسى بتشريعات جديدة ، وليس عندى أرض صادرتها الدولة وأحاول استرجاعها بتصحيح القوانين السائدة .

ثانيا - والدتى مصرية وزوجتى مصرية

فلا داعى للمزايدة امام السادة الحاضرين باسم مصر التى ضحت من أجل القضية العربية ، لا داعى لمخاطبة السادة الحاضرين من الزاوية العاطفية .

دعنا ياسيدى الاستاذ نخاطبهم من الزاوية العقلية وحدها ..

مصر قدمت الكثير من أجل القضية العربية ، وسوف تقدم الكثير على طول التاريخ وعرضه وهذا قلب مصر بحكم حجمها وموقعها العربى ومن مصلحة جميع العرب أن يقفوا معها وأن

يقدموا لها كل ما تحتاج من أجل المصلحة العربية .
لكن هذا ليس موضوع هذه المحاضرة .

موضوع المحاضرة باختصار ينحصر في ان مليارات من الأموال
العربية غير مستثمرة في الساحة العربية ، ولا تملك مصر ان تفرض
عليها بالقوة ان تتحول الى الاستثمار في مصر .

قلت لسيادتك في المحاضرة ان خبير الكويت يعلن أن العاطفة
ليست كل شيء وان الرباط القوي ليس كل شيء ، وان سيادة
الرئيس السادات صرح بأنه يجب ان نراعى العصب الحساس
لدى المستثمر العربي .

فاذا تطلب مني ان أقول اكثر من ذلك ؟

اننى أتمنى ان يعصب العرب فوائض اموالهم في مصر . . ولكن
هل هذا ممكن في ظل الشعارات والتشريعات المصرية الحالية ؟

الممكن فقط هو ان تعمل من جانبك على تجميل (الدكان) هنا في
مصر حتى تجلب (الزبون) .

هذا هو منطق الاقتصاد، منطق العصر ، وكل عصر ، باختصار
وبلا أدنى لف أو دوران .

يوجد عنصران يجب أن تضعهما في اعتبارك بمنتهى الوضوح
والصرامة . يوجد في العالم العربي نحو ٢٥٠ مليون فداناً من الاراضى

الصالحة للزراعة وكلها خارج مصر وتوجد مليارات من الأموال
العربية الفائضة وكلها خارج مصر .

السؤال هنا . . كيف يمكن ان تتلائم مصر مع المتغير الذى حدث
فى العالم العربى ؟ .

لن تستفيد مصر مطلقا اذا وقفت انت متحمسا فى هذه القاعة وقمت
انا بالتصفيق لك وهتفنا سويا بالحل المثالى الذى تنادى به وهو
ان تعطى الدول العربية لمصر بدون حساب .
لن تستفيد مصر من ذلك الحماس . . .

لن تستفيد مصر الا اذا تسللت الى عقلية المستثمر العسبرى
او صاحب الارض العربى بالقدر الذى يجعله يفضل الاستثمار فى
مصر او الاستعانة بالخبرة المصرية فوق ارضه .

لقد كنت اتمنى الا أقول ذلك، كنت اتمنى ان أقول فى هذا،
اغاضرة (ليس فى الامكان ان يكون فى مصر ابداع مما كان) .
ولكن هل أكون بذلك قد أدبت واجبا قوميا ؟

انا فى الامور الاقتصادية والاجتماعية ينبغي ان نبحث موضوعنا
بهذو، وعقلانية ، وعندما قلت فى المحاضرة انه ينبغي ان يسود العقل
فلقد اردت من ذلك ان نتجنب الوقوع اسرى للانفعالات العاطفية ،
فنحن علماء يجب علينا ان نحتكم دائما العقل ، ونترك الانبهار العاطفى
لبعض الشباب الذين يثورون تحت تأثير الشعارات الجوفاء، ويكسرون
مصاييح الشوارع وزجاج المحلات العامة .

نحن مفكرون ، نحن اساتذة ، نفكر بالعقل وبمنطق العقل ، ومنطق العقل يقودنا الى التفكير بمنطق الرجل الذي نريده أن يأتي بأمواله الى مصر ، وبمنطق صاحب الارض الذي نريد ان نذهب اليه لنعمل معه فوقها .

هكذا ينبغي ان نفكر ، ولا نكتفى بالجلوس على أرض مصر ونهتف بأن مصر قد ضحت بعشرة الاف شهيد في اليمن ، وأكثر من ذلك في فلسطين ، ويجب على الدول العربية ان تقدم الى مصر كذا وكذا وكذا .

هذا معروف جيدا ، يعرف العرب جميعا ان مصر قد ضحت بالكثير ، ويمكن ان يقف من يقول لك ان الهزائم العسكرية والسياسية التي حلت بمصر قبل ٦ اكتوبر سنة ١٩٧٣ مصر وحدها هي المسؤولة عنها وليس احدا من العرب . اليس هذا من الممكن يا حضرات السادة ؟

• • •

اشكركم . .

اذن . . حضراتكم توافقون معي على أنه لا ينفع مصر أن تكتفى بالقول بأنها حاربت وأنها ضحت . وأنما يلزمها ان تهيئ المناخ الذي يجذب الاستثمارات العربية اليها ، وهذا هو موضوع المحاضرة بالضبط ، أما المساعدات العربية فانها موضوع آخر تماما

وهي تأتي الى مصر سواء في صورة علنية أو في صور كثيرة سرية
والرئيس السادات يكرر دائما اغتباط ميادته بذلك .

نفس الاستاذ : أريد التعقيب .

رئيس الجلسة : بشرط ان نلتزم بقصر الكلمة وبأن نأخذ الموضوع
بصفة عقلانية ، بمعنى أن يكون الكلام بالحجة والبرهان ، ولا داعي
للتحدى .

استاذ آخر : لا تعقيب على تعقيب ، والاستاذ الدكتور عبد
الرحمن البيضاوي اعطانا مشكورا محاضرة بفكره ، ولا معنى أن
نتحداه .

الاستاذ السابق : أريد فقط ان اكمل تعقيبى وباختصار .

فيما يختص بالاشتراكية فاني اعترف للدكتور المحاضر بأن مصر
ليس فيها اشتراكية قائمة على فكر واضح ، فيها اشتراكية حركية ،
وهي الاشتراكية التي بدون نظرية ، ولذلك اخطأنا .

لكن الماركسية وبرنامج جوته . . هذا كلام عن برنامج
مرحلي ، وما جاء بعد ذلك من آراء لينين وآراء ستالين صحح
النظرية الماركسية ، ولذلك نسميها النظرية الماركسية اللينينية ، ثم
ان الدستور السوفييتي ينص صراحة على انه لاحقوق مطلقا لفسير
الطبقة العاملة وإن الحقوق والنظام كله للحزب ، فهو قائم على طبقة
واحدة ، والدستور السوفييتي موجود ، ولا شيء غير ذلك .

أما الطبقة التي كنت انتظر من سيادتك ان تتكلم عنها فهي طبقة الانتلجيسيا التي ظهرت داخل النظام السوفيتي ، الذين هم الحكام وأصحاب المراتب العسكرية العليا ، لكن النظام السوفيتي بحكم الدستور قائم على طبقة واحدة ، وهذا ما أدت اليه الدياليكتيك أو المادية التاريخية ، ولا شيء غير هذا .

ولو وجد برجوازيون فانهم مضغوطون ولا راي لهم ولا حق لهم في التعبير عن آرائهم في الصحف ، ولا حق لهم في الوظائف العامة . ولا حق لهم في اى شيء .

اذن .. توجد طبقة واحدة فقط في الاتحاد السوفيتي . واذا وجدت هناك طبقات اخرى فهي مضغوطة ولا وجود لها .

أما نظرية ذبول الدولة فاني اتفق مع سيادتك فيها بأنها نظرية لن تتحقق ، وقد سألوا لينين عن أوصافها فقال سأصفها لكم عندما تتحقق .

أما تفسير سيادتك للماركسية وانها سوف تنتكس فانها لن تنتكس أبداً .

استاذ آخر : اننا لم نأت هنا لنستمع الى السيد المعقب عن محاضرة عن الماركسية .

نفس الاستاذ : لقد انتهى تعقيبى واننى متفق مع الاستاذ المحاضر .

استاذ آخر : اشكر الدكتور المحاضر على هذه المحاضرة التي

عرفتنا بموضوعات كثيرة ، كما عرفتنا به كشخصية لها فكر واضح وذات ابعاد واضحة جدا ، وبذلك عرفنا موقعه من الفكر الأتصادى العالمى .

وارجو أن اصل بسرعة الى موضوع خالد محبى الدين ، وانا أرى ، والحمد لله ، أن خالد محبى الدين عندما نشر هذا المقال فى روز اليوسف فانه قد اوضح لكل ذى تفكير عادى بسيط مدى افلام الماركسية ، انه يقول للمسلمين تعالوا يا مسلمين الماركسية فيها اسلام ، الماركسية التى قالت ان الدين أفيون الشعوب فيها اسلام.

وكما قال الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الازهر لو كانت الماركسية هى الاسلام ما كان هناك داع للماركسية وكفاية الاسلام.

المهم ان نشر رأى ولو كان مخالفا لرأى الاغلبية فانه ظاهرة صحية جدا ، وانا فى صف الحرية التى دافع عنها احد زملائنا المعقبين فى هذه القاعة والتى لم يهاجمها الاستاذ المحاضر مطلقا لكنه قد نبه فقط الى خطورة استغلال اعداء الانفتاح لها ، وانى أرى أن ذلك يدعم الانفتاح لان نشر كل الآراء يوضح لكل الذين يريدون الحقى لنا كم واحد يعارض وكم واحد يؤيد ، فهم سيجدون ان أغلبنا من المؤيدين للانفتاح وان حفنة فقط من الأقلية هى التى تعارض الانفتاح .

كما يوضح لهم ان الظلام الذى كان عندنا قد اتبع الكثير من الناس

بلن عندنا حزب شيوعى كبير لانه فى القلام لم يكن ظاهرا الا عود
كبريت شيوعى ، بينما كانت كل الراء الاخرى البتة يحاربها
الحاكم الذى لم يستبق حوله الا الشيوعيين .

أما موضوع الاشتراكية الذى اثير فى هذه الجلسة ، فان
الاشتراكية الموجودة فى بلدنا ، وانا لست خبيرا فى الاشتراكية
ولا أعرف عنها الا ما يعرفه متصف عادى فان هذه الاشتراكية
لا تقابل بالضبط كلمة Socialism وانما هى مجرد محاولة من
الحاكم ان يضع اذواق الناس فى جيبه حتى تصبح مصائرهم فى يده

بعد ذلك ان سيادة المحاضر بصفته مفكرا اقتصاديا متدينا فاني
ارجوه ان يضع خطة اقتصادية اسلامية ، أى خطة اقتصادية
تقابل الخطة الماركسية ، فالخطة الماركسية واضحة والدين الاسلامى
نعرف مبادئه بصفة عامة ، ولذلك ارجو أن نستخلص منها برنامجا
اقتصاديا محددا .

المحاضر . اعدكم بذلك انشاء الله .

رئيس الجلسة : احد الاساتذة الحاضرين ارسل سوآلا مكتوبا يقول
فيه « سيادة الدكتور البيضانى سمعنا و عرفنا انه فى عهد الرئيس
السابق جمال عبد الناصر وجهت الدعوة اليك والى عدد كبير من
القيادات فى الجمهورية اليمنية للحضور الى القاهرة فى طائرة واحدة
وعقب وصولكم تم القبض عليكم جميعاً واعتقالكم جملة ، فهل
تعطى لنا تفاصيل دقيقة لهذه الواقعة تسجيلا للتاريخ ؟ » .

المحاضر : لقد حاولت الهروب من هذا السؤال الذى وصلنى منذ بداية الحوار واحلته الى السيد رئيس الجلسة اعتقادا منى انه سوف يساعدنى على هذا الهروب ، على اعتبار انه خارج عن موضوع المحاضرة ، واخشى أن يقال خارج هذه القاعة اننى حولت موضوع المحاضرة من موضوع اقتصادى الى موضوع سياسى .

رئيس الجلسة : الحوار مستمر والموضوع واحد والحاضرون يرغبون فى الاستماع الى اجابة هذا السؤال .

المحاضر : عندما بدأ التخطيط لثورة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ اتضح اننا فى حاجة الى دعم سياسى وعسكرى من مصر ، وهذا لم يعد الآن خافيا على احد بعد أن نشرته كل الكتب الأجنبية التى كتبت عن احداث اليمن ، وكان من المتفق عليه انه يكفيننا ثلاثمائة عسكرى مصرى وثلاث طائرات كرمز فقط يقنع الشعب اليمنى بهوية القائمين على النظام الجديد ، وقد وصلت المساعدة العسكرية المصرية ابتداء من اليوم الثالث عشر أو الرابع عشر من قيام الثورة .

لكننا فوجئنا بتكرار المأساة التى وقعت فى سوريا ايام وحدتها مع مصر ، فوجئنا بتدخل سياسى مباشر من جانب هذه القوات المصرية بموجب اوامر من القاهرة :

وبدأ يتضح ان هذا التدخل يكاد يلقى شخصية اليمنيين القسامين بالحكم فى اليمن . مما سهل على الذين عارضوا النظام الجديد استمالة

قطاعات شعبية كبيرة تحت شعار مقاومة ما وصفوه بالاستعمار المصرى .

و كنت (بحكم منصبى وبسبب المسئوليات التى القيت على عاتقى فى ذلك الوقت) فى موقع الصدام مع بعض تصرفات القيادة العسكرية العربية فى اليمن مما كان يستدعى ، من حين الى آخر ، وصول الرئيس السادات والمرحوم المشير عبد الحكيم عامر الى صنعاء للنظر فى الخلافات التى كانت تحدث بينى وبين هذه القيادة ، واشهد انهما كانا كثيرا ما يعطينى الحق فيما تمسكت به .

و كنتيجة لعدة عوامل يمنية موضوعية ، وأخرى دولية ، بالإضافة الى خروج القوات المصرية فى اليمن عن الهدف الذى جاءت الى اليمن من أجله ، وظهورها على نحو ما فى صورة لم تتفق مع طبيعة الشعب اليمنى وحرصه على استقلال ارادته الوطنية، كل ذلك أدى الى اتساع رقعة المعارك الحربية التى مزقت الصفوف الوطنية وحالت دون تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى الذى هو بيت القصيد الذى استهدفه النظام الجديد فى اليمن .

لذلك حاولت بحكم منصبى كنائب لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية أن اصنى حسابات اليمن مع كل من امريكا وبريطانيا لاستعادة السلام الى اليمن ، ووصلت فعلا الى اتفاق مع امريكا على الاعتراف بالنظام الجمهورى فى اليمن واقرار السلام فى جنوب شبه الجزيرة العربية . وذلك فى ست رسائل

تاريخية تبادلتها مع الرئيس الامريكى الراحل كندى ، وكذلك استلمت رسالة من المستر ماكيلان رئيس الوزراء البريطانى فى ذلك الوقت يبدى فيها استعداد بريطانيا للاعتراف بالنظام الجديد فى اليمن .

أما المملكة العربية السعودية فقد بلغنا فى صنعاء فى ذلك الوقت أن الأسرة المالكة السعودية قد اتفقت فيما بينها على عودة جلالة الملك فيصل رحمه الله (ولى العهد فى ذلك الحين) من الخارج الى الرياض كى يتولى الحكم الفعلى فى المملكة للاستفادة من مواهبه باعتباره سياسى محنك يستطيع أن يهتدى الى الصيغة الملائمة التى تضمن اقرار السلام فى شبه الجزيرة العربية .

فى ذلك الوقت كان من بين اعضاء مجلس قيادة الثورة فى اليمن من يطالب بالمزيد من القوات المصرية والا فلتطلب اليمن قوات من العراق فى وقت كانت فيه علاقات الرئيس الراحل عبد الكريم قاسم مع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر على أشد ماتكون عليه الصراعات السياسية ، الامر الذى كان يهدد بكارثة عسكرية بين القوات المصرية والقوات العراقية فيما لو وصلت هذه الأخيرة الى اليمن ، بينما لم يكن الموقف العسكرى فى اليمن يحتاج الى أى مزيد من القوات بل كانت مؤشرات السلام واضحة للعيان .

فوصلت الى القاهرة على رأس وفد عسكرى لنشرح هذه الظروف للرئيس عبد الناصر ولم اكن ادنى ان التفوذ الشيوعى كان قد وصل

الى العصب الحساس فى القاهرة ، وكان التيسار الشيوعى يرفض السلام فى اليمن ، لان السلام فى اليمن معناه الاستفتاء عن التواجد الشيوعى المتمثل فى الاسلحة والخبراء الى جانب القوات المصرية التى اصبحت تتأثر بهذا العصب الحساس وتخدم اهداف من يضغطون عليه سواء علمت بذلك او لم تعلم .

و كنت أشعر بالأطماع الشيوعية فى اليمن ، وكان ذلك مما دفعنى الى الاعلان عن أننا لن نقبل الشيوعية ولن نسكت عليها فى اليمن . وكان ذلك فى خطاب شعبى عام . ثم اندفعت الى طلب السلام بأى ثمن ، ونصف الجمهورية خير من الشيوعية ، ونصف الأمامية خير من الشيوعية ، وبعد اقرار السلام فى اليمن نتفق جميعا جمهوريين وامامين لاننا جميعا من المؤمنين ، ثم يأخذ التطور الحضارى مجراه فى اليمن بهدوء وتدرج بعد ان فتح النظام الجديد ابواب التطور والحضارة امام الشعب اليمنى .

وصلت الى القاهرة على رأس ذلك الوفد العسكرى ، وبعد جلسة المفاوضات اخبرنى الرئيس الراحل (قبيل ساعتين من مغادرتى القاهرة فى طريقى الى اليمن) بأن الأخ الرئيس السلال قد بعث اليه برسالة يطلب منه فيها الحيلولة دون عودتى الى اليمن ، ولذلك طلب منى الرئيس عبد الناصر ان ابعث الى الأخ الرئيس السلال استقالتي لاسباب صحية .

وانتهى الامر الى كتابتي هذه الاستقالة لاسباب صحية ، والتزمت سكنا لى فى القاهرة ؛

فى ذلك الوقت كانت اموال اليمنيين المهاجرين تتدفق على

اليمن بعد أن انشأت البنك اليمنى للإنشاء والتعمير ، وكنت قد بذلت جهودا مفضية من أجل استمالة هذه الأموال الى اليمن كى يقوم القطاع الخاص بالعبء الأكبر فى النهضة فى اليمن ، حيث لم تكن فى خزينة الدولة أموال تكفى لأقامة مشروعات استثمارية ، كما كنت ولا زلت اعارض فى اقتراض الدولة قروضا فوق طاقة اقتصادها الوطنى .

مكتفيا بالاقتراض الدولى بالنسبة الى مشروعات معينة حيوية تستطيع الدولة ادارتها أو الاشراف عليها فى نطاق كوادرها الفنية والإدارية المحدودة التى هى صلب مايسمى بالهيكل الاساسى (Infra Structure)

بعد أن خرجت من الحكم تضاعف جهد الدولة فى مجال تشجيع عودة هذه الأموال المهاجرة ، كما انكمش اهتمام الدولة بتهيئة المناخ الملائم لاستثمار ما وصل منها فعلا الى اليمن ، بل حدث ان قامت الدولة ببعض التصرفات التى جعلت المستثمرين اليمنيين يهربون بها مرة أخرى الى الخارج، ووصل بعضهم فعلا الى القاهرة ، وقالوا لى لقد حرصتنا على العودة الى اليمن فبعنا فى الخارج فنادقنا بعنا شركاتنا ، بعنا مصانعنا ، بعنا بيوتنا ، اخذنا اموالنا ؛ ذهبنا الى اليمن ، وضيعناها فى البنك الذى انشأته ، ثم جاءت المصفحات تستولى على اموال البنك ، فانقذنا ما امكنا انقاذه وتركنا اليمن ، فماذا نفعل الان ؟

ذهبت الى الرئيس عبد الناصر واستأذنته في السفر الى عدن لإنشاء بنك يبنى هناك يكون على مقربة من صنعاء على أمل ابقاء هذه الأموال في المنطقة حتى تكون جاهزة للعودة الى صنعاء عندما تستقر الأمور فيها ، لانه سوف يصبح عندئذ من السهل دمج البنك اليمنى في عدن بالبنك اليمنى في صنعاء ، مع احتمال ان يكون البنك اليمنى في عدن من دعائم الاستقلال الاقتصادى عن الوجود البريطانى الذى جعل عدن تعتمد فقط على اقتصاد العمارات التى كان يسكنها ضباط وموظفو القاعدة البريطانية ، فوافق الرئيس عبد الناصر ، كما وافق الأخ الرئيس السلال الذى كان في ذلك الوقت في القاهرة .

ذهبت الى عدن ، وقبل ان انتهى من مهمتى ارسل الرئيس عبد الناصر زوجتى الى عدن تخبرنى بأن الرئيس يريد عودتى الى القاهرة في الحال ، فأرجعتها على نفس الطائرة التى وصلت بها الى عدن لان تقاليد اليمن لاتسمح بقيام الزوجات بمثل هذه المهام ، وطلبت منها اخبار الرئيس اننى سوف اعود الى القاهرة بمجرد انتهائى من تأسيس البنك ، وفعلا عدت بعد ذلك الى القاهرة حيث جرت مناقشة حادة انتهت باعتقالى وادخالى الى السجن الحربى .

استاذ : السجن الحربى في اليمن ؟

الحاضر : لا . . السجن الحربى في مصر .

وكانت هذه أول سابقة يقدم فيها الرئيس عبد الناصر على اعتقال شخصية سياسية يمنية ويزج بها في السجن الحربى ، ولعله اتخذ منها سابقة شرعية بررت له اعتقال المزيد من الشخصيات السياسية اليمنية فيما بعد على نحو ما سوف اشرحه لحضراتكم .

ومن حسن حظى أن الرئيس السادات كان على علاقة جيدة سواء مع الرئيس عبد الناصر أو معى ، وهو الذى استطاع ان يخرجنى من ظلمات القبر في السجن الحربى ، واننى اشكره على ذلك وارسل اليه من هذه القاعة تحية حارة ودعاء غلصا من قلبى بطول العمر .

استطاع الرئيس السادات بعد جهد كبير ، ان يفك اسرى من السجن الحربى بعد ٢٥ يوما من اعتقالى .

ومما يذكر ان بعض القطاعات الشعبية في اليمن كانت قد اظهرت استيائها من هذا التصرف غير الشرعى والمخالف للقانون الدولى ، ولكن القيادة اليمنية بالجمهورية في صنعاء لم تظهر نفس هذا الاستياء . ولعل هذا الصمت الرسمى هو الذى أقنع الرئيس عبد الناصر بأنه اصبح من حقه ان يعتقل من يشاء من القيادات اليمنية ، الأمر الذى دفعت القيادة اليمنية ثمنه غالبا عندما قرر الرئيس عبد الناصر فى وقت لاحق اعتقالها بالجملة والقاتها في السجن الحربى فى القاهرة حيث بقيت هذه المرة فى اعماق السجن اكثر من سنة . للأسف الشديد .

فى سنة ١٩٦٦ ترابا الاختلاف بين القيادة اليمنية والقيادة

العسكرية المصرية في اليمن ، وكان الأخ الرئيس السلال يفضل البقاء في مصر بعد أن أصبحت الأمور في صنعاء تجري بعيداعته وعن ايدي اليمنيين .

ولا وصلت الاممور هناك الى حشد ضياع الذات اليمنية اتفق قادة اليمن على الوصول الى القاهرة لعرض شكواهم على الرئيس عبد الناصر ، فجاء الى القاهرة نحو ثلاثين من رجال القيادات اليمنية العليا العسكرية والسياسية ، في طائرة خاصة ليقولوا للرئيس عبد الناصر انهم مهتمون شعبيا بانهم يحكمون اليمن بينما هم ابعد الناس عن السلطة الحقيقية ، وان امورا كثيرة تنسب اليهم لا يرضاها الشعب اليمني ولذلك فانهم لا يستطيعون تحمل مسئوليتها شعبيا وتاريخيا .

كما كان العسكريون اليمنيون يشفقون على تورط القيادة المصرية في معارك اكثرها مفتعلة ولاطائل منها ، وكان في وسع القيادة اليمنية ان تعالج امور اليمن باسلوب وطني يحمي يحفظ الكثير من الدماء المصرية الدكية الغالية على شعب اليمن وعلى الامة العربية كلها .

كما كانت في ذلك الوقت وسائل التعذيب قد دخلت الى اسلوب الادارة السياسية في اليمن ، واصبح الشعب اليمني يستنكر شراء ادوات تعذيب بمئات الالوف من الدولارات من ادوات كتي وادوات نفخ وادوات خلع جلد وتزرع اظافر وكراسي كهربائية سريعة الدوران ، الى غير ذلك من ادوات التعذيب .

مستاذ : طبعا ادوات الاشتراكية . .

استاذ آخر : لا . . ادوات ناصرية . .

المحاضر : ما علينا . . جاء الحكام اليمنيون وارادوا ان يشرحوا شكواهم الى الرئيس عبد الناصر فرفض مقابلتهم وقابلهم السيد شمس بلران الذى قال ان السيارات سوف توصلهم الى بيت الرئيس ، فركبوا السيارات التى القت بهم فى السجن الحربى . وظلوا معتقلين اكثر من سنة حتى وقعت هزيمة ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ وتم الاتفاق فى الخرطوم فى ٢٩ اغسطس سنة ١٩٦٧ على اعادة القوات المصرية من اليمن وتشكيل لجنة ثلاثية برئاسة السيد الأستاذ احمد محمد محجوب رئيس وزراء السودان فى ذلك الوقت وعضوية السيد اسماعيل خير الله وزير خارجية العراق والسيد احمد العراقى وزير خارجية المغرب من اجل اجراء مصالحة وطنية فى اليمن بين الجمهوريين والإماميين . وقد سعت هذه اللجنة من اجل اطلاق سراح القادة الجمهوريين المعتقلين فى السجن الحربى فى مصر وفعلا تم اطلاق سراحهم وعادوا الى اليمن .

ومما يجدر ذكره ان من بين هؤلاء المعتقلين كان الاخ الرئيس ابراهيم الحميدى رئيس مجلس القيادة العالى فى اليمن الذى لا يحمل لصر الا كل تقدير واعتزاز ، لانه يعترف مع غيره من الوطنيين اليمنيين بانة لولا مساندة شعب مصر العظيم ما استطاع شعب اليمن ان يرفع اقدامه على اول طريق الحضارة الحديثة فى هذا الجيل الذى نعيشه هذا ما يجعله الاخ الرئيس ابراهيم الحميدى لصر ممثلا لشعب

شعب اليمن .

وكذلك جميع الذين اساءت اليهم القيادة المصرية السابقة واصبحوا الان فى مناصب قيادية فى الجمهورية اليمنية . فانهم جميعا لا يشعرون باى مرارة مما اصابهم فى مصر فى ذلك الوقت .

وبالمناسبة اذكر لحضراتكم اننى عندما عدت الى اليمن فى ديسمبر سنة ١٩٧٣ بعد غياب استمر عشر سنوات ، شاء القدر ان اتناول اول طعام لى فى وطنى لدى قبيلة سنحان (على بعد نحو عشرين كيلو مترا من صنعاء) ، وكانت هذه المنطقة مسرحا للغارات الجوية المصرية ، وبعد تناول الطعام فى حفل مهيب كان على رأسه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ اليمن الذى كان يزور مشايخ هذه القبيلة ، تحدث الكثير من اهل هذه القبيلة عن حشرتهم لانهم لم يشتركوا مع مصر فى معاركها فى سيناء ، وقالوا انهم ذهبوا الى السفارة المصرية فى صنعاء مع غيرهم من الألوف من أبناء اليمن ليسجلوا اسمائهم للتطوع فى صفوف القوات المصرية فى سيناء ، وكانت الحكومة اليمنية تنتظر من مصر أية اشارة كى ترسل هؤلاء المتطوعين الى ساحة القتال كما ارسلت الحكومة اليمنية الى سفيرها فى القاهرة تطلب منه ابلاغ الحكومة المصرية استعداد لواء يبنى مشاة للوصول فوراً الى مصر ، غير ان القيادة العسكرية المصرية استحسنست تحويل اللواء اليمنى والمتطوعين اليمنيين الى جبهة الجولان ، فتحول الطلب اليمنى الى سوريا التى ابدت عدم حاجتها الى ذلك .

ومن جهة أخرى تبرع الشعب اليمني بـ ١٠٠ مليون دولارا للمجهود الحربي في مصر ، وهذه مساهمة رمزية ، لكنها قد تفوق طاقة الشعب اليمني الذي لم يكذب يخرج من الحرب الأهلية الطاحنة . ان اليمن حكومة وشعباً لا تحمل لمصر إلا مشاعر الود والتقدير والعرفان ، وتشهد على ذلك الأغلبية الساحقة من الخبراء والمدرسين العاملين الآن في اليمن فانهم من المصريين الذين يصنعون الحصار في اليمن .

وعندما كنت متشرفاً بزيارة جلالة المغفور له الملك فيصل في فبراير الماضي ابدى جلالتة استعداد المملكة العربية السعودية ان تعتمد للجمهورية اليمنية مبلغ الف مليون ريالاً لتعمير اليمن ، وان يكون الخبراء من مصر التي ابدى جلالتة تقديره الخاص لخبراتها وثقته الكاملة في قيادتها الحالية الرشيدة .

وانني أقصد من هذا العرض ان اؤكد لحضراتكم ان الماضي قد تم دفنه تماماً . واصبح العرب يتفاعلون مع الدور العاقل الذي تقوم به مصر الآن سواء في الميدان العربي أو في الميدان الدولي والرئيس السادات يكرر في جميع خطبه ان الأمة العربية وقفت مع مصر وان سمو الأمير الصباح امير دولة الكويت اعطى مصر اموالاً وامكانيات وطلب عدم الاعلان عنها وكذلك فعل سمو الأمير الشيخ زايد رئيس اتحاد الإمارات واصحاب السمو امراء دول الخليج العربي جميعاً ، كما يكرر الرئيس السادات في كل مناسبة ان جلالة الملك فيصل رحمه الله عمل وعمل وعمل معه كذا وكذا وكذا قبل المعركة وبعدها ، وكذلك الرئيس هواري بومدين الذي صافر من

تلقاء نفسه الى موسكو اثناء المعركة ليسدد نقدا قيمة الأسلحة
والذخائر التي تحتاج اليها المعركة سواء في جبهة مصر أو في جبهة
سوريا ، وهكذا وقف بقية زعماء العرب كل بحسب ظروفه
وامكانيات بلاده .

الرئيس السادات لا يخفى ذلك ، ولهذا أعود فأكرر ان المساعدات
والمساهمة العربية التي تأتي الى مصر بصفة علنية وسرية شيء ،
والتكامل الأقتصادي شيء آخر .

التضامن العربي السياسي والعسكري قائم والحمد لله ، ونرجو
له ان يستمر ويزدهر اكثر واكثر انشاء الله ، بعد أن انتهت الجنازة
القدعة ، وتم دفن الماضي البغيض ، وذابت مع التراب جثة الحقد
والرجسية التي مزقت الصفوف وهدمت المبدف فوق رؤوس
المريدين قبل المبغضين .

الرئيس السادات ومعه زملاؤه من ملوك وروساء العرب المتضامنين
يقودون الان مسيرة التضامن العربي الذي هو وحده الذي يستطيع
ان يصوغ الطاقات العربية في طاقة خلاقة وعملقة تستعيد أجداد
الأمة العربية وتضعها في المكان اللائق في صدر الحضارة العالمية
الحديثة .

ولكن . . حتى يتمكن التضامن العربي من تحقيق هذه الأهداف
الكبرى فانه لا ينبغي الاكتفاء بتضامن الحكومات العربية وانما يلزم
تدعيم هذا التضامن عن طريق إيجاد روابط اقتصادية بين افراد

الامة العربية ، وهذه النقطة الأخيرة هي موضوع محاضرتى اليوم ، وليس تضامن الحكومات العربية ، وقد حاولت فى هذه المحاضرة وهذا الحوار ان أجيب على السؤال الأول من سلسلة اسئلة ينبغى الاجابة عليها فى محاضرات أخرى ، السؤال الأول هو كيف يمكن لمصر أن تتلائم مع المتغيرات العربية والدولية حفاظاً على اطراد تقدمها الاقتصادى الوطنى الذى هو جزء لا يتجزأ من الاقتصاد القوى العربى ؟

وكان جوابى انه قد اصبح من الضرورى ان تقوم مصر بتغيير ظروفها السلبية وافكارها وفلسفتها وتشريعاتها التى اغلقت الابواب والتوافد على الشعب المصرى وحرمة ، فترة طويلة ، من استئشاق هواء التقدم الاقتصادى والاجتماعى الحقيقى عندما تصورت مصر ان السياسية التلى تتلخص فى كبت الجهود والعقبات الوطنية وقطع شرايين الارتباط الاقتصادى مع الامة العربية .

أما اذا لم تكن مصر مقتنعة تماماً بخطأ هذه السياسة ، وصممت على ان تعيش فى الماضى ، فان احدا من العرب لن يلزمها بتغيير افكارها ، وكل دولة عربية تستطيع ان تعطى ظهرها لمن تريد ، ولكن هل هذا من مصلحة مصر أو من مصلحة أى دولة عربية أخرى ؟ هل هذا من مصلحة السلام العربى . . والأمن العربى . . والمصير العربى ؟

الجراب العاقل . . لا . .

اذن . .

يجب أن نفكر بطريقة جديدة حتى نستطيع ان نبني المستقبل الجديد.
والذى نتفق عليه اليوم يجب ان نجعله قابلاً للتغير غدا حتى لا
نقف حيارى اذا تبيننا غدا ما هو افضل منه .

فالادراك الذى افكر به الان وانا اتحدث اليكم ربما افكر بغيره
غدا . . لاننى غدا سوف اقرأ صحفاً جديدة واسمع اخباراً
جديدة ، وأطلع على كتب ومجلات وتقارير واحصائيات فأكتسب
معلومات جديدة ، وسوف استعيد فى ذهنى مناقشات حضراتكم
معى الليلة ، ولذلك فقد اتوصل الى افكار افضل من الأفكار التى
أعرضها الان على حضراتكم .

لماذا . . ؟

لان الإدراك متطور ، والخصيلة الذهنية متزايدة ، والنتائج
التجريبية مستمرة ومتغيرة ، وهى تتغير بتغير ظروف الموضوع
الذى تتعامل معه .

اذن . .

الموضوع الذى نحكم عليه الان ليس موضوعاً جامداً (ستاتيک)
وانما هو موضوع متحرك (ديناميك) وعقولنا ليست هى الأخرى
جامدة متحركة ، وانما مرنة متحركة تنبثق كل يوم عن افكار
جديدة أكثر ابداعاً .

ولذلك علينا فى كل وقت ، ان نبحث عن المتغير الموضوعى

الذى يطرأ على المسلمات التى نتفق عليها فى أى وقت ، حتى يمكننا
باراكنا المتغير ان نهتدى الى الاحكام الاكثر ملائمة فى وقت لاحق .
ولا يمنعك قضاء قضيتك بالامس ان تعدل عنه غدا اذا نيينت
خيرا منه ، هذا هو تراث الاسلام .

لذلك اعود فاكرر ما اقترحتة فى المحاضرة فانادى بطرح فلسفة
عربية تتضمن جوهر النظرية العربية للتطور ، نستخلصها بالعلم
الحديث من ظروف وطاقات وامانى الامة العربية ، تحيط بالاطصار
القومى العام ، وتراعى الانتباه الاقليمى الخاص ، وتكون قابلة
للتطور على ضوء النتائج التجريبية ومقتضيات القفزات الحضارية .

وبعد طرح هذه الفلسفة العربية سوف يقف معها ويدافع
عنها كل المقتنعين بصحتها ، ويقف ضدها ويعارضها كل الراضين
لها ، ومن خلال الحوار الموضوعى يمكن تصحيح ما يلزم تصحيحه
كما يمكن التصدى لكل من يخرج على اصول الحوار الموضوعى .

وبذلك تحل صيغة الارتباط الشعبى المحدد والملتزم بهذه الفلسفة
العربية محل صيغة الحزبية التى تمزق الصفوف بغير نظرية اقتصادية ،
كما تحل محل صيغة تحالف قوى الشعب ، لانها سوف تستبدل
هذا التحالف الذى يحافظ على تناقض مصالح الفئات الاجتماعية
بالاندماج الكامل الذى يصهر هذه الفئات فى وحدة المصلحة التى
تنبثق من وحدة المنطق الفكرى .

ولقد أوضح الاسلام اسلوب تجميع طاقات الجماهير من أجل
تحقيق اهدافها المنبثقة عن عقيدتها ، فانزل الله تعالى الرسالة اولا

ثم اجتمع حولها المؤمنون وعارضها الكفار ، ولم يقسم الرسول صلى الله عليه وسلم المؤمنين الى شرائح اقتصادية واجتماعية ، وانما جمعهم جميعا في وصف واحد وتسمية واحدة ، ولم يقل لأهل المدينة باعتبارهم أهل زراعة انتم (فلاحون) ، ولم يقل لأهل مكة باعتبارهم أهل حرف انتم (عمال) ، ولم يقل لعثمان بن عفان وعبدالرحمن بن عوف باعتبارهم أهل ثروة انتم (راسمالية وطنية) ولم يقل لخالد بن الوليد وبقيّة المحاربين انتم (جنود وضباط) ، ولم يقل لأبي هريرة وابن عباس انتم (مثقفون) ، وكان من الممكن أن يختار مع أبي بكر لانه يجمع عدة أوصاف فيقول له انت (فئات) .

لم يفعل الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك أبداً ، لأن الله تعالى قد انزل القرآن الكريم وحدد معالم المؤمن وحدد معالم الكافر ، فوقف المؤمنون في ناحية ، ووقف الكفار في الناحية الأخرى ، وكانت هناك فئة تضع قدما مع المؤمنين وقدما مع الكفار ، وقد ساءهم الله بالنافقين ثم وصفهم بقوله تعالى (واذا لقسوا الدين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزون) .

كان من الممكن أن يسمى الرسول صلى الله عليه وسلم المؤمنين (يمين) والكفار (يسار) والنافقين (يسار اليمين) أو (يمين اليسار) . وتلور المعركة بين اليمين واليسار حسب التسميات التي يروجها اذعياء التقدمية الزائفة الذين هم اعداء التقدم الإنساني الحقيقي .

لم يفعل الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك وانما طرح الرسالة وجاهد في سبيلها واستخدم الاسلام لفظ اليمين للدلالة فقط على رضوان الله تعالى عن المؤمن ، ولفظ اليسار للدلالة على غضبه على الكافر .

لماذا لا نستفيد من بساطة التنظيم الجاهلي الذي مارسه الاسلام كما مارسه الأديان التي سبقته . حيث بدأت كلها بطرح الرسالة ثم انتقلت الى ربط وضبط علاقات المؤمنين بها في إطار تنظيمي ؟ لماذا نتوه في تسميات وتقنيات تثير التناقض بين الفلاح والعامل وبينهما وبين المثقف والرأسمالي الوطني ، وبينهم جميعاً وبين الجنود والضباط ، ومن لم نجد له توصيفاً حرفياً أو مهنياً محددًا نسفيه فئات . الامر الذي لا يؤكد التحالف بقدر ما يعمق التناقض . لقد ورثتم ثوباً قديماً ، ممزقاً ، ثوباً مرقعاً ، ثوباً مهلهلاً ، فلماذا تستمرون في محاولة ترقيعه ؟ لماذا تتقيدون بالرقع المنتشرة فيه وتحاولون تجديدها ؟ لماذا ترتبطون بألوانه الباهتة وتحافظون عليها ؟ لماذا تتشبثون بنسجيه الضعيف وترفقون به ؟

لماذا لا تصنعون ثوباً جديداً يتفق مع مقتضيات التطور المستمر ، ويتلائم مع ضرورة الارتباط العضوي بين اجزاء الامة العربية اذا كنا حقيقة دعاء تكامل اقتصادي عربي يسير في طريق الوحدة العربية السياسية ؟ وكنا دعاء حضارة عربية عصرية تستطيع ان تلد لنساء الحلق العربي الاقتصادي في عصر لا يعترف الا بالعمالقة ويفوضهم وحدهم في تقرير مصائر الاقزام .

وأنتى اعتقد أن حضراتكم توافقون معى على اننا معشر المفكرين
والأساتذة والدكاترة والعلماء نترك اكثر من غيرنا أبعاد وطبيعة
الشروط الضرورية والمتطورة التى يمكن ان تحقق التقدم الحضارى
على مقاسات العصر الحديث، الأمر الذى يفرض علينا (كما تعرفون)
أن نتمسك اكثر من غيرنا بالمرونة الفكرية التى تتلائم
مع طبيعة العلم ، ولذلك اعتقد اننى لم أخرج فى حديثى
عن الأرضية الفكرية التى تطمئن اليها عقولكم المتنورة والمتطورة
وان كنت قد أطلت الحديث ، فان ما يفرضه لى ايماننا
المشترك بضرورة التمهيد لمستقبل عربى « افضل » مشترك .

الأمر الذى يفرض علينا معشر المفكرين ان نتعمق فى فهم الحاضر
حتى لا نحمل معنا من الماضى الا ما نعتقد و « بيقين » انه سوف ينفعنا
فى صياغة هذا المستقبل .

فهذا والله ، شأن المجتهدين ..

والا فسلام على المقلدين ..

رئيس الجلسة : نحن الان بعد منتصف الليل . وبالرغم من ان
الحوار شيق للغاية الا اننى اقترح الأكتفاء بهذا القدر البتلة على
أمل أن نستأنف الحوار فى موعد آخر انشاء الله ، حتى
لا نثقل اكثر من ذلك على أحنينا الأستاذ المحاضر بعد كل هذه
الساعات الطوال .

كلمة الختام

للدكتور لطفى دويسانار

رئيس جامعة الاسكندرية

اشترك مع حضراتكم فى التعبير عن سعادتى الكبرى ، وحسن الاستفادة التى استفدتها من هذه المحاضرة القيمة التى القاها علينا سيادة المتاضر الدكتور عبد الرحمن البيضانى

واعتقد ان هذه المحاضرة لا يستطيع احسد ان يعقب عليها فى جلسة واحدة ، لانها عبارة عن تاريخ الامة العربية ومستقبلها كلها بما فيها مصر .

لذلك ادى لو كان سيادته يسمح بطبع هذه المحاضرة فى هيئة كتيب وبعد ذلك اقترح ان يشرفنا مرة اخرى فى ندوة مفتوحة لمدة يوم او يومين لاننى اعتقد ان المسائل التى اثارها لا ينبغي ان تترك معلقة .

فهى تتضمن مواضيع يجب ان تدرس لترى مبرراتها وبعد ذلك نضع خطة اقتصادية .

وكما قلنا فى محاضرة السيد المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب فان من واجب الجامعات ان تتعرض لكل هذه المسائل . نفوت على الماضى بتحليل علمى ، ونركز على هذه الدراسات حتى نضع خطة للمستقبل فننتهى الى حصيلة اخر الامر .

اننى اشكر سيادة المحاضر شكرا كثيرا ويشرفنا وجوده معنا مرة اخرى فى الجامعة انشاء الله .

خلاصة الماركسية

من كتاب (لهذا نرفض الماركسية)
تأليف المحاضر

» نشر هذه الخلاصة في هذا المكان بمناسبة ما ورد في المناقشات
السابقة عن الماركسية)

بينما وضعت استبادة في جامعة كامبردج على اول صفحة من
كتاب لها عن ماركس عبارة « الماركسية افيون الماركسيين » لتعبر
بذلك عن ان الماركسية بالنسبة الى الماركسيين اصبحت مسألة « مزاج
وادمان » وليست مسألة « تفكير واقتناع » (Robinson, J-Op. Cit.)
فاننا نجد ماوتسى تونج في الكتاب الاحمر طبعة ١٩٦٧
في صفحة ٢١ يقول « ان المبادئ الاساسية للماركسية لا يجوز ان
تنقض ابدا » •

وبين « واقعية » استبادة كامبردج و « تعصب » زعيم الصين نجد
مفتاح المناقشة في عبارة اوردها انجلز نفسه , وهو احد اثنين اساسا
الماركسية في كتاب انجلز لودفيج فيورباخ صفحة ٣٦١
(Engles, Ludwig, Feurbach Op.Cit.) حيث قال « لا يجب ان يزعم
مفكر , ايا كان , انه بلغ الحقيقة المطلقة والنهائية , وان اى فكرة هي
وليدة ظروف معينة , قد تكون صالحة او غير صالحة في هذه الظروف
بعينها , واذا كانت هذه الفكرة ملائمة اليوم , ففسد لا تصبح كذلك
غدا ولذلك يجب ان يكف الانسان عن طلب حلول نهائية وحقائق
خالدة » •

هنا قول انجلز نفسه , واننا نضعه الآن تحت نظر الماركسيين
كى يتأملوا فيه •

وقبل ان نبدأ على مناقشة مبادئ الماركسية الاساسية نسود
الاشارة الى ان لينين فى صفحة ١١١ من كتاب « بيان الحزب
الشيوعى »

K. Marks and Engles.

The Manifesto Of The Communist Party

Foreign Languages Publishing House

Moscow, 1959, p. III

اشار الى البيان الشيوعى الذى اصدره ماركس وانجلز سنة
١٨٤٨ بقوله « انه مازال حتى يومنا هذا مصدر الوحي والقوة الدافعة
للبروليتاريا المكافحة والمنظمة فى كافة انحاء العالم المتمددين »
اي ان لينين يدعو الماركسيين الى الالتزام الابدى والحرفى بالوحي
الماركسى الذى نزل بالبيان الشيوعى دون ان ينحرفوا عنه بالاجتهاد
قيد انملة ، اذ لا اجتهاد مع النص ، وبذلك اغلق عقول الماركسيين
وصاغهم فى قالب جامد يتنافى مع التقدمية التى تدعيها النظرية
الماركسية .

الجلور الفكرية للماركسية

ورث ماركس وانجلز الجدلية او الديالكتيه عن الفيلسوف هيغل
ثم جرداها من المثالية وصبغها بالمادية ، بقولهما ان المادة هى التى
سبقت الفكرة .

فبينما هيغل يرى ان الوجود المادى ليس الا صورة او مظهرا
لتطور الفكرة المطلقة ، راي ماركس وانجلز ان الفكر ماهو الا انعكاس
الطبيعة بما فى ذلك فكرة الالهية ، وبهذا نسفا من وجهة نظرهما
الاعتماد بوجود الله عز وجل ، وعابوا على المؤمنين انهم يؤمنون بالله دون
ان يكون معهم دليل مادى يبرر هذا الايمان ووصفوا الايمان باى اعتقاد
لا يقوم الدليل المادى على اثباته بـ « الميتافيزيقية » .

وسميت هذه الفلسفة بـ « المادية الفلسفية » . ونلاحظ ان معظم كتابات انجلز عن اسس هذه الفلسفة قد كتبها بعد وفاة ماركس . كما نلاحظ ان عبارات ماركس التي يمكن ان تؤخذ دليلا على اعتقاده بمادية انجلز الفلسفية كانت قليلة للغاية كما لم تكن على درجة كافية من الوضوح والقطع . ولقد جاء هذا المعنى فى صفحات ٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ من كتاب الماركسية للمفكر الاقتصادي ليتايم .

G. Leighton, *Marxism*, Kegan Paul

London, 1961.

وبالعودة الى جدلية الماركسية نجد انها لا تقتصر على تقرير ان كل شيء حل فى باطنه نقيضه بل تقدم التناقض على انه هو اساس و. ب. الحركة والتطور . وترى فى عمومية التطور دليلا او اثباتا لعمومية التناقض .

وبذلك انتقلت الماركسية عن طريق المادية الفلسفية الى المادية التاريخية لاثبات ان تاريخ الانسان ماهو الا تاريخ الصراع بين الطبقات . وان تطور الفكر الانساني ما هو الا نتيجة لتطور هذا الصراع . وانه مظهر من مظاهره .

ومن خلال هذا التفسير انتقلت الماركسية الى صياغة نظرية القيمة . وفائض القيمة الذى يجسد استغلال اصحاب العمل للعمال بحسب تعبير الماركسية .

ولندخل الآن الى المناقشة العلمية :

أولا - نسلم جدليا مع الماركسيين بأنه لا ينبغي ان نؤمن بالدين الا بالأدلة المادية . وعندنا فى القرآن الكريم العديد من هذه الأدلة التى تقطع بأنه من عند الله . ومن ذلك الآيات البينات التى نواصل العلوم العصرية والاكتشافات المتطورة الكشف عن بعض معانيها التى لم تكن فى اذهان الاولين . . من ذلك قوله تعالى :

(رفع السماء بغير عمد ترونها) اشارة الى قوانين الجاذبية

التي اكتشفت بعد الاسلام بقرون عديدة . وقوله تعالى (ايحسب الانسان ان لن نجعل عظامه ، بلى قادرين على ان نسوى بنانه) اشارة الى بصمات الاصابع التي اثبت العلم الحديث انها لا يمكن ان تتماثل مطلقا في عهود البشرية جميعا .

وقوله تعالى : (تبارك الذي جعل في السماء بروجا وجعل فيها سراجا وقمرا منيرا) اشارة الى ان مصدر الضوء هو السراج أى الشمس . وان القمر مظلم لا يضيء الا بانعكاس أشعة الشمس عليه وهذا ما توصل اليه العلماء اخيرا أيضا . كما توصلوا الى اثبات ان القمر كان كتلة مشتتة انفصلت من الأرض ثم بردت وانطعت ضوؤها . وهذا ما سبق ان أشار اليه القرآن الكريم حين ان يكشفه العلماء بأكثر من ألف سنة بقوله تعالى (وجعلنا الليل والنهار فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة) . والمعنى ان آية الليل هي القمر الذي محى الله ضوؤه . وقوله تعالى (يكون الليل على النهار ويكون النهار على الليل) والتكوير هو اللف على سطح كروي اشارة الى كروية الأرض ثم قوله تعالى (والأرض بعد ذلك دحاها) اشارة الى انها بعد ان كانت كروية فانها بعد ذلك تنبعج تدريجيا وهذا ما توصل الى معرفته العلم الحديث أيضا .

وقوله تعالى (الذي جعل لكم من الشجر الأخضر نارا فاذا انتم منه توقدون) اشارة الى ان المادة الخضراء التي تخزن حرارة الشمس في النباتات وتجعلها في قوالب كيميائية تنطلق نارا عند احتراقها كما ثبت اخيرا في تحليل تاريخ نشوء الفحم والبترول .

وقوله تعالى (يخلقكم في بطون امهاتكم خلقا من بعض خلق في ظلمات ثلاث) اشارة الى الاغشية الثلاثة التي اكتشفت أخيرا بالنسريح الحديث ووظيفتها منع نفاذ الضوء والحرارة والماء الى الجنين .

ولكن ليس معنى هذا الاستشهاد اننا نربط بين الايمان بالقرآن

وبين المكتشفات العلمية التي قد تساعدنا (اليوم) على تفسير بعض آياته . وقد تتطور (غدا) فتعطي اولادنا تفسيراً آخر يؤكد لهم من جديد حتمية ورود نفس هذه الآيات من عند الله وليس من عند أحد سواه . وصدق الله العظيم حيث يقول (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجئوا فيه اختلافاً كثيراً) .

وما دمنا نسلم . ولا مفر للعاقل من أن يسلم . بأن القرآن من عند الله فإن السؤال عن أصل الكون يجيب عليه الله بقوله (انها امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون) .

والتأمل في الكون يرى فيه مظاهر كونية تصرخ للعقلاء بأن هذا الكون من صنع خالق عظيم خبير قوى مريد مصور بديع هو الله سبحانه وتعالى .

اما المادية الفلسفية الماركسية التي تزعم أن المادة خلقت نفسها وانها سابقة على الفكر الذي ليس سوى انعكاس لها على حد تعبيرها فانها لم تقدم الدليل المادي على صحة زعمها هذا وبالتالي تكون قد وقعت في المحذور الميتافيزيقي الذي قامت اساساً للتوصل منه باصقه بالمؤمنين ظلماً لتجريدهم من الايمان بربهم جل شأنه . ولقد جاءت آراء الفلاسفة المعاصرين تنهك على زعم الفلسفة الماركسية وعلى سبيل المثال تشير الى المعركة التي جرت بين هوبس (رفض الميتافيزيقيا) من كتاب (الفلسفة ومنطق تركيب الكلام) للفيلسوف جرنان R. Gernan Philosophy and Logical Syntax 1935 وكذلك الفكرة التي جاءت مؤيدة للفقرة السابقة في صفحات ٢٠٩ و ٢٢٥ من كتاب الفيلسوف زايت M. Zhit : The Age of Analysis 1955 حيث نصت هذه الفقرة على ان (القول بأن العالم الخارجي موجود مستقلاً عن ادراكنا يشترك مع القول بأن العالم الخارجي غير موجود ، وان لا وجود الا لاذهاننا في ان كليهما كلام ميتافيزيقي خال من المعنى لأنه لا يمكن ان نتصور طريقاً للتحقيق من صلق او كذب أيهما بالتجربة او الملاحظة) .

كذلك في صفتي ٤٤٧ و ٤٤٨ من كتاب « مقدمة حديثة للفلسفة » :
Edwards, P. and P. and P. A.

(A Modern Introduction to Philosophy 1957.

يقول الفيلسوف المجدد « توماس ديسا » « ان عناصر الفلسفة
الماركسية التي سميت من هيجل كلها غير علمية ، بمعنى انه ليس
هناك أى سبب على الاطلاق للاعتقاد بصحتها » .

ومع اننا نسلم مع الماركسيين بمبدأ « التفسير » وهو يديهي
فانهم لا يسلّمون معنا بما هو اكثر بداهة وهو أنه لابد من وجود
« الحق الدائم » الذى يقاس اليه التفسير خوفا من ان نجرحهم الى
الاعتراف بأن هذا الحق الدائم هو « الله عز وجل » .

ومع ذلك يحدث ان يفكر الملحدون الماركسيون فى حقائق الكون
وفى حقيقة العجز عن ادراك علاقة الارتباط فيما بينها ، فضلا عن
ادراك مصدر نشوئها وقدرة استمرارها . وعندئذ يتخلص المنتمون
منهم من دوافع الانفصال الشاذ عن المنطق المعطى المجرد .

وعندئذ يعود الماركسي المثقف الى حظيرة الايمان بالله وان طلت
فى ذهنه رواسب من بقايا افكار اقتصادية واجتماعية وسياسية من
الانكسارية التى يكون قد قطع علاقتها بها نهائيا . ان عاد الى الله .
ولعل اقرب مثال لذلك هو فيلسوف الماركسية المعاصر روجيه
جاروديه الذى عاد الى الايمان بالله بعد سبعة وثلاثين عاما من الاتحاد
الماركسى . فذكر فى كتابه الاخير بعنوان (البديل) الصادر فى
نوفمبر سنة ١٩٧٢ فى صفحة ٢٣٠ « انه انقلاب رهيب فى حياة
انسان من الناس ان يكتشف ، بعد طول ما جاهر بالחסاده ، انه لا
يزال (المسيحي) الذى يحمله بين جنساته » .

ثانيا - رغم عدم علمية « المادية الفلسفية » فقد بنى عليها
الماركسيون « المادية التاريخية » ثم رتبوا على ذلك قولهم ان العامل
الاقتصادي هو العامل الوحيد فى تفسير التاريخ ، وقدموا تفسيراً

اقتصاديا لكل ظاهرة حتى ولو كانت لا تقبل هذا التفسير ثم تجاهلوا الظواهر الهامة عندما تعذر عليهم اخضاعها لتفسير المادية التاريخية .

ونحن نسلم بأن العامل الاقتصادى هو عامل هام فى تفسير التاريخ لكننا لا نعتبره العامل الوحيد لتفسيره . ولقد اشار ماركسى وانجلز الى هذا المعنى نفسه عندما تراجعوا فاستخدما عبارة « ان العامل الاقتصادى عامل جوهري » لكهما مع ذلك لم يحددا بصفة رياضية ما هي الظروف التى يمكن أن تجعل العوامل الاقتصادية اكثر او اقل اهمية من غيرها من العوامل المؤثرة فى سير حدث معين .

وعندما يتراجع الماركسيون ويسلمون معنا علميا بأن العامل الاقتصادى ليس العامل الوحيد فى تفسير التاريخ ، وان اهميته تختلف باختلاف الظروف المؤثرة ، فعندئذ تصبح ماديتهم التاريخية الماركسية لا تزيد عن مجموعة من المؤشرات التى يحتاج اليها المفكرون عادة وفى جميع العصور عندما يبحثون فى مراحل تاريخية معينة لمجتمعات محددة وحينئذ تكون الماركسيية قد عجزت عن تقديم أى اضافة علمية جديدة فى هذه النقطة بالذات .

ثالثا - حاول ماركسى تحديد ثمن السلعة عن طريق تفسير ماركسى لـ « نظرية القيمة » فذكر فى الجزء الاول من كتاب رأس المال انه اذا افترضنا تساوى التركيب العضوى لرأس المال فان الاثمان تتحدد بحسب كمية العمل المبذول فى الانتاج .

وعندما ادرك ان ذلك مجرد افتراض ، تراجع مرة اخرى فى الجزء الثالث من نفس كتابه وقال (انه اذا اختلف التركيب العضوى لرأس المال فان الاثمان تتحدد بحسب كمية العمل وبمعدل الربح . ثم اضاف قائلا : (ان لعنصر العمل أهمية خاصة) .

ولم ينجح ماركس فى ايضاح كيف ان كمية العمل المبذول فى انتاج سلعة معينة تحسب ثمنها . كما لم ينجح فى ايضاح كيف ان

عنصر العمل يفوق غيره من العناصر المؤثرة في نفقة الإنتاج ولم
ينجح في ايضاح علاقة الطلب في مدى تأثيره على الثمن •
وهذا ما دفع الفيلسوف الماركسي المعاصر شارل بتلهاييم في كتابه
« الانتقال الى الاقتصاد الاشتراكي » :

(La Transition vers L'economie Socialiste)

مشيرا الى فشل النظرية الماركسية في تفسير الأمان فقال تحت
عنوان: « حل مشكلة الاسعار » صفحة ٢٨٦ « ان رأس المال وهاركس
لا يستطيعان الاجابة على المشاكل الجديدة ولذلك يجب ان نتنقل
الى الابدولوجيات الفنية العديدة الأخرى باعتبار ان المهم هو ان
نزود انفسنا بوسائل اقتصادية فعالة » •

ثم اشار في صفحة ٣٢٥ الى النقاش الدائر حول نظرية انعيسة
ونخطيط الاسعار ماركسيا فقال : « لقد تمخض النقاش حول الاسعار
عن نواحي ضعف خطيرة جدا في النظم (الماركسية) الموجهة » •
وبذلك تكون « نظرية القيمة » الماركسية قد فشلت علميا أيضا
باعتراف فلاسفتها الماركسيين المعاصرين •

وابها - ادعاء الزعة الانسانية للماركسية لا يستطيع ان يخفي
وراءه نزعتها السموية وهي لا تلقى اساس التناقض الطبقي . على حد
مفهومها . وانما تستبدل عمليا مواقع الاستغلال من فئة الى أخرى
وبالتالي نحافظ على بقاء الطبقية . ولقد ادرك ماركس هذه الحقيقة
وحاول تفسيرها في كتابه « نقد برنامج جوتا » :

(Marx Critique of Getha Programme Vol. II.) op. cit

من صفحة ٢٣ الى صفحة ٤٠ حيث قال : « تتميز مرحلة الانتقال من
الناحية السياسية بأنها مرحلة لا تزول فيها الطبقات تماما ويوزع
فيها الناتج القومي حسب « العمل » ، وعنده هي المرحلة الأولى
من الشيوعية تميزا لها عن مرحلة أعلى ينعدم فيها التمايز الطبقي
كلية . وتنقرض فيها الدولة . ويتم توزيع الناتج القومي بين الافراد
بحسب « الحاجة » •

ويسمى ماركس هذه المرحلة الأولى من الشيوعية بديكتاتورية

البروليتاريا . أى ديكتاتورية الطبقة العاملة على بقية الطبقات
المنتجة الأخرى .

وبالرغم من ان تنبؤ ماركس بأنه فى المرحلة العليا من الشيوعية
سوف تنقرض الدولة فإنه لم يدلنا على كيفية ادارة المجتمع الشيوعى
بغير دولة ، وكيفية توزيع الناتج القومى بين الأفراد بغير سلطة
عامة تتكفل بتنظيم الانتاج وتنظيم التوزيع ، وتنظيم علاقات هذا
المجتمع الشيوعى مع غيره من المجتمعات الأخرى النولية ، بينما
لا يظهر فى أفق أكثر المفكرين تفاؤلا أى احتمال لانقراض التنازع
على المصالح الدولية حيث لا يوجد لدى أى مجتمع اكتفاء ذاتى مطلق
من الموارد البشرية والمادية الاقتصادية بحيث يمكن أن يفلق حدوده
على نفسه ويستغنى عن العلاقات الدولية التى تنظم التبادل الدولى
استغناء كاملا .

وان وجد هذا المجتمع على سبيل الافتراض فإن هذا المجتمع
لا يستطيع أن يفترض استبعاد الأطماع الخارجية فى طروحه الذهبية
الاستثنائية بحيث لا يستطيع ان يفترض امكانية الاطمئنان على
سلامته بغير سلطة سياسية تدبر له هذه السلامة .

كما لم يدلنا ماركس هل تحقيق المرحلة العليا من الشيوعية ،
حيث تنقرض الدولة ، سوف يتأخر حتى يتحول العالم كله الى
مجتمع شيوعى واحد ؟

وعلى فرض امكانية تحقيق هذا التصور فإن ماركس لم يفسر
لنا كيف يمكن تنظيم هذا المجتمع الكونى الشيوعى الواحد بغير
سلطة تتولى تنسيق العلاقات الشخصية والاقليمية وضبط الاحتياجات
البشرية فى عصر اهم عوامل تطوره الحضارى السريعة هى تزايد
اهمية التخصص الذى يؤدى الى تقسيم العمل الذى يفرض تنسيق
تبادل المصالح بين البشر المتضررين المتطورين .

ومع اننا لا نرى أية علمية فى استبعاد الخلاف حول المصالح

الدولية سواء فيما بين المجتمعات غير الشيوعية ، كما يحدث الآن بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في غرب أوروبا وفي اليابان ، أو فيما بين المجتمعات الشيوعية كما يحدث الآن بين الاتحاد السوفيتي والصين ، ومع اننا لا نرى ايضا أية علمية في احتمال ان يتحول العالم بأسره الى مجتمع شيوعي واحد بغير سلطة تتولى ادارة شئونه فاننا نتساءل عن طبيعة العدالة الاجتماعية وضوابط النزعة الانسانية التي ستسود ماركسيا في « فترة الانتقال » او كما يسميها ماركس بـ « فترة الانتقال » الى ان يتحقق ذلك المجتمع العالمي الشيوعي الموحد .

وتبدو أهمية هذا التساؤل في ان ماركس بعد ان سلم باستحالة تحقيق العدالة بين الناس جميعا بمجرد اعتناق المجتمع للماركسية فانه لا هو ولا انجلز قد أعطيا التبرير الفلسفي المقنع عقليا وانسانيا لموافقتهما على ان تتسلط في مرحلة الانتقال طبقة على غيرها من الطبقات تسلطا دكتاتوريا دمويا ، مع انهما يصفان نظريتهما بالنظرية الاجتماعية الانسانية .

ولقد حاول لينين ان يفسر هذا التعارض بين النظرية والنطبيق في كتابه : « الثورة البروليتارية والاحاد » :

Lenin. The Proletarian

Revolution and the Renegade

Kautsky, Little Lenin Library.

(Engels : Ludwig, Feurbach op. cit.)

في صفحة ٣٤ حيث قال : « بالرغم من أن الهدف النهائي من ديكتاتورية البروليتاريا هو الغاء التمييز الطبقي ، فان هذه المرحلة (الأولى) تشبه ديكتاتورية البورجوازية في انها هي الاخسرى ديكتاتورية طبقة ضد اخرى ، ولكن ذلك لا يشينها فهي ديكتاتورية

الأغلبية ضد الأقلية ولذلك لا يحدها أى قانون ولا تكف عن اتباع
أقصى أساليب العنف وبغير رحمة » •

اذن ••

فالماركسية تجرد نفسها بنفسها من الطابع الديمقراطي
والإنسانى ما دامت تسمح بسيطرة طبقة على طبقة أخرى وتقضى
باتباع أقصى أساليب العنف وبغير رحمة كما قال لينين فى كتابه
المذكور •

ومن جهة أخرى لم يلاحظ لينين ان « الصفوة » من طبقة
البروليتاريا ستتحوّل بالتدريج الى طبقة متميزة ، وبالتالي سننشأ
طبقات جديدة من طبقة البروليتاريا نفسها •

وتستمر الطبقة التي تخلفها الماركسية بنفسها ويبقى معها
التمييز الطبقي بين صفوف العمال ، هذا التمييز الطبقي الذي ينمو
بسبب العوامل الذاتية والشخصية واختلاف المواهب والمساحات
الوظيفية ، ويستمر الصراع الذي يمكن ان نسميه صراعا طبيعيا
او صراعا فئويا ، او صراعا شخصيا ، او صراعا من نوع قد لا نجد
له تسمية مناسبة من الآن ، وانما سيكون صراعا بشكل او بآخر
وطبقية من نوع حقوق متجرد من الاخلاق والقيم تعتمد فقط على مجرد
العنف وبغير رحمة كما قال لينين نفسه •

خامسا - يصوغ الماركسيون افكارهم النظرية فى فصول
قانونية •• نهائية ومطلقة •• ويفترضون صلاحيتها لملازمة كل
الظروف فى كل المجتمعات ، ويرتبون على امراض حتمية صحتها
الالتزام بمقائده يصفونها بأنها بدئية ويرفعونها فى شعارات مثيرة
وحماسية ، قادرة على اجتذاب قيادات التحرر الوطنى التى لا تمكنها
ظروفها الفكرية الخاصة من دراسة مدى علمية اقتباس هذه القوانين
بحرفيتها ، ومدى ايجابية نقلها وتطبيقها على مجتمعانهم التى ما تكاد

تحرر من اغلال « انظمة غير متطورة » حتى تعود ففتقيد باغلال
« قوانين غير ملائمة » فتضيق طاقات المجتمع البشرية والمادية في
اعاصير الاختلاف والتخلف .

واذا كنا لا نوافق على نقل القوانين الاجتماعية والاقتصادية
من مجتمع الى آخر بغير دراسة لامكانية ملائمة هذه القوانين لهذا
المجتمع او ذاك ، فاننا لا نبتكر هذا الرأي ولا ندعى اكتشافه ، فقد
اثبتته ماركس من قبلنا مناقضا نفسه بنفسه ، ولاندرى هل قسرا
الماركسيون كل ما كتب ماركس ام لا ؟

لقد كتب ماركس في كتابه « بعد برنامج جوتا » الطبعة
الاجتماعية صفحة ٢٥ « ان القانون لا يمكن ابدا ان يرتفع عن الحالة
الاقتصادية للمجتمع ، وعن درجة الحضارة المقابلة له » .

وقد علق على ذلك الفيلسوف الماركسي شارل بتهاييم في كتابه
« الانتقال الى الاقتصاد الاشتراكي » ، في صفحة ٦٠ بقوله :
« ان هذا يعنى بوجه خاص انه اذا كانت قواعد القانون الذى يتم
سنة لامقابل الحالة الاقتصادية للمجتمع فان هذه التواعد نظـل
جزئيا ، او مؤفنا بلا مفعول ، او ان مفعولها ليس هو الذى كان
منتظرا » ، ثم يعود فى صفحة ٢٣٤ فيؤكد ذلك قائلا : « ان الفكر
يسقط فى سراب قانونى حين يعتقد ان قرارات نزع الملكية ،
والتأميم ، هى التى تقرر كل شيء وتضمن مولد طريقة انتاج جديدة »

وقال لينين فى نفس المعنى تحت عنوان : « عن مرحلة طفولة
اليسار » فى كتابه « أعمال لينين » جزء ٢٧ صفحة ٣٤٩ « اعزائى
الشيوعيون اليساريون .. يالها من قرارات جارفة .. وياله من
نقص فى التفكير .. ان العميان هم الذين لا يرون اننا امننا وصادرنا
وحططنا وهدمنا اكثر من اننا نجحنا فى المحاسبات ، انا نستطيع ان
نصادر بمجرد اصدار قرار دون ان نكون اكلاء فى مجال الاحصاء
والتوزيع المنطقى لا تمت مصادره » .

والمعنى ان لينين يعترف بأنه فرض هذه القوانين على المجتمع
السوفيتى فى ظروف موضوعية غير ملائمة لها .

ولقد كان ذلك خطأ من الناحية العلمية والاقتصادية ، لكنه كان
صوابا من ناحية الاثارة السياسية ، نى من ناحية تمكين الطبقة
الجديدة المنتصرة من السيطرة على امكانيات المجتمع الذى اصبح تحت
قيادتها بصرف النظر عن قدرتها الفعلية اللاتية لقيادة المجتمع الذى
استولت على سلطته السياسية باسم تطويره اقتصاديا واجتماعيا .
وهذا ما يساعدنا على الاعتقاد بأن الطابع السياسى مغلب على
الطابع الاقتصادى والاجتماعى فى الفكر الماركسى .

وهذا ما يخرجنا من نطاق البحث عن التنمية الاقتصادية
والمعادلة الاجتماعية ، لأنه بعد ازالة العقبات السياسية التى تصوق
التطور فان اطراد النمو الاقتصادى فى المجتمع وتحقيق زيادة الانتاج
وعادلة التوزيع يصبح كل ذلك مرهونا بمدى الابداع فى التخطيط
الاقتصادى الخلاق التى يستميل حركة كل طاقات وموارد المجتمع
البشرية والمادية فى اتجاه التقدم والتطور والرفاهية ..

الأمر الذى يتطلب مفكرين اقتصاديين وسياسيين واجتماعيين
لا مزايدين ومصارعين وانتهازيين ، او منظرين بغير نظر ، ومفلسين
بغير فلسفة ، ومتحكمين بغير حكمة .

سادسا - حين كتب ماركس عن الاستغلال كانت فى عصره فئة
قليلة من الملاك الصناعيين تستأثر بثمار عمل ملايين من العمال
المعمرين على أثر قيام الثورة الصناعية فى النصف الثانى من القرن
الماضى . ولذلك تصور ماركس ان سبب الاستغلال هو الملكية الخاصة
لوسائل الانتاج ففضل عليها الملكية الجماعية .

والآن قد تطورت قوى الانتاج واصبح من المتعذر فى بعض فروع
الانتاج ان يمتلك المشروع فرد واحد يستطيع ان يتابع تطبيق اساليب
الانتاج المستمرة فى التطور فظهرت « الملكية الجماعية » فى مسور

مختلفة ، منها الشركات المساهمة ومنها ملكية الدول للقطاعات الرئيسية الانتاجية بقصد الاستجابة الضرورية لتطور قوى الانتاج واساليبه .

حدث ذلك فى معظم الدول المتطورة ، ولا يزال الاتجاه متصاعدا نحو المزيد من الملكية الجماعية فى صورة شركات مساهمة لسبب واحد فقط هو « تطور قوى الانتاج » فى عصر التقسيم التكنولوجى الذى لم يعرف التاريخ له مثيلا من قبل . ولم يخطر على بال احد من المفكرين السابقين المفرطين فى الشاعرية .

فعندما وصف « انجلز » وضع الطبقة العاملة فى بريطانيا فى كتابه المنشور فى سنة ١٨٤٥ قال : « ان التسول كان لا يعد رزيلة بل كان ظاهرة طبيعية ، وان البقاء كان مقبولا من الجميع وانه كان يسمى « بالساعة الثانية عشرة من العمل » .

وبعد قرن كامل من بداية عصر ماركس وانجلز انطلقت شرارة الانقلاب التكنولوجى المباشرة فى منتصف القرن الحالى . ذلك الانقلاب الذى لا يقاس بالانقلاب الذى أحدثته الآلة البخارية حين ظهرت اول مرة فى نهاية القرن الثامن عشر .

وهذا ما يؤدى الى حتمية التخل عن جمود العرشييات التى تؤدى الى جمود النتائج التى بنيت عليها قبل ظهور هذه الحضارة الحديثة لان « الحضارة المباشرة » الجديدة قد نشأت بالضرورة عن « اساليب انتاج جديدة » ، واوجدت معها بالضرورة ايضا « علاقات انتساج جديدة » ، الامر الذى يحتم علميا ظهور « معالجات ثلاثية جديدة » تتفق مع الجديد الذى ظهر مع هذه الحضارة الجديدة . التى انتقل فيها الدور الرئيسى فى الانتاج من طبقة العمل اليدوى الى طبقة العمل الذهنى ، اى من العمال الى العلماء والمخترعين والمديرين والفنيين . حتى ان العمال اليدوين انفسهم فى معظم الدول المتطورة لم يستمروا فى بساطة وبدائية عمال القرن الماضى . قرن ماركس وانجلز . وانما

أصبحوا من خريجي الجامعات والمعاهد العليا ومراكز التدريب
الفنى ، لأن ذلك هو ما يحتاجه أسلوب الانتاج الحديث .

وفيما يتعلق بتحسين احوال الطبقة العاملة ، فانه يتحقق تلقائيا
من خلال تحقيق مخططات التنمية الاقتصادية التى تنبثق منها
مخططات السياسة التعليمية والتثقيفية والتدريبية ، وما يلزم من
التشريعات الاجتماعية التى تطورت هى الأخرى مع تطور الفكر
الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، الذى كلما تطور فكريا وانسانيا
وحضاريا كلما اقترب من جوهر الاسلام الذى من بين خصائصه
تعقيق التكافل والتضامن والتراحم الاجتماعى بشكل لم تبلغ اليه
حتى الآن جميع الدساتير والتشريعات المعاصرة فى العالم .

ذلك الجوهر الاسلامى الذى يدعو الى تعاون المجتمع ، كل
المجتمع ، من أجل تحقيق الخير العام فى اطار ترابط العلوب ونكامل
الاختصاصات لتحقيق المزيد من الانتاج فينعم المجتمع بالمزيد من
الرفاهية العامة .

اذن ..

فمعالجة قضية استقلال الطبقة العاملة لا تعتمد على مجرد منع
الملكية الشخصية والفردية الاقتصادية كما يزعم ماركس ، وانما
تعتمد على مخططات التنمية الاقتصادية والتشريعات الاجتماعية
والاستفادة مما توصلت اليه العلوم المعاصرة .

سابقا - اذا كانت الحرية السياسية « محل شك » فى بعض
الديموقراطيات غير الشيوعية ، فانها ليست « محل يقين » فى
الديموقراطيات الشيوعية لأنها مستمدة من مبدأ المركزية
الديموقراطية التى قال عنها لينين « لا يمكن للحزب الشيوعى ان
يسير سيرا حسنا الا اذا اعتمد تطبيق المركزية الديموقراطية » .

فما هى المركزية الديموقراطية ؟

لا نود ان نأتى لها بتفسير من لدينا ، وانما نفضل ان ننقله من كتاب « نقد من الأساس » الذى أصدره سنة ١٩٦٠ الفيلسوف الماركسى المعاصر والمفكر الاقتصادى الفرنسى جان بابى حيث قال : « ان للمركزية والديموقراطية مفهومين متعارضين يستبعد كل منهما الآخر ، ورغم ذلك فانهما غير قابلين للانفصال عن بعضهما فى حياة الحزب الشيوعى العملية » . . . ويمضى جان بابى قائلا : « ونحن اذا اخذنا بعين الاعتبار المظهر الأول من التناقض وهو (المركزية) ، واعتبرنا انه الاعتبار الأول ، وقلنا ان الديمقراطية مظهر ثانوى ، فان الحزب قد يصبح فى مثل هذه الحالة دمية فى يد زمرة ، وله قائد واحد يقرر بمفرده ، وبغير وقاية ، فيفقد الحزب مبرر وجوده كمضوية جماعية ، ويصبح الحزب مجرد تجمع من خشم يفعلون الأوامر بطاعة عمياء وينفذونها بصمة ميكانيكية بدون ادنى مبادعة ، وبالتالي يصبح معزولا عن الجماهير . واذا أخذنا بعين الاعتبار المظهر الثانى من التناقض وهو (الديمقراطية) معتبرين ان المركزية عقبة فى وجه التطور الديموقراطى ، فان الحزب عندئذ يتجه بصفة حتمية الى الفوضى ويتحول الى ناد للنقاش الدائم والبلبللة والثرثرة والفوضى الايديولوجية » .

معنى قول جان بابى باختصار هو :

اما ان يعطى الحزب اهتمامه الأكبر للمركزية على حساب الديمقراطية ، فيتحول الحزب الى مجرد « دمية » فى يد قائد منفرد يسلب حرية اعضائه ويحولهم الى مجرد « خدم طائعين » معزولين عن الجماهير .

واما ان يعطى الحزب اهتمامه الأكبر للديموقراطية على حساب المركزية ، فيتحول الحزب الى « ناد للنقاش » الفوضىى والثرثرة الايديولوجية .

وبعد ان اوضح جان بابى هذا التناقض ، حاول ان يجد له

علاجاً أو ضابطاً للتوفيق بين العنصرين المتناقضين ، المركزية والديموقراطية ، لأن تعاليم لينين تقضى بضرورة الأخذ بهما معاً . فقال جان بابي في نفس ذلك الكتاب : « ان الموقف الوحيد المناسب يتوقف على (فن القيادة الصالحة) الذي يمكنها من معرفة التوفيق والتركيب بدقة بين (مقادير المركزية) و (مقايير الديمقراطية) حسبما يقتضى (ظرف معط) » .

ونلاحظ على ذلك ان جان بابي قد ربط الحل السعيد لعلاج هذا التناقض بوجود (قيادة صالحة) . وهو أمر لا نستطيع التسليم بصحة افتراض وجوده ، وفي كل المراحل ، واذا استطعنا ان نسلم - وبصفة مطلقة - بافتراض وجود (قيادة صالحة) باستمرار ، فإنه ينبغي علينا وعلى جان بابي الا نخشى من نغيب المركزية على الديمقراطية ، لأن (القيادة الصالحة) لا يمكن ان تقع في محذور تحويل الحزب الى مجرد (دمية) وتجريد أعضاء الحزب من حرياتهم السياسية .

وعلاوة على ذلك ، فإن تقدير (مقادير المركزية) و (مقادير الديمقراطية) مسألة تقديرية خاضعة لمزاج القيادة ولا يمكن حسابها رياضياً ، كما لا يسهل ضبطها بقواعد محددة تضمن (دقة التركيب) الذي يقتضيه (ظرف معط) .

ويستطرد جان بابي في شرح هذه المقادير ، فيقول : « ان المقادير ليست واحدة في جميع الظروف ، ففي وقت المارك الحاسمة تصبح المركزية هي المظهر الاساسي ويلزم ان تتراجع الديمقراطية ، وفي فترات اخرى تصبح الديمقراطية هي المظهر الاساسي ويلزم ان تتراجع المركزية » .

ثم ختم جان بابي شرح فلسفته الماركسية المعاصرة بقوله : « ان الشاغل الأول لقيادة صالحة يجب أن يكون السهر دوماً على توازن صحيح بين المركزية والديموقراطية تبعاً للظروف » .

ومعنى ذلك انه نحت ضغط الالتزام الغيبي بتعاليم لينين التى تستلزم المركزية الديمقراطية ، ترك الفيلسوف المحاصر جان بابى التفكير فى الضوابط الموضوعية التى تضمن الحرية السياسية لأفراد المجتمع الشيوعى ، وناقض نفسه بنفسه داخل اطار فلسفته حين (**احتمل فى البداية**) ظهور قيادة غير صالحة تقوم بتحويل الحزب الى «دمية» وتحويل اعضاء الحزب الى خدم طائعين ، ثم (**افترض فى النهاية**) ظهور قيادة صالحة تستطيع « **بالفن** » ان توازن بين المركزية والديموقراطية . وفى رأينا وراى المنطق ان افتراض وجود قيادة صالحة ينفى حاجتها الى أية نصيحة من جان بابى بـ « السهر دوما على توازن صحيح بين المركزية والديموقراطية تبعا للظروف » .

واذا اضطررنا الى ترك المجتمع الشيوعى « لمصادفات » وجود قيادات صالحة ، وعجزنا ضمن الاطار النظرى الماركسى عن الاهتمام الى ضوابط موضوعية وتشريعية تضمن حرية المواطنين السياسية فاننا نعود فنتساءل عن المدلول الحقيقى والملموس لادعاء الماركسية انها النظام الوحيد الذى يضمن الحرية السياسية لأفراد المجتمع .

فالنظرية الماركسية خالية تماما من اى ضوابط تضمن الحرية السياسية والديموقراطية لأفراد المجتمع الذى يعنق هذه النظرية وانها تترك هذا المجتمع لمصادفات « القيادة الصالحة » .. ولنا فى تاريخ الاتحاد السوفيتى ما يؤكد ذلك .

لقد كان ستالين معروفا من قبل وقصة لينين بأنه ذو نزعة دكتاتورية ، ولقد اوضح ذلك لينين فى رسالة وجهها الى مؤتمر الحزب فى اواخر سنة ١٩٢٢ ، قال فيها : « باعتبار ان الفريق ستالين اصبح امينا عاما ، وباعتبار انه جمع بين يديه سلطة هائلة ، فأنتى اشك فى ان يكون قادرا على استئصالها بالصبر الضرورى دوما » .

وفى اضافة الى هذه الرسالة التى كتبها لينين فى اوائل يناير سنة ١٩٢٣ قال : « ان ستالين فظ اكثر مما ينبغى ، وعيوبه المحتملة

تماما في صفوفنا . وفي علاقتنا الشخصية بيننا كشيوعيين . غير
محتملة بالمرّة في منصب الأمين العام . لهذا اقترح على الرفاق ان
يبحثوا عن وسيلة لتغيير ستالين من هذا المنصب . وان يسوموا مكانه
شخصا آخر لا يتميز في شيء عن الرفيق ستالين الا بمزية ان يكون
اكثر اخلاصا واكثر تهديبا واكثر عطفًا تجاه الرفاق . واقل نزوات .

ورغم ان المؤتمر الثالث للحزب الذي انعقد بعد وفاة لينين قد
اطلع على رسالة لينين ودرسها بامعان . فانه لم يستطع عزل ستالين
عن منصب الأمين العام واستبداله بغيره .

وبحول مسائل الى المزيد من الديكتاتورية بحيث لم يعد
للديموقراطية اى وجود على الاطلاق الى ان مات وهو قابض على مقاليد
السلطة . وبعد موته فقط ظهر سنة ١٩٥٦ المؤتمر العشرون للحزب
الشيوعي السوفيني لينقد ديكتاتورية ستالين ويدينها . ثم بقل جثته
من القاعة البللورية في الكرملين الى حفرة تحت الارض .

معنى ذلك ان الظروف التي سادت خلال عشرات السنين التي
انفرد فيها ستالين بالسلطة تحت ظل النظرية الماركسية لم تمنع من
تهيئة المناخ الذي افرز الديكتاتورية وقضى على الديموقراطية رغم
انف الحزب والشعب معا . واذا به « المركزية الديموقراطية » تتحول
الى « المركزية الديكتاتورية » .

وبالرغم من موت ستالين واعلان قرارات المؤتمر العشرين وقيام
قيادة جماعية سوفيتية . فأننا لم نتظر طويلا حتى سمعنا بعد ذلك
بغليل عن عزل خروشوف قائد تلك القيادة الجماعية الديموقراطية
الجديدة . ولنفس الاتهامات الديكتاتورية تقريبا التي سبق ادين بها
ستالين .

وقد لاحظت روجيه جاروديه في كتابه (النحول الكبير للاشتراكية
صفحة ١٩٣ نفس مفارقة التناقض بين المركزية والديموقراطية اللتين
وضعهما ماركس ولينين كمعهوم اساسي وضروري لتنظيم الحزب .

فقال : « ان المركزية بفسير ديموقراطية تصبح بيروقراطية . والديموقراطية بفسير مركزية تصبح فوضى » . ولا عجز دوجيسه جارودية عن اكتشاف أى علاج للتوفيق بينهما فى مفهوم علمى يصلح للملائمة بين المركزية والديموقراطية فى الظروف المتطورة الحديثة . انتهى الى استتكار المفهوم الأساسى للماركسية الذى اشتراطه ماركس وانجلز للحزب ، وذكر فى صفحة ١٩٥ من نفس كتابه المذكور : « ان المركزية الديموقراطية تبعا للنظرية الجدلية لمؤسسيها وهما ماركس ولينين ينبغى لها اليوم أكثر من أى وقت آخر ان تفهم جيدا فى مجتمعاتنا المتطورة تطورا كبيرا ، ولكن ليس وفقا للنموذج الميكانيكى ، وانما وفقا للنموذج القائم على السيبرناطيقيا » .

وهذا الأسلوب الديموقراطى والعلمى الذى افرضه جروديه ، والمطبق حاليا فى بعض الدول المتقدمة غير الشيوعية ، يلغى من الأساس مفهوم المركزية الديموقراطية الذى هو احد الأركان الرئيسية فى النظام الماركسى .

ثم لاحظ جاردويه ان أسلوب التمسع والبطش فى المجتمعات الشيوعية يعرقل النمو الاقتصادى ، فقال فى صفحة ٢٠٨ من نفس الكتاب المذكور انه « فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى ، فإن استمراره فى الأخذ بنظام القمع فى داخله وفى داخل الكتلة « الاشتراكية » التى يسيطر عليها ، بغير ان يخلق الظروف السياسية الملائمة للنجاح فى الإصلاحات الاقتصادية ، انما يؤدى الى تجميد نموه الخاص ، كما يؤدى الى زيادة تأخره عن الولايات المتحدة » .

لذلك فاننا نلتمس لأنفسنا العذر حين نقرر أنه اذا كانت الحرية السياسية « محل شك » فى بعض المجتمعات غير الشرعية ، فانها أيضا ليست « محل يقين » فى أى من المجتمعات الشيوعية . . اذا لم تكن ملفية أصلا بل ومخلوعة تماما من اعماق جذورها فى هذه المجتمعات الأخيرة .

ثامنا - بعد ان تبين لنا ان الحرية السياسية فى المجتمعات الشيوعية ليست « **محل يقين** » فاننا نشين على أثر ذلك ان القيادة الجماعية التى تتأسس عليها لا تخرج عن كونها « **محسب مزايمة** » ومجرد « **شعار على الورق** » .

واننا نرى ان القيادة الجماعية ليست « **ضرورة تطور** » فحسب وانما « **ضرورة استقرار** » و « **ضرورة نجاح** » ، فى الحفاظ على الاتجاه المرسوم نحو المزيد من التقدم والمزيد من القدرة على تدعيم جذور الوحدة الوطنية .

ان هذه الضرورة المطلقة تبلغ عندنا حد « **الحتمية البديهية** » التى تؤدى الى استقرار العمل المنظم والملائم الذى يحقق الغايات الجماعية المستهدفة .

ثاسعا - ادعاء الماركسية بأنها تحقق المساواة وتلغى الفوارق الفئوية والطبقية لم يقم عليه هو الآخر أى دليل عملى حتى الآن . بل قام الدليل على نقيضه تماما ، اذ لا تزال الفوارق بين الدخول قائمة حتى الآن . بل وتزداد اتساعا بتزايد البيروقراطية من جهة ؛ ونظو المهارات والكفاءات الشخصية من جهة اخرى .

ولقد اشار الى ذلك ليون تروتسكى رفيق نضال لينين فى كتابه (**الثورة المفدورة**) فى صفحة ٢٣٥ حيث قال : « ان البيروقراطية نظرا لانها الطبقة الوحيدة من بين كل طبقات المجتمع السوفيتى التى حلت بشكل افضل مشكلتها الاجتماعية فانها راضية تماما عن نفسها وعن وضعها . وهى مستمرة فى الدفاع عن ملكية الدولة خوفا من البروليتاريا » .

ولقد أشار الى نفس المعنى روبرت ماكينر فى كتابه (**تكوين الدولة**) فى صفحة ١٨١ - كما اشار الى نفس المعنى المفكر الاقتصادى اسحق دويتشر فى كتاب (**نجا رب اشتراكية**) حيث ذكر فى صفحة ٤٦ : « انه بالرغم من ان الأسباب الموضوعية لظهور اللامساواة من

جديد كما في رأى ماركس (الفاقة والندرة العامتين) فان نسبة هذه اللامساواة تتعلق بموامل بشرية ذاتية كطابع الزمرة الحاكمة واندماجها الكبير أو القليل بالفتات صاحبة الامتيازات الجديدة وموقفها الأخلاقي الذي يستطيع ان يشجع او يعرقل اللامساواة .

واستطرد استحق دويتشر قائلا انه : « لقد رفض الرشيون الصينيون دائما ، شأن الروس ، أن يزجوا النقاب عن الجدول الحقيقية للأجور ، وهذا معناه أنهم يؤثرون التكتم على مدى اللامساواة الموجودة في بلادهم » .

عاشرا - لم نعلم حتى الآن من واقع الاحصائية الدولية الرسمية ان الفرد في المجتمع الماركسي المتقدم استطاع ان يظفر برفاحية أكثر من تلك التي يحصل عليها الفرد في المجتمع غير الماركسي المتقدم ، بل علمنا من هذه الاحصائيات ان عكس ذلك هو الصحيح . وعلمنا ان رفاحية الفرد في المجتمع غير الماركسي تتزايد باطراد نتيجة لمجموع عوامل التقدم في هذه المجتمعات بحيث لم يعد خافيا ان العفلاء من القادة السياسيين في المجتمعات الماركسية بدأوا يعيدون النظر في اقتباس ونقل عوامل التقدم من المجتمعات المتقدمة غير الماركسية . كما هو جوهر الوفاق السوفيتي الأمريكي الذي نبغ من احيجاب اقتصادية سوفيتية .

اذن ٠٠ فان التقدم الاقتصادي ليس وقفا على الانظمة الماركسية . بل ثبت ان الاسلوب الماركسي في الانتاج قد يعرقل الكثير من فرص نموه . ويمكن ادراك ذلك من النظرة الى احوال المجتمع الألماني الشرقي . والنظرة الى احوال المجتمع الألماني الغربي بالرغم من ان شطري ألمانيا ينتميان الى شعب ألماني واحد . ثم يختلفان من حيث المرحلة الحضارية بسبب اتباعهما اسلوبين مختلفين من حيث العقيدة الفلسفية التي تصوغ أسلوب التطور .

واخيرا نبعن لا ننفرذ بالقول بأن الماركسية مرحلة فكرية ادت الى

ازدهارها ظروف موضوعية معينة ، وانتهت بتطور الظروف التي
ادت الى ازدهارها .

نحن لا نفرد بهذا القول ، ولا نبتكره ، وانما نستنتجه من امعان
القراءة في النصوص الماركسية نفسها ففي صفحة ٣٦١ من كتاب :
(Engels : Ludwig, Feurbach op. cit.)

قال انجلز : « ما دامت المادية تصير ان الفكر هو نتاج المسادة ،
ومادامت الجدلية في تطور مستمر ، فالمادية الجدلية تعتبر ان الافكار
والمنهيات هي الاخرى في تغير وتحول دائمين » . ويستطرد انجلز
قائلا : « انه لا يجب ان يزعم مفكر ايا كان ، انه بلغ الحقيقة المطلقة
والنهائية . وان اى فكرة هي وليدة ظروف معينة ، وقد تكون صالحة او
غير صالحة في هذه الظروف بعينها . واما كانت هذه الفكرة ملائمة
اليوم فقد لا تصبح كذلك غدا » .

واذا كان انجلز نفسه قد كتب ذلك في سنة ١٨٩٢ . اى في
نهاية عمره حيث توفي في سنة ١٩٨٥ . فلماذا لا يفسر اللاحقون
من الماركسيين الماركسية على ضوء هذه الحقيقة العلمية التي كتبها
انجلز بعد اكمال نضوجه الفكرى . وبعد ان واصل جهده الذعنى
خلال ما يعرب من نصف قرن كانت افكاره مع زميله كارل ماركس
تبينى الهرم الفكرى الماركسى سنة بعد اخرى ؟

ولماذا لا تكون هذه الحقيقة العلمية هي التفسير العام والوصف
النسبى للماركسية التي كتبها كارل ماركس ، والذي توفي سنة
١٨٨٣ . والتي واصل بنامها وتنقيحها زميله انجلز حتى كتب هذه
الحقيقة العلمية في سنة ١٨٩٢ . اى بعد وفاة ماركس بحو تسع
سنوات ؟

ليس من المحتمل والاقرب الى الصواب ان يكون انجلز بعد
ان اكتمل نضجه اراد بهذه الرسالة ان يقنع الماركسيين اللاحقين بان
نظريتهم ليست نهائية ولا دائمة ولا خالدة بل قابلة للتغير عندما

تتغير الظروف ؟

وهذا ما نظن ان انجلز كان يريد تأكيد بقطع الدلالة للعبارات الصريحة والواضحة في رسالته المذكورة والمنشورة بجميع اللغات .

ومن ادلة عدم انطباق الماركسية على الظروف المتغيرة ان الحاشية التي اضافها انجلز الى البيان الشيوعي سنة ١٨٨٨ ، ذكر فيها في صفحة ٦٦ انه : « لا موجب للجزع لما يمكن ان يترتب عليه الغاء الملكية الفردية من فقد الحافز على العمل والانتاج » . ورغم ذلك اضطر الاتحاد السوفيتي الى اعادة الحافز المادي للانتاج حتى يسحب للفريزة البشرية غير مبال بهدم احد الاسس الرئيسية للنظرية الماركسية .

وكان ذلك مراعاة لضرورة زيادة الانتاج القومي التي هي اساس اى نظرية اقتصادية . . ومقدمة لاي رفاهية اجتماعية . .

واما تفاوت الدخول نتيجة لتفاوت الجهود بسبب العودة الى الحافز المادي وما ينرب عليه من نشوء فئات . . فظهور طبقات . . فبروز صراع . . فان الدولة السوفيتية تفسر ذلك فلسفيا للمتعضبين بأنه عدالة توزيع اقتضتها استمالة المزيد من الرفاهية العامة . . مادام الالتزام بالنظرية الماركسية لم يحققها .

خلاصة البحث

نستنتج مما تقدم ، ما يلي :

اولا - اننا لا نستطيع ، ولا احد غيرنا يستطيع ، ان يقطع بمدى ارتباط كارل ماركس بفلسفة زميله فريدريك انجلز المادية ، التي عجزت عن تقديم الدليل المادي على صحة اساسها النظري ..

ولللك فان النتائج النظرية التي تولدت عن هذه الفلسفة تصبح اكثر ضرورة « للنقد » واكثر حتمية « للنقض » بعد ان تعرت جنورها الفكرية من القيمة العلمية التي حاولت ان تملأ عقول الاقدمين وخيال المعاصرين .

ثانيا - اذا انكشفت محصلة المادية النصارى وتوقعات في اعتبار العامل الاقتصادي عاملا جوهريا وليس عاملا وحيدا في تفسير التاريخ ، فاننا - وبغير حرج - نسلم بهذه المحصلة كلها دون ان نكون ماركسيين ، لان هذه المسلمات في هذه الحدود ليست الا مجرد بديهيات يتقيد بها المفكرون في كل المراحل ، وفي كل العصور قبل ان تبسأ الماركسية . وبعد ان تنتهي الماركسية .

ثالثا - اذا اراد خلفاء الماركسية ان يثيروا الجدل حول اصل العالم للتوصل الى انكار وجود الله عز وجل ، فاننا نعلم انه في جميع عصور التاريخ ظهر ملحدون . وحتى يومنا هذا لا يخلو العالم من ملحدين دون ان يكونوا ماركسيين .

ولا نرى اية قيمة علمية في الربط بين « حتمية الانحدار » و « امكانية التطور » .. واذا كان جاجارين اول رائد فضاء سوفيتي قد دارت رأسه وهو يدور حول الارض فأرسل برقية الى خروشوف الذي اذاعها بدوره في مؤتمر صحفي عالمي وخلاصتها : « انه لم ير الله وهو يدور حول الارض » .. فان رواد الفضاء الامريكيين الذين تجاوزوا مجرد الدوران حول الأرض ، وصعدوا الى سطح القمر

وداسوه بأقدامهم ونهبوا صخوره . لم تصبهم اية نوبة من غرور .
ولم تعتربهم اية لومة من الحاد . وانما ازداد ايمانهم بقدرة الله وصلوا
له فوق القمر . . . وعندما عادوا الى سطح الأرض لم يكفوا عن الذهاب
الى الكنيسة .

**فالعالم ليس وقفسا على الملحدين ، حتى يشترطوا الالحاد على
التقنيين .**

رابعا - اننا عندما نأخذ بعين الاعتبار عبارة « لا يحب ان يزعم
معكر - ايا كان - انه بلغ الحقيقة المطلقة والنهائية . وان اى فكرة هي
وليدة ظروف معينة ، وقد تكون صالحة او غير صالحة فى هذه الظروف
بمعينها . واذا كانت هذه الفكرة ملائمة اليوم فقط لا تصبح كذلك
غدا » . . . الى آخر ما كتبه انجلز قرب انتهاء حياته واكتمال نضجة .
فاننا نتوصل الى « اليقين » بأن النظرية الماركسية ليست اكثر من
مجرد اجتهاد فلسفى ظهر وليد « ظروف معينة » ، شأنه شأن كل
الاجتهادات الفلسفية التى تفرزها ظروف خاصة وتسقطها ظروف
أخرى مختلفة .

خامسا - من خلال دراستنا لكتاب رأس المال لكارل ماركس
بمجلداته الاربعة . من أولها الى آخرها . لم نتوصل الى اى جديد
اقتصادى علمى يحدد « القيمة » التى هى المحور الرئيسى
للماركسية . . . وكل ما اكتشفناه اقتصاديا من خلال التنقيب الدقيق
هو عبارة ان « لعنصر العمل أهمية خاصة » .

وهذه العبارة لا تأتى بجديد . لأن لكل عنصر من عناصر الانتاج
أهمية تزيد وتنفص بحسب كل سلعة وبحسب ظروف انتاجها .
وان وجود أهمية خاصة لأحد عناصر انتاج سلعة معينة فى ظروف
معينة لا ينفى أهمية عناصر الانتاج الأخرى بالنسبة الى هذه السلعة
المعينة . وحتى فى نفس هذه الظروف المعينة .

**وبالتالى نكون غير مخطئين اذا حكمنا بأن نظرية « القيمة »
لكارل ماركس لا تقدم أى جديد علمى تستفيد منه .**

صاوسا - بينما ترفع الماركسية شعار الفاء التمييز الطبقي فلقد رأينا من الاستعراض السابق انها تقرر التمييز الطبقي باقرارها دكتاتورية طبقة البروليتاريا على غيرها من الطبقات ، كما لا تمنع ا- طبقات جديدة داخل طبقة البروليتاريا نفسها . وكل ما تؤدي اليه هو نقل السيطرة الطبقيّة من طبقة الى أخرى . وبذلك لا يمكن التسليم بان النظرية الماركسية « نظرية اجتماعية انسانية » ، وانما يلزم اعتبارها « أداة اثاره سياسية » تتسلح بها مجموعة متعطشة الى السلطة كي تنقض عليها وتمارس تسلطها الديكتاتوري على بقية المجتمع ، وهذا ما يخرجنا عن دائرة الاقتصاد الاجتماعي ، لينتج بنا في ساحة الصراع السياسي .

والصراع السياسي بدلا من ان يستثمر طاقاتنا من اجل تطوير اساليب التقدم الحضاري ، فانه يستنط هذه الطاقات في تطوير اساليب القمع البوليسي .

سابعا - اصرار الماركسيين على تطبيق الفوائين الماركسية في اي مجتمع ، وبصرف النظر عن ظروفه الموضوعية المؤثرة في حضارته اصرار يتنافى مع قول ماركس نفسه الذي اوضحه في كتابه « نقد برنامج جونا » صفحة ٢٥ الذي اشرنا اليه من قبل والذي نصه : « ان القانون لا يمكن ابداء ان يرتفع عن الحالة الاقتصادية للمجتمع وعن درجة الحضارة المقابلة له » .

ومعنى ذلك ان القانون الذي يحكم تطور مجتمع ما يلزم ان يراعى ظروف هذا المجتمع بعينه .

وعندئذ تصبح زيادة الانتاج وعالة التوزيع في اي مجتمع مرهونة كما سبق ان « ذكرنا » ، ولا بأس اذا « ذكرنا » بمعنى الابتاع في التخطيط الاقتصادي الحلاق الذي يستميل حركة كل طاقا وموارد المجتمع البشرية والمادية في اتجاه التقدم والتطور والرفاهية ، الامر الذي يتطلب مفكرين اقتصاديين وسياسيين مبذعين لا مزايدين مراهمين ومفكرين سطحيين .

ثامنا - بظهور الحضساسة الحديثة التي لم يتنبأ بها ماركس او انجلز . ولا غيرها من مفكرى القرن الماضى او مفكرى اوائل القرن الحالى . نجد ان قضية الاستغلال قد عجزت عن العثور على اى حل حاسم وجذرى فى التطبيق الماركسى . ولن تجد لها هذا الحل الا عن طريق الفكر الاقتصادى والسياسى الذى يتلام مع طبيعة الحضارة الحديثة التي قفزت فى حركة صاروخية . وفى غفلة من تاريخ البشرية القديم والبطى .

ثاسعا - بالرغم من ان الماركسية ترفع شعار الديمقراطية . فلقد دلتنا الممارسات الديمقراطية على ان حتمية الالتزام بتطبيق « المركزية الديمقراطية » فى المجمعات الماركسية يجرى هذه المجمعات من فرص الممارسة الفعلية للديموقراطية .

وبذلك لا تلقى الماركسية « اهتمامها النظرى » بالديموقراطية فحسب ، وانما تفصل ايضا « ارتباطها العلمى » عن هوكب الفكر الحضارى الذى بحث عن الديمقراطية وطالب بها منذ اقدم العصور ، نذكر من ذلك على سبيل المثال : سقراط فيلسوف اثينا الذى دفع حياته ثمنا لايمانه بالديموقراطية . وعوقب اروبيدس بالطرد من اثينا لاتهامه بالثلوث بمشاعر غير خلقية لانه يطالب بالحرية السياسية .

ولا تزال العقوبات التي اصابت سقراط واروبيدس فى العصر القديم تتكرر بشتى الصور فى « العصر الحديث » .

والسبب واحد . .

هو « التطلع الى الديمقراطية فى انظمة لا تمارسها » .

وعندما يكون ذلك هو مصير الشعار الديمقراطى الذى ترفعه الماركسية . فانها حينئذ لا تتميز عن الانظمة السياسية الاخرى التي تقوم الماركسية بالعمل على اسقاطها .

عاشرا - ان شعار المساواة بين الناس الذى رفعته الماركسية لاكتساب الشعبية الجماهيرية لم يتحقق فى الممارسات العملية بسبب

خلوه من العلمية ، ويشهد على ذلك التفاوت فى الاجور والمرتبات
والحوافز المادية فى الانظمة الماركسية المعاصرة .

حادى عشر - ان النجاح فى تحقيق التقدم لا يتوقف على رفع
شعارات حماسية ماركسية او غير ماركسية .. وانما يتوقف على
مدى النجاح فى اكتشاف وسائله الممكنة فى ظل اى نظام سياسى
يرحب بالتقدم ويدفع الى المزيد من التطور .

ثانى عشر - رايانا من المناقشة السابقة ان النظرية الماركسية
لا تعتمد على ضوابط محددة تكفل قيام قيادة جماعية .

ثالث عشر - لم يثبت احصائيا ان رفاهية الفرد فى المجتمع
الماركسى اعلى من رفاهية الفرد فى المجتمع غير الماركسى .

ذلك لان الرفاهية الفردية ليست « موقوفة » على المجتمع الماركسى
ولا هى « معطلوة » على المجتمع غير الماركسى .

وان المزيد من الجهد ، والمزيد من الابداع ، والمزيد من الانتاج
هو الذى يؤدى الى المزيد من الرفاهية ، فى كل مجتمع سواء كان
ماركسيا او غير ماركسى .

ولا تتوقف هذه الرفاهية على كون ملكية وسائل الانتاج « عامة »
او « خاصة » ، بقدر ما تتوقف هذه الرفاهية على كون هذه الوسائل
« عصرية » او « متخلفة » .

والعصرية المنطقية والاسلامية فى نفس الوقت تربط الانتاج
الاكثر بالابداع المشروع الاكثر .

وتعطى الابداع الاكثر العائد الاكثر ..

فتحقق بغير صراع العدل الاكثر ..

هكذا ببساطة ..

لا اقل ولا اكثر .

وإذا افترضنا تصور امكانية الوصول الى المرحلة العليا من الشيوعية حيث يعطى كل حسب حاجته ، فان الاجتهاد النظري حول من يعطى ومن يأخذ يتضمن فى جوهره جوابه الفطرى ، فالكل يفضل ان يأخذ ويفضل الا يعطى •

وعندما يكون الأخذ « سهلا » يصبح العطاء « متعلوا » •

وعندما يصبح العطاء « متعلوا » فانه ينقرض حتى يصبح الأخذ « مستحيلا » •

بتعبير آخر ••

إذا وصلنا الى جنة الماركسيين ، اى المرحلة العليا من الشيوعية واختفت الدولة اى السلطة التى تنظم المجتمع الشيوعى ، ثم تصورنا امكانية اعطاء كل حسب حاجته ، فلا بد ان يفترض ان يكون الكسل بدل طاقته •

وفى حالة انعدام الدولة •• ما الذى سيردخ الاسترخاء البشرى الغريزى ••؟ ما الذى سيمنع تناقص الطاقة ويضبط هذا السنافس مع تزايد الحاجة ؟

أليس الصحيح انه بغير رادع ولا مانع ستتناقص الطاقة •• اى العطاء •• اى العمل •• وعندئذ لا تتجاوب مع الحاجة •• اى الأخذ •• اى الرفاهية ؟

أليس الصحيح انه عندما ينقرض العطاء •• ينقرض الأخذ ؟

وعندما يتزاحم الناس على الأخذ بغير سلطه تتولى تنظيمه •• أليس من الصحيح ان ينشأ صراع دعوى بين المتزاحمين على هذا الأخذ ؟

وعندما تتناقص الطاقة بالنسبة الى الحاجة ويستمر الصراع فى المرحلة العليا من الشيوعية •• أليس من الصحيح ان ينهار الاساس

المنطقي العلمى الاخير للنظرية الماركسية ؟ اذا كان لها اى اساس
منطقي وعلمى ..

هذه خلاصة النظرية الماركسية ، فى اطارها العلمى ، وفى
تطبيقها العلمى لم يثبت انها حقيقة خالدة ، بل ثبت انها مجرد محاولة
اجتهاد افرضته ظروف معينة وتجاوزته ظروف أخرى .. ثبت انها
ليست نظرية اقتصادية ينتفع منها الاقتصاديون ، وانما هي « اسلحة
سياسية » يزايد بها المتصارعون .. وحين يثبت انها محاولة طبقية
فلن يثبت انها ذات اهداف ديموقراطية •

الذن ..

انحصرت خلاصتها الفلسفية فى انكار « حقوق الله » لانها
لا تعترف بوجوده ..
حتى تبطش بخلقه •

وانحصرت خلاصتها التطبيقية فى انكار « حقوق الانسان » لانها
لا تعترف بطبيعته ..

حتى تتحكم فى رزقه •
واشترطت لبثائها تطبيق اقصى وسائل العنف ..
وبفسير رجمسة •
وقالوا عن ذلك « فلسفة » •
وسموا ذلك « نظرية » •

مراسلات الدكتور البيضاى
٩ شارع وهيب دوس
المعادي - القاهرة
تليفون : ٣٥٧٨٨ / ٣٦٦٢٦ القاهرة

شركة مطابع محرم الصناعية
مركز التوزيع المهنى للطباعة

رقم الايداع

٧٥/٤٤٩٦

الثمن ٢٠ قرشا

أخى
ما أسهل إثارة العاطفة
وما أصعب إقناع العقل

هكذا الكتاب
يثبت
أنه الذي
صدقته أمة
بباطفته
ترفضه اليوم
بعقله

لذلك تبحث
عنه مستقبل أفضل

عبد الرحمن الب

0527673